د. فاضلي إدريس

حزب جبهة التحرير الوطني

FLN

عنوان ثورة ودليل دولة



نوفمبر 1954-2004

ديوان المطبوعات الجامعية

F.L.N

د. فاضلي إدريس

حزب جبهة التحرير الوطني

عنوان ثورة

ودليل دولة

نوفمبر 1954-2004



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية . بن عكنون . الجزائر

رقم النشر: 4.09.4689
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 9961.0.0782.4
رقم الإيداع القانوني: 2004/2651.

الإهـــــداء

إلى من ضحى بالنفس ليعيش الشعب الجزائري عهد الحرية والعزة،
إلى شهداء ثورة نوفمبر المباركة الذين أعطوا المثل في التضحية والوطنية. .
إلى من ضحى بالنفيس وعاش مجاهدا كريما وكتب الله له أن يعيش حرا ومازال على عهد الوفاء ثابتا . .
إلى كل الشعب الجزائري الغيور على الجزائر دولة مهابة ومتميزة، وإلى أبناء حزب جبهة التحرير الوطني في عيد الخمسين لميلاد جبهة التحرير الوطني أهدي هذا الانجاز.

الدكتور فاضلي إدريس
5 أكتوبر 2004

مقدمة

أحاول من خلال هذا المصنف المتواضع إثارة اهتمام ذوي الإختصاص والمهتمين بالدراسات السياسية، وتاريخ الحركة الوطنية، ومن خلال إطار متصل الحلقات عبر تاريخ الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم تبرز الجذور الحقيقية لحزب جبهة التحرير التي من خلالها يجد المواطن، والمناضل على وجه الخصوص ما يرفع من همته ويزيد من عزمه، ويقوي إيمانه بتاريخه المجيد عبر سلسلة من الحلقات متماسكة ومتكاملة، تنير له درب مآثر الوطنية، والبطولة، والكرامة، والشرف.

احتفـــاء بالذكـــرى الخمسين لميلاد جبهة التحرير الوطني، واندلاع ثورة أول نوفمبر المباركة من عام ألف وتسعمائة وأربعة وخمسين (1954 ــ 2004) وعل بعد أسابيع من اقتراب ميعاد إحياء ذكراها المجيدة المتميزة على المستوى الداخلي باسترجاع نعمة الأمن والاستقرار إلى ربوع الوطن العزيز الذي حرم منها قرابة عشرية كاملة، عرف خلالها الشعب الجزائري ما لم يكن في الحسبان، و لم يكن يخطر على البال ..

يحتفل الشعب الجزائري بالذكرى الخمسين للثورة إذ هي عنوان ثورته وبرهان كرامته، ويحتفل المناضلون بالذكرى نفسها وعلى طول مدتها بكريم العطاء وأروع آيات التضحية بالنفس والنفيس والتواجد، وشغل مصرح الحياة السياسية بدون انقطاع، نضالاً مسلحا وبطولات منقطعة النظير كانت محل تقدير الأصدقاء والمتعاطفين مع ثورة التحرير وتضحيات الشعب على المستوى الدولي... وتستمر عزيمة الثورة ويتواصل النضال من أجل البناء والتشييد وتمتين أسس الدولة الجزائرية،

ويتواصل المدد والإستمرارية بدون هوادة من أجل تمتين البناء الديمقراطي وتحصينه بقيم ثورة نوفمبر من أجل بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية كما جاء في نداء الفاتح من نوفمبر...

تحل المناسبة الميمونة، وحزب جبهة التحرير الوطني خادما أمينا للشعب وللدولة الجزائرية ومؤسساتها والتي يوجد على أعلى مؤسسة فيها مناضل ومجاهد من جيش التحرير الوطني من الرّعيل الأول، كان له شرف الالتحاق مبكرا بالثورة، ومن صانعي عزة الجزائر ومكانتها المشرفة بعد الاستقلال إلى غاية المؤتمر الرابع بدون هوادة أو كلل ... ويعود والجزائر في أشد الحاجة إلى من يضمد جراحها، ويخرجها من مستنقع الاقتتال والفتنة الكبرى، فكانت الاستجابة وعاد الأمل إلى الشعب الجزائري وعادت له مكانته في المحافل الدولية وسيبقى التاريخ شاهدا على سياسة الوئام المدني، والمصالحة الوطنية، والمحافظة على ثروة الأمة من المتربصين والمحتالين، ومن التبذير فيما لا يفيد، فهو أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني أولا وأخيرا، إنه الأخ عبد العزيز بوتفليقة ...

نحتفل بالذكرى، وحزب جبهة التحرير الوطني متواجد بمناضليه في أغلب المجالس الشعبية المنتخبة، بل ويمثل الأغلبية في جل هيئاتها.

وعلى العموم فلا نطمح ولا نقدم إلى القارئ دراسة وافية بقدر ما نسعى إلى تقديم شكل أو إيطار مفتوح للمزيد من البحث والتقصي، وفي اعتقادي أن الخطوط العريضة مرسومة بكل وضوح، لا من حيث شرح بعض الحقائق التاريخية المختارة وبما له من علاقة بالموضوع، بل كذلك من حيث العلاقة والترابط كحتمية. قد يلاحظ أيضا القارئ الكريم على هذه الدراسة طابع الإلتزام، وهو ما سيكتشف من البداية من خلال

العنوان المقترح نفسه، ومع ذلك فإن الالتزام الحزبي كخلفية لم تصدني على الموضوعية والدقة في بحث الأحداث والوقائع، وإبداء الرأي أو حتى التفسير الشخصي متى اقتضى المقام ذلك وكان مفيدا لصالح كرامة الشعب الجزائري وعزته . سيجد الدارس كل ذلك موزعا على أربعة فصول:

الفصل الأول: تحت عنوان الجذور ومواضيعه تدور حول أهم المقاومات والثورات التي عرفتها الجزائر منذ الغزو الفرنسي إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، كمرحلة أولى للكفاح من أجل طرد الاستعمار بالقوة، وقد اتسمت هذه المرحلة باستجابة الجماهير الشعبية إلى رفع السلاح في وجه العدو، فتجلت مميزات هذا الشعب الأبي بوضوح وظهرت فيما بعد متجددة خلال ثورة نوفمبر المباركة بعزيمة أقوى وإيمان أعمق، وتجربة أفضل على نحو ما سنراه في حينه..

الفصل الثاني: ويعتبر امتدادا لمرحلة النضال والجهاد من أجل طرد الاستعمار، باتباع طريق الكفاح السياسي الذي تبلورت معالمه في إطار الحركة الوطنية الجزائرية بتياراتها واتجاهاتها وبدرجات مساهماتها المتفاوتة، ويأتي في صدارة هذه الحركات: نجم شمال إفريقيا لطرحه الواضح والشجاع لفكرة الاستقلال محافظا بأمانة على نفس الغاية والمسعى التي قاومت من أجلها الحركات وقامت لتحقيقها الثورات فيما سبق، ثم خلفه حزب الشعب، فحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والأزمة التي عرفها هذا الحزب قبيل تفجير ثورة نوفمبر.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني كفجر جديد للجزائر، بزغ بنداء الفاتح من نوفمبر كطريق واضح المعالم واضح المسعى والهدف فلبّ الشعب النداء

هنا وهناك، ولاحقا تدعمت الثورة بمؤتمر الصّومام من حيث مؤسساها ومجالسها وبتنظيم صفوف الكفاح المسلح عبر أنحاء الوطن، ثم إنشاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وفي الأخير برنامج طرابلس .

الفصل الرابع:إنه عهد الاستقلال ، وانبعاث الدولة الجزائرية من جديد تحت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني ، ومرحلة الاستقلال وترتيب الأوضاع الصعبة التي ورثتها الدولة الجزائرية بعد رحيل الكولون والاستعمار الفرنسي، فكان ميثاق الجزائر لبنة أخرى تضاف إلى صرح الثورة والدولة، والطابع الطلائعي لحزب جبهة التحرير الوطني، وما عرفته الساحة السياسية من تطورات انعكست على النشاط الحزبي وبناء الدولة، فكان الميثاق الوطني لعامي: 1976-1986، كمحتوى ثوري واشتراكي للجزائر المستقلة من أجل التنمية وتحقيق العدالة فالمؤتمر الرابع وما تلاه بعد ذلك من مؤتمرات.

الفصل الخامس: يتعرض إلى الحياة السياسية في ظل التّعدديّة الحزبية والسياسية والمحنة التي انعكست آثارها على النشاط السياسي بصفة عامة وعلى حزب جهة التحرير بصفة خاصة إلى غاية الاعداد للمؤتمر الثامن الجامع بعد أن تمّ تصحيح ما إعوج منه كخطوة أولى أثناء المؤتمر المرحلي..

الفصل الأول

الجـــــــــــــذور

الفصل الأول

الــــجــــــذور

يحتفظ تاريخ الجزائر الحديث بأن الفاتح من نوفمبر 1954 كان ردّا فاصلا عـــلى الخامس من جويلية 1830 الذي شهد توقيع معاهدة احتلال مدينة الجزائر.

وقـــبله كـــان تاريخ 19 جوان 1830 شاهدا على أول مواجهة مسلحة بين القوات النظامية للداي حسين، وجحافل الغزو بقرية سطاوالي غـــرب العاصـــمة غـــير بعيد من سيدي فرج، وقد ثبت من خلال هذه المواجهة ضعف الكفاءة القتالية والتنظيم العسكري و لم يبق من أمل تحقيق أي نصـــر على يد القوات النظامية المكونة من الجنود الأتراك، ووحدات المخزن، و لم يبق للديوان العسكري للداي حسين آنذاك من مهمة سوى الافتراق وتنظيم المقاومة محليا، فانسحب مصطفى بومزراق باي التيطري إلى مقاطعته وكذا كل من باي قسنطينة الحاج أحمد، وخليفة باي وهران، وفـــرّ الآلاف مـــن سكان مدينة الجزائر وأخذت كل منطقة على نفسها تنظيم المقاومة والاستعداد إلى المواجهة.

واجه الاستعمار الفرنسي بعد معاهدة الاحتلال والاستسلام التي فرضـــها فرضـــا بقوة السيف أوجه متنوعة من المقامة، تمثلت على وجه الخصـــوص في مقاومة سياسية وأخرى شعبية ودينية، وثالثة قام بها بقايا السلطة التركية دفاعا على الألقاب، والأرزاق وليس على الأرض والوطن عكس الأهالي، ومما يذكر أن أول هذه المواجهات شهدتها منطقة متيجة

بعـد مرور أسبوعين من تاريخ احتلال مدينة الجزائر فاجتمع أعيان بني خليل، وخميس الخشنة، والسبت وبني موسى، وقرى بوفاريك، والقليعة والبليدة وشرشال ودخلوا في مواجهة متقطعة مع جيش الغزو دامت قرابة السنتين برز خلالها زعماء قادوا هذه المعارك من أمثال: ابن زعموم الحاج سيدي السعيد، مصطفى بومزراق وابنه، ومحي الدين بن أمبارك وقد استطاعت بعض هذه القوات فرض حصار على العاصمة صيف عام 1831، وبعدها بسنة وأمام عدم التكافؤ أو التعادل ونقص الإمكانيات والتجربة استطاعت قوات الاحتلال أن تضع حدّا للمقاومة التي شهدتها منطقة متيجة، وما كان من بعض الزعماء إلا الانظمام إلى حركة الأمير عبد القادر فيما بعد، أمثال سيدي السعدي، وابن المبارك وغيرهم...

وبعد احتلال العاصمة سقطت مدينة وهران في نوفمبر من نفس السنة وفي سنة 1833 عرفت كل من مدينة مستغانم، وآرزيو نفس المصير، وكذلك بجاية في نفس السنة بواسطة حملة بحرية موجهة من إحدى الموانئ الفرنسية مباشرة..

كان الفرنسيون يلاقون صعوبات جمّة في فرض سلطانهم على المدن الساحلية الأخرى كمدينة عنابة، وقسنطينة، فقوبلوا بمقاومة عنيفة وطويلة أحيانا في بعض المدن الداخلية كمليانة، وباتنة، وبسكرة الخ..

رغم الفراغ السياسي بعد سقوط حكومة الداي حسين، واجه الشعب مصيره المحتوم عن طريق الثورات والالتفاف حول زعمائه هنا وهناك، فكان لعامل حب الحرية، وروح الجهاد أثرهما الفعال في إذكاء نار المقاومة، والنضال والتضحية، فكانت خزان الشعب الذي لا ينبض...فعنده من الحيوية، والقوة التي لا تقهر، وان يصمد بعزم وثبات وأن لا يستنفذ جميع طاقاته المادية والمعنوية، بل هو شعب لا يكاد يشرف

على الهلاك حتى يبعث حيا من جديد على حدّ تعبير المؤلفين الفرنسيين الذين عاصروا ذلك الزمان...

توافد سكان المدن على القرى والأرياف فارين من البطش والهدم والتخريب الذي طال حياتهم، وممتلكاتهم، فتحمل الريف الجزائري كل ثقل حرب المقاومة، فظهرت في الناحية الغربية شخصية محي الدين بن مصطفى الحشمي من شيوخ الطرق الصوفية ليقود الأهالي ولإنقاذهم من خطر الاستعمار الدّاهم، وكان قبل مجيء الغزو الفرنسي مكافحا ضد طغيان الأتراك وتعسفهم.. فتصدى وأتباعه لمقاومة الحملات الفرنسية الأولى المتمركزة في مدينة وهران فضيّق عليها الخناق، وأحرز فيها على انتصارات باهرة، واثبت فيها ابنه عبد القادر تفوقا ملحوظا، ولم يكن سنه يتجاوز الأربعة والعشرون ربيعا.

لقد اعتذر محي الدين لأتباعه على مواصلة قيادة المعارك والجهاد بسبب تقدمه في السّن، ولما شعر الأهالي بضرورة الاستعداد للحرب قد تطول مع الاستعمار عرضوا على الشيخ مبايعة ابنه عبد القادر.

•

أولا
المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر

قبل محي الدين المبادرة وتمت المبايعة بتاريخ 27 نوفمبر 1832 على السمع والطاعة وعلى بذل النفس والنفيس في سبيل إعلاء كلمة الله والوطن، فسعى الأمير عبد القادر إلى خلق شروط المقاومة الطويلة النفس فبسط نفوذه على باقي القبائل التي اعتادت حياة الاستقلال والنفور من الخضوع لسلطة مركزية موحدة، فاتخذ من مدينة معسكر عاصمة له، وأسس دولته التي تتمثل في فيدرالية تضم ثمانية خلفاء تعمل على تجديد الهيكل الاجتماعي للشعب ومواجهة الاستعمار المحتل بجبهة قوية موحدة شعارها الجهاد في سبيل الله والوطن، وفي الداخل توحيد السلطة المركزية لإدارة الدولة وتعميم العدالة على أساس مبادئ الإسلام فكان جيشه النظامي يناهز الخمسة عشر ألفا من الجنود مقابل جيش غازي يتجاوز التسعين ألف في تلك الحقبة، ومن أجل ضمان التمويل والعتاد أنشأ الأمير مصانع للأسلحة ومخازن عسكرية للتموين، وما يذكر بشأن تنظيم جبهة القتال أنه كان يوجد إلى جانب الجيش النظامي تنظيم من الميليشيات أقامه الفلاحون للدفاع عن قراهم وحقولهم بما يسمى بحرب العصابات فيما بعد.

أدت معاهدة وادي تافنة بتاريخ: 30 ماي 1837 إلى وقف الاقتتال والتي بموجبها تمّ الاتفاق على هدنة بين الدولتين يتم خلالها توقيف الهجمات والعمليات الحربية، وتبادل الأسري ومن سلبياتها، أن تفرغت فرنسا إلى مهاجمة مدينة قسنطينة واحتلالها ثم مدينة

جيجل، وسطيف الخ..، ومما اعتبره الأمير كسبا لهذه المعاهدة هو اعتراف فرنسا به وبإمارته وإقرارها لسلطته، ورضاها بتبادل التمثيل الدبلوماسي معه الخ..

كما استغل الأمير فرصة المعاهدة بإخضاع إقليم وهران، والتيطري وجنوب الجزائر إلى سلطته، كما قام بتأديب القبائل التي امتنعت عن دفع الزكاة في منطقة الأغواط وأحوازها، كما قضى على جماعات الإقطاعيين الذين كانوا يتعاونون مع سلطات الاستعمار والعملاء الذين كانوا يحاربونه، وكذا المنافسين له والذين يظهرون بين الحين والحين طمعهم في الزعامة، وإعلان التمرد على إمارته وقيادته، وقد أولى الأمير بشؤون الأهالي فشجع الفلاحين على الزراعة، وتربية المواشي، وبالاستقرار في قراهم، ومداشرهم والاهتمام بتعليم أبنائهم.

لم يجد الفرنسيون في فرص المعاهدة من مكاسب ما يبقيهم عليها والتي حولها الأمير إلى كسب ثمين في تنظيم الجيش وتدريبه، وتسليحه، وتدعيمه بعناصر جديدة نشطة، وفي النهوض بشؤون الرعية عن طريق التقسيم الإداري، ممّا يشجعهم على الإبقاء على أراضيهم بإعطاء فرصة للأمير لإقامة دولة حديثة ستعمل على طرد الاستعمار من البلاد.

وبالفعل قد لمس الفرنسيون عند توسع نفوذ الأمير عبد القادر ليشمل بلاد القبائل حتى شرقي مدينة سطيف وبسكرة، وسيطرته على معظم واحات الصحراء من البيض إلى بسكرة وبذلك قطع الاتصال بين الجزائر وقسنطينة التي سقطت في يد جيوش الاحتلال فاعتبروا هذا التوسع خرقا لاتفاقية تافنة بعد أن حسّوا بالحصار والخطر الذي يداهمهم من جرّاء زحف الأمير بل وفسروا المعاهدة تفسيرا ضيقا للحد من سلطات الأمير لكي لا يشمل الإقليم الشرقي كذريعة لاعتبار توسع الأمير في الجهة

الشرقية بمثابة إعلان حرب... وتوالت الهجومات والضربات القاسية على الفرنسيين في مختلف الجهات مما أفزع السلطات في فرنسا فانعقد البرلمان في شهر ماي 1840، وبتاريخ 30 ديسمبر 1840 استصدر (سولت) أمرا من الملك بتعيين الجنرال بيجو Bigeaud قائدا عاما للجزائر في شهر فيفري 1841، وبتأزيره بجيش قوامه (120 ألف جندي) مدججين بالأسلحة والذّخيرة وبنيّة التوسع في باقي الجهات والمناطق و القضاء على نار المقاومة التي هزت مضاجع الفرنسيين هنا وهناك، فبدأت صفحة جديدة من حرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة فارتكب الجيش الاستعماري مجازر بشرية رهيبة في حق الأهالي في القرى والمداشر، فاضطرت القبائل التي خرّبت أراضيها ومداشرها للهجرة لكي تواصل الكفاح تحت أوامر عبد القادر الذي فقد مدنه وجيشه، فوجد نفسه مسؤولا عن شعب كامل مطارد، كما أصبح مطاردا وعاصمته فاتخذ لنفسه عاصمة من الخِيم المتنقلة عرفت بأزمالة (حيّي الأمير الخاص) والدائرة (حيّ خاص بالجنود) والمحلة (حيّ خاص بالمعامل التي تصنع حاجيات الجيش وحفظ المهمات).

وهكـــذا أضـــافت القوات الغازية إلى مهامها القذرة مهمة منع القـــبائل من الهجرة والالتحاق بالأمير أينما حلّ، وتجميعها في كيتوهات ومحاشر...

لقـــد تنوعـــت الشهادات والكتابات على ألسن بعض من ضباط الجـــيش الفرنسي بين مندهش ومعجب من حرب الأمير عبد القادر إذ، وصفوه بأنه:" العدو الذي لا تقع عليه أعيننا أبدًا ولكنه مع ذلك موجود في كل مكان، فقد بلغ في عملياته العسكرية حدود الصحراء من سفوح جبال عمور إلى سهول المغرب ...".

لقــد كانت المؤازرة الشعبيّة تبدو في أجلى صورها حين يتحرك الأمــير في مختلف أنحاء الجزائر، فيجد نفسه محاطا بفلاحين نزهاء صادقين فهــا هو في منطقة القبائل حيث كان ينتظره خليفته (ابن سالم) الذي كان من الأغنياء فضحى بكل شيء في سبيل قضية بلاده من أجل تأمين المؤونــة والمدد ومساعدة الفقراء ولبعث الثقة فيهم..، وهؤلاء الفلاحون الفقــراء معدن الوطنية والبطولة الذين احسنوا مثواه في ديارهم ورافقوه وحــالوا ساعة الخطر بين الجيش الفرنسي وبين أميرهم وضيفهم الكريم، وبذلــك لم يتمكن بيجو من القبض على الأمير، ومن أقواله فيه " بأنه لم يعــرف كيف أفلت منه عبد القادر حينما مرّ أمامه كالسهم فوق الجبال المتراكمة على قمم جرجرة...".

وهــذا ابن علال أحد أبناء القليعة وأكثر أعوان الأمير دهاء وقوة وخليفته في مليانة أضاق الفرنسيين العلق في سهل متيجة يحاول المارشال بيجو استمالته في شهر فيفري سنة 1842، بالمال والجاه والأملاك الواسعة فــيرد عليه:" ليكن في علمك أنني أحكم وأقاتل وأعفو ضمن منطقة تمتد مــن جبل دخله إلى وادي فضة ويكرّر أقاتل وأعفو ضمن منطقة تمتد من جبل دخلة إلى وادي فضة وماذا أراك تعرض عليّ مقابل هذا الحكم الذي أمارسه لإعلاء كلمة الله وخدمة سيدي السلطان عبد القادر؟ أراك تعرض عــليّ أملاكي، تلك الأملاك التي سوف أستعيدها بالبارود، مثلما فقدهما بالــبارود ... وتعرض عليّ المال والخيانة ..." هذا الردّ قد ذكره الجنرال شانغارني في مذكراته.

كــان ليل الاحتلال طويلا وشاقا، وكانت المقاومة شاقة وأطول لقــد دافع الأمير عبد القادر ببسالة وضراوة منقطعة النظير، فكان فارسا بطــلا في المعارك قائدا منظما في أمور الدولة. دافع عن الأمة الجزائرية،

وعن الراية الوطنية طوال سبعة عشر عاما، قاتل بجيشه النظامي في بداية الأمر فاسترد المدن وصان الأرياف والقرى، ثمّ انتقل بعد ذلك إلى حرب العصابات بعد أن خسر مدنه ومعاقله في إيمان وشجاعة رغم المحن الداخلية والخارجية التي واجهته، وكانت آخرها معركة طانجة بتاريخ 15 ديسمبر 1847 التي كبّد فيها جيش الشريفي السلطاني ملك المغرب الأقصى خسائر فادحة وهكذا وَجَدَ الأمير نفسه بين نارين، وصار يطارد من طرف الجيش الفرنسي والجيش المغربي على السواء... فحزن الشعب الجزائري لهذه المحنة التي تعتبر في واقع الأمر طعنة في ظهر بطل المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر الذي اضطر إلى الاستسلام مُكرها في ديسمبر عام 1847 فكان للحدث وقع شديد على الجزائريين والعرب وانتشر بسرعة البرق من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية وإلى أقصى نواحي الصحراء، وصادف ذلك أن كانت الحكومة الفرنسية قد عينت الدوق دومال Duc d'aumale قائدا عاما خلفا للمارشال بيجو، فشرع في تطبيق سياسة ألين لاستمالة الأهالي لقد لقن الأمير الحكومة الفرنسية درسا في النضال والجهاد والوطنية لن تنساها، وغرس في الأجيال رسالة الكفاح والشجاعة التي لن يقطع خيطها إلى غاية تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي واستبدال الدموع بالابتسامة، والانهزام إلى انتصار ويصبح يوم 5 جويلية 1962 يوما مشهودا يمحي اليوم المشئوم 5 جوليت 1830.

لقد اتخذت الحرب بعد استسلام الأمير عبد القادر شكلا آخر أخذت الطابع الجهوي، والطابع المتقطع، وشهدت نفس الفترة توغلا أعمق للقوات الفرنسية داخل الجزائر بالإستيلاء على ورقلة، وبالتوغل في منطقة القبائل.

لقد التحق بالجبال والبوادي الزعماء الذين كانوا يعملون تحت راية الأمير عبد القادر، ونجو من الأسر، وتزايد عددهم، فكانت تجاربهم في النضال والجهاد، وأخلاقهم العالية خير معين ومحفز على مواصلة القتال في منطقة الجريد والأوراس، تحت قيادة الخليفة محمد بلحاج، وبوشارب مساعد الخليفة بركاني الذي قاد التمرد والجهاد في المنطقة الواقعة ما بين جبل ديرة والقبائل السفلى، والبيبان...

فلم تخمد نار الحرب بين الأهالي والاستعمار الفرنسي رغم ما تميزت به باحداث وأهوال جسام، كثورة الزعاطشة بمنطقة الزيبان والتي قادها الشيخ المتصوف بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، والاستيلاء على مدينة الأغواط عام 1852، بعد مجزرة رهيبة، (وتمرد أولاد سيدي الشيخ الأول عام 1864).

وحركة محمد بوخنتاش في المسيلة والحضنة عام 1860 والتي كانت قليلة التخطيط والتعبئة اعتمد زُعماؤها على الحماس الديني والوطني، وقد انتهت المعركة بتحطيم المعسكر، وتخريب العمران ونهب الممتلكات، وإفقار الأهالي وإهانتهم..

وتمرد أولاد سيدي الشيخ عام 1864 وفي ليلة السابع من أفريل هاجم قائد الثورة سي سليمان الطابور الفرنسي بقيادة الكولونيل " بوبريتر" فقتله وانضم مرافقوه من " الصبايحية" والقوم إلى معسكر الثوار، وقد انتشر خبر الواقعة فاستولى الرعب والخوف السلطات العسكرية، وقد انتقلت عدوى الثورة فامتدت من جبال عمور، إلى التيطري وحتى منطقة القبائل الشرقية.

واستمرت الاضطرابات تنتشر وتتسع جنوب الجزائر العاصمة، وفي الغرب الوهراني، وفي فليتة بجبال الونشريس وفي حوض الشلف إلى

شمالهـــا، بـــزعامة الشيخ المتصوف سي الأزرق بلحاج الذي ينسبُ إلى الطريقة القادرية.

ثانيـــا

ثـــورة محمـــد المقرانـــي

وفي عام 1871 شهدت الجزائر أكبر انتفاضة عرفتها البلاد عمت ثلثي البلاد، فتجند لها مئات الألوف من الرجال تحت قيادة محمد بن أحمد المقراني من اسرة اتخذت لها جبل المعاضيد بقلعة بني حماد موطنا ثم تحولت نحو منطقة البيبان فاستقرت بقلعة بني عباس شمال غرب أهل مجانة على الضفة اليمنى كان يتابع تطور الأحداث في الجنوب الوهراني وكان دائم الاتصال بأولاد سيدي الشيخ الذين كانوا محل مراقبة شديدة، وقرر مع أخيه بومزراق الدخول في ثورة ضد قوات الاحتلال الفرنسي فسانده الشيخ الحداد شيخ الطرقية، ورؤساء القبائل والعشائر الأخرى فاشتدت المعارك والمجابهات بين الجيشين والتي فاق عددها (240 معركة) من برج بوعريريج، سطيف سوق أهراس، باتنة، بسكرة، سور الغزلان، الأخضرية، بجاية تيزي وزو، الأربعاء نايت إيراثن، دلس إلا أن وصلت إلى مشارف العاصمة بضواحي متيجة وقد كان هدف المقراني يتمثل في دخول العاصمة واحتلالها، وبعد أن استشهد بوادي سفلات بضواحي عين بسام في معارك ضارية ضد الجنرال سيريس، بتاريخ 5 ماي 1871 تقلد مهام القيادة من بعده بومزراق الذي استمر في مناوشة ومهاجمة فيالق الاستعمار، وبعد أن اشتد عليه الخناق قرر التراجع إلى الخلف فاتجه بما تبقى من جيشه إلى الحدود التونسية لإعادة بناء وتنظيم قواته، فعبر الصحراء عبر تقرت ووادي سوف فاستقبله بحفاوة كل من بوشوشة، وابن شهرة والزبير ولد سيدي الشيخ، وبتاريخ 20 جانفي 1872

اكتشفت دورية فرنسية أمام بركة ماء قرب واحة الرويسات كلا من بومزراق وابن عمه مسعود بن عبد الرحمان في حالة إغماء بعد أن تاها في الصحراء عندما قاما بعملية استكشاف لتأمين الطريق لدخول تونس التي لم يصلها و لم يتحقق له حلم بناء جيشه لمواصلة الكفاح.

ثالثـــا

ثـــورة الشيـــخ بوعمامـــة

كانت ثورة أخرى قيد التحضير تحت قيادة الشيخ بوعمامة الذي أسس لنفسه زاوية دينية حوالي عام 1875 مقتديا في سيرته بنظام أجداده.

أولاد سيدي الشيخ قبل ثورتهم، وقد ذاع صيته عام 1880 وامتد ليشمل الهضاب العليا الغربية فقام بجملة اتصالات يظهر من خلال وعظه وإرشـــاده مـــيولا اســـتقلالية لم يرتح لها ضباط المكاتب العربية بالمنطقة فـــاتهموه بالـــتحريض، وقد أثارت حادثة بعثة فلا تر Flatters والتي على إثرها حرر المستكشفون تقريرا لإبلاغ الجنرال (سيريز) بخطورة الوضع، في الصـــحراء، وبمـــا يقـــوم به مخبرون تابعون للشيخ بوعمامة من دعاية وتنظـــيم للصفوف فساد الجنوب الوهراني نوع من الغليان والاضطراب شمـــل البيض، أفلو، تيارت، وتوسعت زياراته للمناطق للتبشير بجمع شمل المسلمين، وإصلاح المجتمع، فكثر أتباعه ومؤيدوه، وخاض بوعمامة عدة معـــارك منها: معركة سفيسيفة جنوب عين الصفراء، ومعركة الشلالة، والمويلـــك، وتزامنت، مع اشتعال نار هذه المعارك، أحداث أخرى بمنطقة أفلـــو، بـــنواحي الأغواط كنتيجة لتأثيرات حركة بوعمامة ومن أعوان بوعمامـــة القـــائد الطيـــب بن حمو، وقد وربن مختار ابن عم الطيب بن الجرماني اللذان التحقا به على إثر اغتيال الضابط (وانيرونو) نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض، وكان عند اشتداد مطاردة الفرنسيين له يلجأ داخل الحدود المغربية، ونظرا لاشتداد النفوذ الفرنسي لدى سلطان المغرب اشـــتد علـــيه الخناق فقد كفّ عن القتال بعد أن بات معزولا عن قاعدة خلفـــية ضـــرورية ومضـــايقات من كل جانب، بعد أن قضت جحافل

الاستعمار الفرنسي على الثورة التي قادها الشيخ بوعمامة بكل شجاعة وروح نضالية عالية منذ 1881 إلى غاية عام 1904، سمحت لها الفرصة لتسيطر على إمكانيات ومقدرات الشعب الجزائري، بقبضة من الحديد صاحبها الظلم والاضطهاد، مما دفع بالمواطنين إلى التعبير عن غضبهم وسخطهم عبر انتفاضات شعبية أخرى في مدينة مليانة عام 1901، وفي منطقة بني شقران بناحية معسكر والمحمدية بناحية وهران عام 1914، وتمرد بني سلطان وتنس والهقار عام 1916، كانت تلك آخر الانتفاضات التي بقيت محطات مشرفة للكفاح المسلح تكون ظروفها ونتائجها تركمات ثرية وتجربة رائدة على سبيل التحرر ستلهم الأجيال لاحقا في تحضير الشروط الكفيلة لإنجاح الكفاح المسلح، والعمل السياسي من أجل الحريّة والاستقلال...

لقد تغلغلت الوطنية الصادقة في نفوس الفلاحين عبر أنحاء التراب الجزائري منذ أن وطئت أقدام الفرنسي المحتل أرض الجزائر.

ومما هو جدير بالملاحظة أن النّضال المشترك الذي خاضه الأهالي، في الريف، والبادية، وفي الصحراء من وجدة إلى منطقة القبائل، إلى الزيبان كان من أجل الحرية، وإعلاء اسم الله، وعندما حل الأمير عبد القادر بمنطقة القبائل استقبله أهلها فعبروا عن أنفسهم بأنهم عرب، و لم يجسر احد على قول غير ذلك بل و لم يكن هناك أيّ دافع أو إحساس للخدش في الجسم والكيان الواحد...

إن وحدة الأهداف القومية والعواطف الوطنية الجياشة التي كانت تملأ النفوس من أقصى البلاد إلى أقصاها جعلت الشعب الجزائري يتصدى وعلى مدار قرن إلى الاستعمار بثورات متتالية خيطها لا ينقطع بنضال وإيمان ووطنية تنمو وتتزايد يوما بعد يوم وتنتقل من مكان إلى آخر حتى

عمت سائر أرجاء الجزائر. قد اقتصرت على ذكر بعضها على سبيل المثال وما يحافظ على ربط التواصل بين هذه الثورات وما يذكر بشأن ملامح الوعي السياسي الذي يتكون ابتداء من عام 1871 أنه كان يتمثل في لجان وفي جماعات ريفية منتخبة تكونت سرّا ظهرت في أغلب الجهات شبيهة بالمجالس البلدية ذات نفوذ قوي نشأت كرد فعل على سيطرة القياد، وأعوان الاستعمار وعلى تصرفاتهم الجائرة، فكان نشاطها موازي بل وإلى فرض الغرامات ومصادرة أملاك العصاة المنشقين عن رأي الجماعة وإعادة النظر في أحكام القاضي واللجان التأديبية الخ...

فكانت عن جدارة نواة للتنظيم الصحيح وكانت بادرة أولى من نوعها للوعي السياسي الجديد الذي لا يعتمد على السلاح وحده كوسيلة للكفاح، إنما يهدف إلى تهيئة النفوس وتوفير الأسباب لاستئناف الكفاح المسلح في الوقت المناسب...

الفصل الثاني

الظل الممتد عن الزمان والمكان

الفصل الثاني

الظل الممتد عن الزمان والمكان

المقاومة التي خاضها الشعب الجزائري منذ أن وطئت أقدام المستعمر أرضه عام 1830، لم تقهرها أساليب البطش والقهر والتشريد من الأرض، والمسكن، لقد كان التشبث بالأرض ميزة ثابتة راسخة في البوادي والأرياف قبل حلول الاستعمار، والتي كانت ملكا مشتركا للجميع متوارثا قويّ الروح الجماعية بين الفلاحين مما مكنهم من أن يكافحوا ويحاربوا من أجل الأرض جماعيًا.

لقد تعاقبت الثورات، والأهالي لم تثنيهم القوّة، ولو أن الاستعمار قد بسط نفوذه في أغلب جهات الوطن منذ القضاء على ثورة المقراني وبوعمامة حيث ركنت الأرياف والبوادي للهدوء، وتولي سكان المدن أمر النضال بالوسائل السلمية عن طريق المطالبة بالحقوق. تميزت مرحلة الستين سنة منذ الاستلاء على العاصمة بروح المقاومة على الصعيد المحلي، والجهوي، وكان الدافع لمواصلة الكفاح المسلح هو حبّ الوطن، والتعلق بالأرض لقد برزت ثورة الأمير عبد القادر وتمّ تأسيس الدولة الجزائرية المعاصرة، ويعتبر عام 1848 العام الذي انتهت فيه " حرب الجزائر رسميا، وبقت الانتفاضات مستمرة ..

إن المرحلة التي عقبت إخماد الثورات تميّزت بالسكون من غير استسلام عرف خلالها الشعب الجزائري مرارة المنهزم، من اضطهاد،

وسلب، ونهب، وتشريد، واغتصاب، وانتهاك للحريات، والحرمات الدينية، والشخصية.

لقد كان للنضال السياسي حيّزا من الوجود في حقيقة الأمر منذ احتلال مدينة الجزائر العاصمة التي لم تنص معاهدة الاستلاء عليها على باقي البلاد، ولم يبرم أي اتفاق بشأن المستقبل السياسي للجزائر، لقد عرفت المدينة كل أنواع البطش انتقاما من المقاومة، فهدم جنود الاحتلال المنازل غير المسكونة التي فرّ سكانها، وقلعوا الأبواب، والشبابيك، وقطعوا أشجار الفواكه ليستعملوها حطبا، وتمّ هدم عمارات بكاملها من أجل تصفيف الشوارع وتوسيعها، وهكذا أخذ عدد الجزائريين يتناقص في العاصمة على قدر ما كان المعمرون والمغامرون يتوافدون ويقيمون مؤقتا في العاصمة إلى أن يحصلوا على قطعة أرض..

أولا
لجنـــة المغاربـــة

ظهــر في هذه الأثناء لجنة برئاسة (بودربة وحمدان خوجة) وقد اعتبرت بعض المصادر هذه اللجنة بأول حزب وطني سياسي كان يطلق عليه اسم " لجنة المغاربة ".

لقد تشكلت هذه اللجنة غداة إمضاء حكومة الداي حسين اتفاق 5 جويلية 1830 مع القائد الفرنسي " الكونت دوبرمون " وكانت تناصر ثورة الأمير عبد القادر.

كان بودربة من أعيان المدينة وأثريائها تعامل في بداية الأمر مع الاحتلال والظلم وجشع (دوبرمون) في توسيع الاحتلال أيْقضت هذه العوامل وغيرها في نفسه الغيرة الوطنية وجعلته يرفع صوته محتجا على أساليب الاستعمار في قهره للأهالي مما حدا به للمطالبة من السلطات بالإصلاحات، ومن جهة أخرى القيام بعمل وطني لتحرير البلاد.

أما حمدان خوجة صاحب كتاب " المرآة " فهو رجل علم وثقافة درس القانون، وتعلّم الفرنسية، زار الشرق الأدنى والبلقان وأوربا تقابل مع ملك فرنسا آنـــذاك (لويس فليب) كان خصما عنيدا، للحكم العسكري الغاشم في الجزائر، رغم علاقة عائلته المتميزة مع مستشار الدولة الفرنسية، ومقتصدها في الجزائر في بداية الاستلاء على العاصمة.

ويعتبر كتاب المرآة صورة حيّة وصادقة لوطنية حمدان خوجة الذي يعتبره بعض المفكرين بمثابة الأب الروحي للحركة القومية الحضرية المعاصرة في صورتها المعتدلة...

وكتاب حمدان خوجة الذي وضعه عام 1833 وتُرجم فيما بعد إلى اللّغة الفرنسية كان شهادة حية للمجزرة الرهيبة التي أثارت استنكار حمدان خوجة وأيقضت في نفسه الغيرة الوطنية الجيّاشة، ذلك أن الوالي العام بصفته القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر قام بمحاصرة (دوار الأوفياء) في فحص العاصمة، ما بين ليلة 7و6 أفريل من عام 1882 وقام بجريمته النكراء في إبادة هذه القبيلة التي تقطن شرقي الحراش، انتقاما لأحد الإقطاعيين من الجنوب القسنطيني (فرحات بن السعيد بوعكاز) الذي جاء لزيارة الوالي العام في العاصمة وعرض خدماته عليه وعند العودة تعرض ومرافقوه إلى هجوم وتمّ تجريدهم من الهدايا التي كانوا محملين بها والقضاء على آخرهم.. فكان له إلمام عام بمسائل دولية. كما تدل هذه الفقرة على سعة إطلاع حمدان خوجة على الحركات القومية في أوروبا وتوظيف أوضاعها الايجابية لما يخدم وطنه الجزائر إذ يقول: " إنّ كلّ ما وقع في الجزائر خلال السنوات الثلاث المنصرمة يفرض عليّ واجبا مقدسا، ألا وهو التعريف بالحالة السائدة في هذا البلد قبيل الغزو الفرنسي وبعده، لكي ألفت نظر رؤساء الدول إلى هذا الجزء من المعمورة... وقصدي أيضا ـــ بحديثي عن المصائب التي يعاني منها أبناء بلادي ـــ هو أن أرفع معنويات بعض من خانهم الحظ...

وأنا أتساءل لماذا تعرض بلادي لهذه المحنة التي هزّت كيانها وألحقت ضررا كبيرا مقومات نشاطها، وإذا نظرنا اليوم إلى الوضعية السائدة في الدول الأخرى المجاورة، فلا أرى أحدًا منها متعرضا لما نتعرض له نحن، فأنا أشاهد بلاد اليونان قد أغيثت، وقامت على أسس متينة بعد أن انتزعت من الإمبراطورية العثمانية... وأشاهد أن الشعب البلجيكي انفصل عن هولندا وأنّ جميع الشعوب الحرة تهتم بالبولونيين وتساعدهم

لاسترجاع جنسيتهم، وحينما انقل بصري إلى بلاد الجزائر أرى سكانه التعساء يرزخن تحت نير الظلم، ويتعرضون للإبادة ولجميع نكبات الحرب وبكل هذه الأعمال الشنيعة التي ترتكب باسم فرنسا الحرة... ولا يسعني إلاّ أن أقول بأنني لست مرتاحًا لهذه الحالة، لأن مصائب بلادي تسبب لي قلقا دائما..."

ويضيف في نص آخر من نفس الكتاب قوله:" إنني أتحدى أي شخص يستطيع أن يعالج الوضع في الجزائر من غير أن يستعمل إحدى الوسيلتين المشروحتين أعلاه (إما إبادة الجزائريين أو نقلهم جميعا إلى أقطار شمال إفريقيا: المغرب، تونس، ليبيا... وإما الجلاء عن البلاد والتخلي عن فكرة الاحتلال، تأليف حكومة أهلية حرة مستقلة وتوقيع معاهدات معا تخدم مصلحة الشعبين)، وما من شك أن الحلّ الثاني يتماشى مع مصالح فرنسا أكثر مما لو ظلت الجزائر مستعمرة، وسوف يرحب العالم أجمع بهذا العمل الكريم... هذا هو رأي، إذا كانت فرنسا تريد أن تدخل الحضارة إلى بلاد الجزائر، وأن تقضي على الاستبداد، وان تستأصل بذور الأحقاد والضغائن" لقد ظهر نشاط هذا الحزب من خلال المطالب، والعرائض التي كان يرفعها إلى السلطات الفرنسية، وسلطات الاحتلال في الجزائر طالبا إياها باحترام نصوص المعاهدة ومغادرة الجزائر بدون قيد أو شرط،... وقد نجحت مطالبه في إرسال لجنة تحقيق من فرنسا للنظر في الجريمة النكراء التي استهدفت قبيلة الأوفياء بضواحي الحراش.

لقـــد انتهى نشاط حمدان خوجة بطرده إلى باريس فلم يبق أمامه ســـوى مخاطبة الرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر من إبادة وتشريد

معبرا في ذات الوقت على آمال الجزائريين وحقهم في الحرية، وأصبح في ذلك الوقت نضال حمدان خوجة التعبير الصادق للروح الوطنية.

ثانيا
كتلة المحافظين وجماعة النخبة

أما ما يطلق عليه بكتلة المحافظين التي تولت الدفاع هي الأخرى بالوسائل السلمية وعن طريق المطالبة بالحقوق والمساواة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فهي تتشكل من مثقفين تقليديين ومن محاربين قدماء وزعماء دينيين، وإقطاعيين، كان أعضاء هذه الكتلة مؤيدين متحمسين للوطنية والقومية الإسلامية معارضين لفكرة التّجنس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وتصدر هذه الكتلة ممثلو سكان قسنطينة الذين تقدموا بعريضة اشتملت على (1700 إمضاء) عبرت عن وعي قومي عميق للردّ على محاولات الاستعمار الإدماجية، وكانت باسم كل الجزائر، وذكروا بشروط اتفاقية أو معاهدة الجزائر لعام 1830 وألحوا على ضرورة احترام القانون والمؤسسات الجزائرية واسترجاع العمل بالشّرع الإسلامي، ونشر وإصلاح وسائل تعليم العربية، وإلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية و المساواة في الضرائب والفوائد، وعدم العنف الخ...

ومن بين الشخصيات التي لعبت دورا بارزا (الشيخ عبد القادر) المجاوي الذي تولى التدريس في مدرسة قسنطينة والجزائر والشيخ (حمدان الونيسي) الذي تتلمذ عليه (الشيخ ابن باديس)، و(عبد الحليم بن سماية) الذي كان أستاذا في المدارس العربية الفرنسية وأحد الدعاة البارزين للقومية الإسلامية في الجزائر، والشيخ (المولود بن موهوب) مفتي قسنطينة، وابن (زكري)، و(ابن رحال) ويعتبر نشاطهم نوعا من

المحاولات لإصلاح ما أفسده الدهر أما جماعة النخبة التي استهلت نشاطها السياسـي مع مطلع القرن العشرين حوالي (1907) فتكونت من جماعة مـن الجزائـريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية، والفرنسية، كالمترجمين والمحـامين، والأطباء، والقضاة، والصيادلة، والصحافيين وبعض التجار، والمزارعين، والطلبة..

لقـد اقتصر عمل النخبة على وجوب احترام ما تعهدت به فرنسا في خصـوص الجزائـر، وتصـدوا إلى مقتضيات قانون التّجنس الشامل (سانتو-كونسولت) لسنة 1865 الذي علق منح امتيازات الجنسية على وجوب التخلي عن الحالة الشخصية للجزائر كمسلم.

وقـد بـرزت نضالات جماعة النخبة في جو كانت حالة الأهالي مـتدهورة في جمـيع مجالات الحياة، في التعليم، وفي مجال الملكية الفردية والجماعـية وحلّ النقابات المهنية للحرفيين والتجار، ففي ميدان التعليم مـثلا تمّ إلغـاء التعلـيم العربي، والقضاء على المساجد والزوايا الريفية والمدارس العليا الإسلامية المتواجدة قبل 1830.

ثالثـــا

الأمير خالد والحزب الإصلاحي

درس الأمـــير خالد بأرقى ثانوية بباريس (لويس لوغران) وتابع دراسته وتخرج من أكبر مدرسة عسكرية فرنسية " سان سير" تحصل على رتـــبة نقيب وهي أعلى رتبة تمنح للأهالي المسلمين غير المتجنسين، شارك في الحروب الأوروبية أو خدمة العلم لمدة (23 سنة).

وقد بدأ نشاطه السياسي منذ الحرب العالمية الأولى إلى منتصف العشرينات استهلها بإلقاء محاضرات مع مطلع عام 1913 إلى نفيه من الجزائر عام 1926.

حـــاول الأمـــير خالد سليل الحسب والنسب، وما كان يتمتع به جـــدّه من شهرة عظيمة في الأرياف الجزائرية، أن يوجد صلات وروابط بـــين الوطنـــية الريفية التي تقلص ظلها إلى حدّ بعيد بسبب الثورات التي أنهكتها طوال سبعين سنة من الكفاح، وبين الوطنية الحضرية والمضطربة الـــتي كانت في أولى خطواتها والتي يمثلها الموظفون والمثقفون من أطباء، ومحامين ومستشارين في البلديات والمجالس العامة الذين كان دورهم سلبيا باســـتثناء القليل منهم الذين ساندوه لتحقيق أهداف محدودة لا ترقى إلى الأهداف السياسية القومية الحقّة، ذلك أن الأمير خالد قد وجد نفسه في مجتمع مقهور، انطفأت فيه جذوة المقاومة في الأرياف نتيجة القهر والقمع والسلب الذي كان يعانيه وسلطه عليه الاستعمار، وفي المدينة وجد نفسه أمام أعيانها من المثقفين البرجوازيين الذين ارتبطوا مع الإدارة الاستعمارية

بمصالح مشتركة وبعض الإمتيازات ووجد نفسه في ظرف دولي تميز بتأكيد عصبة الأمم بدون تحفظ لحق القوى الأوروبية في ممارسة الوصاية الإستعمارية على شعوب إفريقيا وأسيا، فتلاشت آمال الأمير و لم يبق أمامه وماهوفي مقدوره إلا المطالبة بقليل من العدل والمساواة وإدخال بعض الإصلاحات، وفي انتخابات 1919 التي تمّ انتخابه فيها رفقة أربعة مترشحين مستقلين عن السلطة الاستعمارية في المندوبيات المالية (البلدية) فاغتنم الأمير خالد فرصة هذه الانتخابات لتأسيس حزبه الذي لم يرتكز في برنامجه على الجانب الديني فقط بل كانت سياسته وطنية قائمة على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وبعض الحقوق الأخرى، ويجمع المؤرخون بأن الأمير خالد بقي وحيدا في الميدان وأخفق في مسعاه، وأن صيحته المدوية بقيت صيحة في وادِ، فلم يلق الآذان الصاغية لدى الجماهير لأن ساعة الكفاح لم تدق بالنسبة إليها ، لأنها غير منظمة ، ولأنها واقعة تحت تأثير مراقبة بوليسية شديدة، وتحت إكراه وإرهاب إداري بغيض، مما حداه إلى القول:"إن الإرهاب هو الغدر المقبول للجمود الذي آلت إليه الجماهير الواقعة تحت نير الإضطهاد ولكن هذه الجماهير المنكوبة بالجهل والقائمة اليوم بدور سلبي هي التي ستعمل في المستقبل القريب من اجل تحرير نفسها ".

ما كاد الأمير خالد يضع قد ماه على أرض المنفى حتي سطع نجم شمال إفريقيا .

رابعـــا
نجم الشمال الإفريقي

تأسس حزب نجم شمال إفريقيا بباريس في مارس 1926 في أوساط المهاجرين العمال وأغلبهم من الجزائريين وأختير الأمير خالد رئيسا شرفيا لـــه، وشيئا فشيئا فقد حزب النجم أعضاءه التونسيين، والمغاربة وأصبح حركة جزائرية خالصة كانت تنادي صراحة باستقلال الجزائر قامت هذه الحـــركة التي جعلت من جريدة " الأمة " لسانها المعبر .اما حزب النجم فيحتوي على ثلاثة اتجاهات أو إيديولوجيات سماها بعض المفكرين بـــ: (قشور الماركسية، والوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة والمتميزة بالحنين إلى الـــبلاد، والاتجاه الإسلامي السّطحي) كان يتمتع نجم الشمال بعطف اليســـاريين الفرنسيين و الأوروبيين والمنظمات المعادية للاستعمار، فبرهن بوضوح عن تضامنه مع جميع الشعوب المضطهدة، وخاصة منها الشعوب الإســـلامية وكـــان اتّصالها بالجماهير في الوطن محدودًا، ورغم الحصار والاظطهاد الذي طاله، وطال مناضليه إلا أن نضاله أصبح يتعزّز يوما بعد يـــوم من 1926 إلى عام 1937 حيث ولد (حزب الشعب الجزائري) ذلـــك أنـــه في 1929/11/20 قررت السلطات الفرنسية حله، فلجأ إلى النشاطات السرية، ثم أعيد تكوينه تحت اسم جديد " نجم إفريقيا الشمالية المجـــيد"، ثم " الاتحـــاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا " ومما يلاحظ على الأهـــداف التي سطرها حزب نجم شمال إفريقيا:فهي تتميز بالاستقلال الكـــامل لـــلجزائر وجلاء الجيش الفرنسي، ومصادرة الأملاك الزراعية

الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية، إلى المطالبة بتطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر، وإلى إلغاء قانون الأهالي...

وإذا كان حلم الأمير خالد في ضم أبناء الشعب ومن الطبقة الكادحة على وجه الخصوص إلى حزبه لم يتحقق فإن حزب نجم الشمال استطاع أن يضم إلى صفوفه تلك الجماهير في باريس على وجه الخصوص والظاهر أن ضعف التكوين السياسي لدى القادة كان أثره واضحا في عدم ضمان الاستمرارية وتحديد منهجية وأولويات النضال وتوسيعه وتأطيره، فكان دورهم يقتصر سوى على تحريك المناضلين التابعين لهم ودفعهم إلى العمل بإثارة الوطنية الصادقة الميّالة إلى إصلاح الأوضاع، في اتجاه العالم الإسلامي المضطهد، ونحو البلاد العربية المتعرضة للغزو الإمبريالي...

خامسا
حزب الشعب الجزائري

منذ أن انتقلت الحركة من باريس لتستقر في الجزائر ورغم الإضطهاد والمحاصرة تم الإتفاق بين أعضاء فرع الجزائر لنجم إفريقيا الشمالية على تأسيس هذا الحزب خلال (11-20 مارس 1937) بأهداف لا تختلف عن أهداف حزب النجم . فأخذ يصحح مسيرته ويعمل على تركيز دعائم الحركة القومية في المدن ومن مآثر هذه الحركة روح النضال، الشجاعة في القول والعمل . الصلابة في المبادئ الثورية ..

غير أنه سرعان ما ظهرت عوامل الغوغائية والميول البرجوازية والتدين كخطة في العمل السياسي، فدبت روح ، الكفاية والقناعة فيما وصل إليه الحزب من زيادة في الحركة القومية وكصاحب مبدأ (الإعتراف بالأمة الجزائرية والحصول على الاستقلال) .

أنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية بعنوان ((الشعب)) وجريدة ((الأمة)) التي كانت من قبل تصدر بالفرنسية في باريس قام بأول مظاهرله تحت الراية الجزائرية بمناسبة 14 جويلية من نفس السنة بحي بلكور فنال تعاطفا جماهريا كبيرا، وبتاريخ 27 أوت كانت السلطات الإستعمارية له بالمرصاد فاعتقلت زعماءه وحكم على مصالي الحاج زعيم الحزب رفقة مفدي زكرياء وحسين لحول بالحبس لمدة سنتين، بتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا واعادة العمل بحزب منحل ((حزب نجم الشمال)).

رغم الاختلاف بين الجزائريين : إذ ان حزب الشعب حزب الجزائر، ونشاطه يجرى في الجزائر، على عكس حزب نجم الشمال الذي يطالب بالاستقلال الكامل لشمال إفريقيا، في حين حزب الشعب لا يطالب إلا باستقلال الجزائر........الخ

ومما دفع به التهم مصالي الحاج أثناء محاكمته في شهر فيفري: 1938 قوله: هل عندما نطالب ببرلمان وطني نكون معادين لفرنسا ؟ وهل لأننا نطالب بالإستقلال نكون معادين لفرنسا ؟

وانهي مصالي كلمته بوضع ثقة في قدرات الشعب الجزائري وفي لغته العربية وفي ماضي الجزائر المجيد ... وختمها بمايلي: ((عندما نطالب بالإقتراع العام فإننا نريده أن يشمل جميع الذين يعيشون في الجزائر)).

رغم الاعتقالات التي مست الكثير من مناضلي حزب الشعب بعد المحاكمة، فإن بعض أعضائه قد حققوا نجاحا في انتخابات أكتوبر سنة 1938.

أنشأ الحزب جريدة بعنوان " البرلمان الجزائري " وعشية اندلاع ثوراة الحرب العالمية الثانية عام 1939 أقدمت الإدارة الاستعمارية على مصادرة جريدة " الأمة " وأقرت حلّ حزب الشعب ومصادرة وثائقه، وتم اعتقال زعيم الحزب ومحاكمته بتاريخ 17 مارس 1941 بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة 16 عاما، أما البعض من قادته ومناضليه فوضعتهم في المحتشدات ومارست الإقامة الجبرية في المنازل على البعض منهم، وكان ردّ الفعل أن واصل الحزب نشاطه السري وأنشأ إدارة في الخفاء تتولى تسيير شؤون الحزب وبقي الاتصال مستمرا مع المناضلين المعتقلين عن طريق التبليغ وتوزيع نشريات دعائية مسّت الأهالي، والمواطنين، والمجنّدين في إطار خدمة العلم الفرنسي والمرسلين إلى جبهة القتال، وتوالت

مضاعفــة النشاط الحزبي فظهر إلى الساحة نشرتان: "العمـــل الجزائرية" و (صوت الأحرار).. وتناولت ملصقات الجدران عبارات معادية لفرنسا والمطالبة بتحرير المساجين السياسيين.

سادسا
حوادث 8 ماي 1945

لا يختلف أغلب المؤرخين والكتاب السياسيين من أن مقاومة الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي قد مرت بمرحلتين هامتين إلى غاية أحداث 8 ماي 1945.

تميّزت المرحلة الأولى من المقاومة الوطنية بطابع جهادي مقدس رفع لواءه (الأمير عبد القادر، المقراني، بوعمامة) وبعض الانتفاضات والمقاومات هنا وهناك على مستوى محدود من التنظيم والتماسك والفاعلية، دامت هذه المرحلة قرابة السبعين سنة، دفع خلالها الشعب الجزائري الملايين من أبنائه، وضاق مرارة التشرد والطرد والحرمان، ومصادرة الأراضي والأموال والأرزاق، فناله الفقر، وفتكت به الأمراض والمجاعات فقد خلالها كرامته وعزته فأصبح محتلا يرزخ تحت نير الاستعمار الغاشم منهك القوى..

أما المرحلة الثانية فهي التي تمتد من بداية القرن العشرين إلى منتصفه أي من: (1900 إلى 1945) جنح خلالها الشعب الجزائري إلى تجارب الأساليب السلمية بعد أن أنهكته الثورات المتتالية التي كان يخرج منها في كل مرّة أضعف مما كان أمام أقوى دولة استعمارية وما تملكه من تيكنولوجيا القتال، والمال، وتجارب الحروب الأوروبية أمام شعب أعزل مسالم وجد نفسه وجها لوجه أمام الظلم والوحشية بعد أن انهارت السلطة العثمانية وانسحبت من معظم الجهات فلم تقاوم الاستعمار الفرنسي عدا أحمد باي، باي قسنطينة الذي فضل أن يقف إلى جانب

الشعب، وكذا باي التيطري (بومزراق) الذي لم يصمد كثيرا أمام "الجنرال كلوزيل"، بعد تجربة السيف والبارود، عمل الشعب على تغيير أسلوب المقاومة في هذه المرحلة التي أخذت شيئا فشيئا طابعا سياسيا، يعتمد على الحوار والمفاوضات، وتقديم المطالب السياسية، والاصلاحية دون اللجوء إلى العنف الثوري واستعمال السلاح كالذي حدث في مليانة عام 1906، وبني شقران عام 1912، وفي الأوراس عام 1916، فكان على العموم عامل هذه الانتفاضات المباشر هو رفض التجنيد في الجيش الفرنسي، إنها تجربة تحقيق الحرية بالاعنف، وعن طريق القانون إن المقاومة السياسية التي خاذتها أحزاب، وجمعيات تمثلت على وجه الخصوص في حركة الأمير خالد، ونجم شمال افريقيا وحزب الشعب، وحزب حركة انتصار الحريات، وجمعية العلماء، واتحاد النواب، وحزب أصدقاء البيان والحرية وسواء كانت المطالب السياسية مقتصرة على تحقيق المساواة بين الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية وبين الأقلية الأوروبية المستعمرة، أو كانت هذه المطالبة عبارة عن إصلاح اجتماعي، أو بمطلب واضح ومحدد ينادي صراحة باستقلال الجزائر، تلك هي الحركات السياسيات التي ناضلت قرابة النصف الأول من القرن العشرين فكانت في مدّ وجزر مع الإدارة الاستعمارية، متجاوبة ومتكيفة مع الأحداث الدولية، وبمناسبة الاحتفال باستسلام ألمانيا النازية إلى قوات الحلفاء بتاريخ 8 ماي 1945 خرج الشعب الجزائري مبتهجا متضامنا مع الشعوب التي انتصرت والتي شاركت معها الجزائر بمالها وأبنائها في تحقق انتصارها ، لقد حدث ما لم يقع في الحسبان فارتكبت مجازر بشعة في كل من (سطيف-قالمة-خراطة) والتي أطلق عليها مصالي الحاج نصف الشهر الدموي.

ونظرا لمكانة هذه الحادثة في تاريخ الحركة الوطنية بجانبيها، الجهادي أو القتالي، والسياسي أو التفاوضي، فإن أحداث الثامن ماي تعتبر مرحلة انطلاق جديدة مستلهمة، ومستفيدة من تجربة قرن من النضال والكفاح خاضها الشعب الجزائري فلم يكتب له خلالها الانتصار والاستقلال رغم التضحيات الجسام التي قدمها .. لذلك نحتاج إلى التركيز على بعض معاليها، وتدعياتها..

لقد استقبل مناضلو حزب الشعب ومن ورائهم الشعب المتعاطف مــع الحـــزب وزعيمه قرار تنفيذ الحكم القاضي بنقل مصالي الحاج إلى برازفيل بتاريخ 31 أفريل 1945 بعد أن حكم عليه في 17 مارس 1941 بالأشغال الشاقة مدة 16 سنة.

وفي يوم 01 ماي اليوم العالمي للعمال بدأت بغضب وخيبة أمل موجات الاحتجاج إذ اجتمع أكثر من خمسة الآلاف مواطنا بقاعة الحفلات بالجزائر العاصمة نددوا فيها بنفي مصالي الحاج إلى الكونغو وطالبوا بإطلاق سراحه، كما أمر أتباع حزب الشعب المنحل بتنظيم مسيرات ومظاهرات احتفاء بانتصار الحلفاء والقوى الديمقراطية، تحت شعارات وطنية مطلبية وسلمية مثل:" من أجل تحرير الشعوب أطلقوا سراح مصالي الحاج" "لتسقط الإمبريالية" "تحيا الديمقراطية" "تحيا الجزائر حرة مستقلة" وقتها كان حزب الشعب ممنوعا من ممارسة نشاطاته بصفة رسمية ومع ذلك قام بتأطير المسيرات بجانب الحركات والجمعيات الأخرى بل واقتحام صفوفها والانضمام المؤقت إليها فقام أنصاره برفع العلم الوطني في مسيرة عبر عدة جهات من الوطن كالجزائر، بسكرة، بجاية التي كانت بها مشادات واتخذت شكلا عنيفا، على عكس مظاهرات،

سطيف، وهران، عنابة قالمة وغيرها التي كانت أقل عنفا في اليوم الأول من شهر ماي.

وبمناسبة الاحتفال الرسمي في السابع ماي عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب، نظم الفرنسيون مظاهرة ونظم الجزائريون مظاهرة أخرى في كل من الجزائر العاصمة، بسكرة، خنشلة، بجاية، وهران، قالمة، سطيف، خراطة، أين اقتصر العنف على المدن الثلاثة الأخيرة، وفي سطيف كان تاريخ: 8 ماي على موعد مع مجزرة تقشعر لها الأبدان، ففي الوقت الذي كانت المسيرة متوجهة إلى نصب قبر الجندي المجهول منطلقة من حي المحطة حيث رفعوا الشعارات المذكورة أعلاه، ويتقدّمهم شبل من الكشافة الإسلامية بيده العلم الوطني، فيكون أول شهيد يسقط بعدما رفض أن تنــزع منه الراية الوطنية، واستمرت طلقات الرصاص من الشرطة على المتظاهرين فكانت الشرارة التي أضرمت النار في الحطام، فما كان من قوات الجيش التي تدخلت بعد ذلك بساعات إلا أن تفتك بالسكان بالقتل، والتدمير للمساكن، والمداشر فعمت الأحداث أغلب مدن الشرق الجزائري التي استنكرت للحادث فكان مصيرها البطش، والقنبلة بالطائرات الحربية وشاركت في الملحمة الشعبية جحافل الاستعمار من اللفيف الأجنبي المرتزق، والمشاة السّينيغالية، والطابور المغربي، واللّواء السابع المستقدم من منطقة الألزاس، واللّورين شرق فرنسا، فشارك بدوره في دكّ القرى والمداشر التي بلغ تعدادها حوالي (40 قرية) ويتحول الفرح إلى مأتم وتبقى مظاهر الفرح بالنصر على النّازية والفاشية في الجزائر ذكرى خزيّ وعار في الضّمير الفرنسي الذي أساء لمن شارك في تحريره من قبضة الألمان، فيباغته بإرهاب شنيع خلّف نتيجة مهولة من الشهداء تجاوزت (45 ألف)، والآلاف من المساجين والمنفيين،

بادرت السلطات باعتقال الزعماء السياسيين، وحلت ما تبقى من أحزاب، لقد وجد المستوطنون في هذه الأحداث المناسبة الثمينة للمزيد من القهر والبطش، والتضييق على الأهالي، فطالبوا الاستمرار في حالة الطوارئ، وتأجيل تطبيق مرسوم: 7 مارس 1944 القاضي بإصلاحات مستوحاة من خطاب (الجنرال ديغول) بقسنطينة بعد رجوعه من برازافيل بالكونغو وذلك بتاريخ: 12 ديسمبر 1943 وطالبوا بإنشاء محاكم عسكرية لزجر المساجين، وبوجوب تسليح كل الأوروبيين.

لقد أرادت الإدارة الاستعمارية، والمعمرين أن تكون أحداث نصف الشهر الدموي مقبرة للحركة الوطنية، وإذ بالأحداث تصبح نواة حقيقية للثورة المسلحة المباركة التي عجلت بالإعداد لها لتكون فجرا جديدًا واعدًا يسجل من خلاله الشعب الجزائري أروع آيات البطولات والتضحية إنها ملحمة وأسطورة القرن العشرين التي سجلها التاريخ بحروف من نور ونار.

سابعا

حركة انتصار الحريات الديمقراطية

عاشت الجزائر غليانا شعبيا بين عام 1943،1947، استغلت الطبقة السياسية فرصة نزول قوات الحلفاء بوهران والجزائر بتاريخ 8 نوفمبر 1942 بتوجيه رسالة إلى الحلفاء طالبوا فيها بتطبيق نظام قانوني جديد على الجزائر مستوحى من الميثاق الأطلنطي الذي نصّ على: " حق الشعوب في تحقيق مصيرها وقد ظهرت بوادر تحرير هذا البيان بمدينة سطيف أين كان يتواجد أقطاب الطبقة السياسية آنذاك أمثال: فرحات عباس ــ الهادي مصطفى ممثل للدكتور ابن جلول ــ أحمد مايزة عن جمعية العلماء، أحمد فرانسيس صديق فرحات عباس، لمين دبّاغين ممثل لحزب الشعب المحظور في تلك الأثناء.

لقد أسس أنصار حزب الشعب الجزائري الذي حلته السلطات الاستعمارية، حزبا جديدا تحت اسم:" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية."(M.T.L.D)، عام 1946 بمناسبة الإعداد للانتخابات التي جرت خلال السنة نفسها.

إن ظهـــور حزب الشعب تحت تسمية جديدة جعلته يحتفظ بجل كـــوادره ومناضليه، بتركيبتهم الاجتماعية المعهودة من العمال، والطبقة الكادحـــة، ويـــبقى ملـــتزما بنفس البرنامج ونفس المطالب الاجتماعية، ويهدف إلى تحقيق المبادئ التالية:

- إلغاء النظام الاستعماري، وإقامة نظام سيادة الجزائر.

- إجــــراء انـــتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفريق في العنصر أو الدين.

- إقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن تكون سياستها:

- الحياد التام.

- تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والأسيوية.

- العمل على إيجاد اتحاد شمال إفريقي.

وأصدر في شهر جوان 1946 جريدة " الأمة الجزائرية " بالفرنسية وجريدة (المغرب العربي) أسبوعية بالعربية تلتها في شهر جوان 1947.

لقد أصبح أقوى حزب جماهيري اتّسع نفوذه بشكل خارق للعادة في سنتي (1946-1947) ورغم القمع الشديد المسلط على مناضليه، فإن عـــدد المنخرطين في صفوفه لم يهتز أو ينقص بعكس الحركات السياسية الأخرى التي أصبحت مهددة في وجودها الشرعي .. وقد صادف ذلك رجوع مصالي الحاج من منفاه من برازفيل عام 1946...

لقـــد كان اهتمام مناضلي حزب (M.T.L.D) منصبًا بالدرجة الأولى على الانتخابات مما جعل نشاطهم يستقطب حول أهداف محددة وبمناســـبة التحضـــير لانتخابات الجمعية الجزائرية التي ستجري في أفريل 1948. تزايدت حدّة الاتهامات إذْ وعد مصالي في حالة الفوز بأنه سوف يرمي بالمعمرين في البحر، وكرد فعل صرح الحاكم العام (ناجلان) بأنه سوف يروّض الوطنيين ويدجّنهم، فشنّ حملة اعتقالات مسّت عددًا كبيرًا من مناضلي الحزب، ورغم أن هذه الانتخابات كانت قد جرت في جو الاضـــطهاد والتزوير والقهر، وترجيح كفّة الأعيان الحكوميين والمستقلين إلاّ أن الحزب فاز في الانتخابات بنسبة 30.6 % من الأصوات.

لقد اتصف موقف الحزب داخل البرلمان بصفته ممثلا للشعب الجزائري وكأول قوة له ببعض التناقضات، وبعدم المهارة في الممارسة السياسية، وافتقار رجالاته إلى الدّهاء السياسي ومع ذلك استطاع أن يخلق نوعا من الرأي العام على عكس الحركات الأخرى التي لا يكاد رأيها يتجاوز مناضليها.

ومن الجوانب السلبية التي عانى منها الحزب كموروث فقدانه إلى مذهب عقائدي قادر على تحديد الجوانب السياسية وآفاق المستقبل مما عطل من نشاط الحزب، وتأجيل تحديث قيادته.

عرف تاريخ: 13 نوفمبر 1947 إنشاء منظمة خاصة (OS) تحضر للكفاح المسلح بعد أن وافق على ذلك الحزب في مؤتمره، وكان أول منسق لهذه المنظمة الخاصة محمد بلوزداد ـــ وبعضوية آيت أحمد مسؤول منطقة القبائل، محمد ماروك مسؤول منطقة العاصمة ـــ محمد بوضياف ـــ منطقة قسنطينة ـــ أحمد بن بلّة منطقة وهران ـــ رجيمي الجيلالي المتيجة، أما المكلف بالعلاقات مع المكتب السياسي فهو حسين لحول باعتباره العضو الوحيد في المكتب السياسي للحزب الذي كان على دراية بنشاطات المنظمة، وفي اتصالات مع محمد بلوزداد الذي لم يتمكن من مواصلة مهامه على رأس المنظمة بسبب المرض فحل محله آيت أحمد في نهاية سنة 1947، وبعد الأزمة البربرية في صيف عام 1949 ابعد آيت أحمد من التنسيق وحلّ محله أحمد بن بلّة وفي هذا الخضم كان المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية يجري اتصالات مع الدول المعادية للأنظمة الاستعمارية للحصول على الأسلحة والتّمويل اللازم من أجل الشروع في الثورة.

لقد ظهرت آثار افتقار الحزب إلى الخط الايديولوجي له من خلال مؤتمر فيفري 1947، الذي انعقد في جو مشحون بتصفية الحسابات، والتموقع، والتّكتلات، والتسابق نحو السلطة، وهكذا أخذ الحزب يتزلق شيئا فشيئا نحو السياسة السهلة في إطار حرب التكتلات حتى عام 1949 لوحظ على الحزب ابتعاده عن خطّه السياسي المألوف والمبادئ التي كافح من اجلها السنين الطوال، وظهر تنافر واضح بين الحركة البرلمانية وحياة الحزب، وبقي الحزب مشلولا أمام مبادرات المنتخبين وذهابهم إلى باريس وتجاوزهم لدورهم في شرح القضية الجزائرية للرأي العام العالمي، وكذا التّردد على البرلمان وحضور جلساته والمشاركة في النّقاشات بل واستجواب الحكومة في حين كان موقف الحزب من المشاركة في الانتخابات هو ليتسنى له عرض برنامجه السياسي كوسيلة تكتيكية مع الالتزام بعدم المشاركة في أي نشاط برلماني، وعدم حضور الجلسات إلزاميا في نقاشاته وأعماله ولكن الذي حصل هو غير ذلك..

كما عرف الحزب خلال هذه الفترة أزمتين حادتين:

الأولى: أزمة الأمين الدّباغين: الذي نصبه المؤتمر كرجل ثاني في الحزب خلال مؤتمر 1947، وراهن عليه دعاة البربرية، بدعم من احمد بودة وأصبحت المناورات والدسائس تحاك على مستوى مكتب الأمين الدباغين الذي أصبح يظهر بمظهر الزعيم...

الثانية: مشكلة البربريزم: ظهر هذا المشكل بوضوح في باريس عام 1948 وحسب شروح المؤرخين فإن جذور هذا المشكل تعود إلى استراتيجية الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله الجزائر فقد أوجد وغذى هذا الوضع باحكام وتخطيط على مستوى أوساط عليا للإدارة الاستعمارية كما وجد في تكتل الأمين الدباغين، وبودة أحمد فرص اشتعال وإذكاء

نار وقوده وتطويره داخل قمة الحزب والانتقال بأفكار ليزرعوها في فرنسا فنشط في هذا الاتجاه: أعمر ولد حمودة ووالي بناي، واعمر أوصديق، والسعيد أبوزار، ومن أقوال مصالي الحاج في هذا الجرح: "مازلت أؤمن بأن دعاة البربريزم كانوا صنيعة الاستعمار لتحطيم الأرابيسم الذي هو قوة المقاومة والحرب المستمرة ".

وغداة عام 1950 عرفت الساحة السياسية تشنجا واستقالة لدور الحركة الوطنية بطيفها السياسي فغاب النضال ضد العدو فارتفعت حدّة الاتهامات المتبادلة بين الأحزاب الوطنية وبصفة خاصة بي ن(الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A) وحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D) مناضلي حركة انتصار الحريات يتهمون أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان أتباع فرحات عباس، بالتّخلي عن مبادئ البيان، في حين كان عباس يردّ عليهم متهما إياهم:" الوطنية المزيفين" وبذلك لم يتحقق أي تقارب بين الحركتين رغم عدة محاولات في هذا الشأن.

وقـــد تعمقت الأوضاع السياسية أكثر من ذي قبل بعد اكتشاف أمر المنظمـــة السرية الخاصـــة من قبل الشرطـــة الفرنسية في شهر مارس (1950) وبالتحديد يوم 18 منه فاعتقلت المئات من الإطارات والمناضلين أعضـــــاء هـــذا التنظـــيـــم حيث عذبوا وحوكمـــوا واضطر غيرهم لـــلهجـــرة، وظل الباقـــون متشردين عرضة للاعتقال في أية لحظة، في حـــين لجـــأ آخرون إلى الجبال في انتظار ساعة إعلان الثورة مثل كريم بلقاسم وآخرون...

لم يعد يراود الشك الطبقة السياسية في أهمية الانتخابات في ظل الإدارة الاستعمارية، وفقدان الأمل في كسب الشرعية بسبب النظام المتكامل للتزوير الذي أصبح سيد الموقف باستعمال كل الوسائل

والأساليب لاستبعاد الوطنيين من قوائم الانتخابات وفي مقدمة هذه الوسائل الاعتقال قبل موعد الانتخابات وقد أدى هذا العمل اللا أخلاقي بالرأي العام العربي في الجزائر إلى عدم جدوى هذه الانتخابات وأن الاستعمار لا يمكن أن يتغير أو يصلح مفاسده، وأنه لا مناص من الالتجاء إلى العمل الثوري المسلح.

لقد توصلت قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى قناعة، استحالة قيادة الشعب الجزائري بمفرد الحزب إلى الكفاح المسلح، فأبدى الحزب بعض التنازلات رغبة منه للوصول إلى جبهة موحدة تعمل ضد الاستعمار، فظهر الأمل لدى الأوساط الشعبية ومناضلي الحزب بأهمية المسعى، فتشكلت (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها) على إثر اجتماع 5 أوت 1951 بقاعة سينما دنيا زاد بالعاصمة، وضمت الأحزاب الوطنية التالية:

- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- الحزب الشيوعي الجزائري.
- جمعية العلماء المسلمين.

وكيفما كانت الآراء التي ذهب بعضها إلى القول بأن (حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) ومشاركته في الجبهة إنما كان مجرد استراتيجية سياسية للخروج من العزلة التي فرضت على الحزب بسبب القمع وخاصة بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة السرية وتشبث الحزب بصفة مبدئية بفكرة الاستقلال الكامل، ومن العدل فإن التاريخ يحفظ له بأن مبادرته وتنازله من اجل الإجماع إنما كان عملا إيجابيا رفيعا...، وفي عام 1952 تم حلّ هذه الجبهة فلم تعمر طويلا، وانفصلت التيارات

الوطنية واحدة تلوى الأخرى ولكل ذرائعه، كان ذلك يحدث في الوقت الذي كان الكفاح المسلح يعطي ثماره في الهند الصينية حيث انتصرت (فتنام) على الاستعمار الفرنسي في معركة (ديان بيان فو) وفي نفس الفترة كانت تونس والمغرب قد دخلا مرحلة الكفاح المسلح... ويحظيان بتأييد متزايد من البلدان العربية في كفاحهما المشروع من أجل التحرير الوطني..

لقد جاء تصدع هذه الجبهة المشتركة كتأكيد لإفلاس الأحزاب السياسية، وتعفن الأوضاع فيها، وجاء في ظرف كان الشعب يعاني فيه مرارة البؤس من فقر مدقع، وجهل مسلط، ومرض قاتل فكان الشعب والحالة هذه مهيّأً نفسيا ومتحمسا لقيام ثورة تخلصه من الوضعية المزرية التي كان يتخبط فيها.

ثـــامنـــــا

الأزمة السياسية لحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)

انعقـــد المؤتمر الثاني للحزب أيام " 4،5،6 أفريل 1953 منذ المؤتمر الأول عام 1947 وأوضاع قيادة الحزب ليست على الوجه المطلوب.

تــرأس أشـــغال هذا المؤتمر " أحمد ميزغنة " بسبب غياب مصالي الحاج الذي اكتفى بإرسال خطاب له ضمّنه جملة من المحاور والتوجيهات من هذه المحاور:

- حتى نكوّن حزبا قويا حسن التنظيم.
- لكـــي نعلم الشعب الجزائري حتى يلعب دوره في كل الظروف ونجتذب اهتمام الرأي العام الدولي بكفاحنا اليومي.
- أن تكـــون لدينا سياسة خارجية ناجحة، وتنظيم جيّد، وصحافة جيدة وتمثيل جيّد في البلاد الأجنبية.

قامت اللجنة المركزية بتحليل ودراسة المراحل التي مرّ بها الحزب منذ تأسيسه، وقد احتلت مسألة الدّيمقراطية حيّزا هاما من الأشغال، وميول اللجنة المركزية إلى رفض فكرة الزعيم... وفكرة تمركز جميع السلطات في يد مصالي الحاج، وقد ظهرت هذه الخلافات للعلن خلال الأشهر القليلة التالية للمؤتمر، وبرزت إلى الوجود بنداء مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية تدعو فيه إلى عقد مؤتمر تمثيلي لكل الأحزاب، والفئات السياسية والتنظيمات الثقافية، وكان على راس الموقعين: حسين لحول ـــ بن يوسف بن خدة ـــ عبد الرحمان كيوان.. لم تجد هذه الدعوى أيّ اهتمام لها، في حين بقيت وضعية الحزب متأزمة وكثرت المجادلات، والتنابز

بالألقاب بين المناضلين مما أدى إلى انقسامات واضحة بين أعضاء اللجنة المركزية، فأدى هذا الوضع وبمباركة من أنصار مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي في منتصف شهر جويلية في (أرنو) ببلجيكا، الذي لم يحضره أيضا بسبب منفاه، فتمت تلاوة تقريره الذي برّز فيه سبب دعوته المؤتمر الاستثنائي إلى الانعقاد وهو تقويم الحزب الذي دخل في أزمة منذ عام 1950، فعرج على مؤتمر فيفري 1947 والافرازات والتكتلات التي عاشها الحزب لاحقا، وكذا أزمة الأمين الدباغين، ومشكلة البربريزم والسكوت الذي لازمه أثناء هذه الفترة حتى أصبح يلقب (برئيس الحزب سجين قيادته) منتهيا في تقريره إلى المطالبة بالسلطات المطلقة لتسيير الحزب وتقويم الاعوجاج فأفضى المؤتمر إلى تنصيب مصالي الحاج رئيسا مدى الحياة للحزب، وفصل بعض أعضاء اللجنة المركزية من الحزب بسبب الانحراف السياسي والأخطاء الكبيرة.

ومن انتقاداته للقيادة تقاعس حزبه في دراسة الأحداث التي قد حصلت و لم تجد لها دراسة وتحليلا ومن هذه الأحداث أحداث 8 ماي 1945 التي لا يملك الحزب بشأنها أية وثيقة ... والتي ستكون محل محطة منفصلة عن تسلسل أحداث حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

في ظل التوتر المتزايد الذي أصبح عليه وضع الحزب منذ أوائل 1954 والقائم بين أعضاء قيادته، فكرت كتلة من المناضلين الشباب ممن أسّسوا المنظمة السّرية الخاصة وبقوا على الحياد واستلهموا الدروس من الظروف التي يعيشها حزبهم، ومن القساوة وبشاعة الاستعمار، في البحث عن إطار هيئة تعمل على توحيد جهود المناضلين وتأطير الكفاح الشعبي الذي توفرت شروطه، وبعد دراسة للوضع تمّ الاتفاق على تشكيل هيئة مستقلة عن هياكل الحزب جديدة أطلقوا على تسميتها " اللجنة الثورية للوحدة

والعمل" خلفا للمنظمة الخاصة، وفي شهر أفريل عقد أعضاء هذه اللجنة أول اجــتماع لهــم بالجزائر العاصمة، فدعو كافة المناضلين إليها بصفة شخصـــية ليشاركوا في العمل الثوري الحاسم والعاجل المنتظر وفي شهر جويلـــية من عام 1954 اجتمعت لجنة مشكلة من اثنين وعشرين مناظلا مـــن مناضـــليها بالجزائـــر، فدرسوا تاريخ المؤتمر الاستثنائي ن وظروف الخـــلاف داخـــل الحـــزب الذي كان محطة أمل تخلص الشعب من نير الاستعمار باعتباره الحزب الوحيد الذي جعل من استقلال الجزائر عنوان نضالا ته وتضحياته، وإذبالصراعات الداخلية حول الزعامة بين المركزيين مـــن جهة، ومصالي الحاج وأنصاره من جهة أخرى قد أنهكت نضالات الحزب وأبعدته عن هدفه الأساسي ، وماكان من قرارات هذا الاجتماع إلا الدعـــوة العلنـــية برفض أطروحة الطرفين المتصارعين، وبوجوب نبذ الخلافـــات والنزاعـــات والاســـتعداد إلى الكفاح المسلح لتحقيق الحرية والاستقلال للبلاد والعباد باعتباره الأسلوب الوحيد لتخليص الجزائر من الاستعمار.

تاسعـــا

المـــــخـــاض

إن محاولة مصالي الحاج في استرجاع كامل الصلاحيات في إدارة وتسـيير الحزب وتقويمه لقي معارضة و لم تمر ترتيباته بسلام، لقد فعلت الظـروف فعلـتها وكانت ريحها تهب في الاتجاه المعاكس لنية ومساعي رئـيس الحـزب، فلإقامة الجبرية حينا، والنفي، أو السجن أحيانا كانت كـلها عوامل أفلتت من يده قيادة الحزب بصفة فعلية، وجعلته مقطوع الصـلة مـع الحـزب وواقع العمل السياسي المتطور وكان حل اللجنة المركزية للحزب من طرف أنصار مصالي الحاج في المؤتمر المنعقد (بهورنو) ببلجيكا لم يزد الأوضاع إلا تأزما، فما كان من المركزيين إلا عقد مؤتمر مماثل بالجزائر والإعلان عن فصل رئيس الحزب، واعتبار أنفسهم السلطة السياسية الوحيدة للحركة .

لقد أدى هذا الانشقاق بالمناضلين إلي الانفصال عن الحزب وكان أغلبهم ممن كانوا في صف المعارضة داخل الحزب بسبب استيائهم من مشاركة الحزب في الانتخابات الأخيرة، ومن العمل الارتجالي الذي أصبح عليه قادة الحزب، ومن الجمود الذي طبع الحياة السياسية للحزب منذ مؤتمر (1947)، وكذا التدحرج نحو الأسفل بسبب الميول وتفضيل الحياة البرلمانية لبعض العناصر المناضلة التي كرهت الكفاح السري بعد حل حزب الشعب الى غاية تأسيس حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ونظرا لمستواه السياسي المحدود ولافتقارها إلى منهج سياسي واضح في الحياة البرلماني ،كل هذه العوامل وغيرها جعلت من قيادة الحزب السياسية

تكاد تكون مقطوعة عن القاعدة الشعبية ، في حين بلغ تذمر القاعدة النضالية أشده بعد أن وجد في طليعة المناضلين القدماء المتمرسين على النضال السري استعدادهم لاعتناق منهج أسلوب الكفاح المسلح والعمل في جبهة النضال، فنظموا صفوفهم في نطاق اللجنة الثورية للوحدة والعمل .

ومـــن مميزات هذه اللجنة أن أعضاءها لم ينحازوا لأي فريق من حزب حركة أنصار الحريات الديمقراطية فتشكلت بذلك منهم قوة ثالثة عملت على إنقاذ وحدة، النضال، والانفصال عن الحزب بعدما يئسوا من تغـــيير الأوضـــاع، وبما سيؤول إليه خطر الجمود،والإنشقاق داخل أكبر حركة وطنية، ومن الأسماء التي حضرت اجتماع الإثني والعشرين في نهاية شهر جويلية من عام 1954 (بصلامبي) كلا من (مصطفي بن بولعيد ـ ديـــدوش مراد ـ باجي المختار ـ يوسف زيروت ـ العربي بن مهيدي ـ ســـويداني بوجمعـــة ـ مصطفي ابن عوة ـ رمضان عبد المالك ـ محمد بلوزداد وموازة مع هذا الاجتماع انعقدت اجتماعات مماثلة من مناضلين آخرين في كل من (وهران ـ منطقة القبائل ـ قسنطينة).

أجمعـــت هذه اللقاءات على ضرورة الكفاح المسلح وإتخاذ قرار وطني بشأنه، فتشكلت لهذا الغرض لجنة أطلق عليها لجنة الستة وتتشكل من (محمد بوضياف ،كريم بلقاسم ـ مصطفي بن بولعيد ـ رابح بيطاط ـ ديدوش مراد ـ محمد العربي بن مهيدي).

وقـــد أخـــذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة دراسة الأوضاع ، والتحضير لعملية انطلاق الثورة ودراسة الوضع الراهن الناجم عن الأزمة داخـــل الحـــزب، والموقف الواجب اتخاذه .وحل اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد الانتهاء من الإعداد الكامل لإندلاع الثورة .

وعملت اللجنة المذكورة بالاتصال مع ثلاثة مناضلين من أعضاء التنظيم السري كانوا موجودين بالخارج وهم: أحمد بن بلة _ آيت أحمد حسين _ محمد خيضر _ فاطلعتهم على القرارات التي تمّ التوصل إليها، وبتكليفهم بإبلاغ صوت الثورة إلى العالم الخارجي سعيا إلى كسب التأييد والمساندة والحصول على الدعم المادي والمعنوي.

وقد اصطدم أعضاء اللجنة بأمرين على غاية من الأهمية أولهما: يتعلق فيما إذا كان يشرع في التنظيم وتحديد المراحل التي يجب أن تسلكها الثورة إلى غايته اندلاعها والأمر الثاني، يتعلق فيما إذا كان يتم الشروع في الثورة المسلحة، ثم التنظيم فيما بعد .. وهو الحل الذي تم الاتفاق عليه في يوم 10 أكتوبر 1954 بضواحي العاصمة بحيّ بولوغين غير بعيد عن باب الواد، بمنزل أحد المناضلين، فتم تقييم مرحلة الإعداد عبر مناطق البلاد والتمثيل السياسي للحركة الجديدة ومضمونها السياسي (بيان أول نوفمبر) وتدابير المال والسلاح، وتاريخ إعلان الثورة، وحل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ببزوغ فجر الفاتح من نوفمبر.

وفي آخر اجتماع لمجموعة الستة اجتمعت مرة أخرى من 22 إلى 24 من نفس الشهر لتحديد تاريخ الفاتح من نوفمبر ليكون بداية انطلاق الكفاح المسلح وليكون الشرارة الأولى لا نطاق الثورة المباركة، إيذانا بميلاد فجر جديد، فتم الاتفاق على ضبط مهام القيادة وتحديد صلاحياتها، وتمّ الاتفاق على لقاء تقييمي لانطلاق مسيرة جبهة التحرير الوطني مع مطلع عام 1955.

الفصل الثالث

فجـــر الجزائـــر

أو

(ميلاد جبهة التحرير الوطني)

الفصـــل الثالـــث

فـــجــر الـــجــزائـــر

من المبادئ الخالدة لحزب الشعب الجزائري أن الاستقلال والحرية في الجزائر لا طريق لهما سوى العنف والقوة، وهو نفس المبدأ الذي سار عليـــه حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد حل حزب الشعب، وفي هـــذا الاتجـــاه وافق حزب حركة انتصار الحريات على تشكيل لجنة سرية عهد إليها بالإعداد إلى الثورة المسلحة، من دون الأحزاب الأخرى التي كانت غائصة في المطالب بالإصلاحات والمساواة القانونية، وبعد أن حلـــت اللجـــنة السّرية الخاصة وإلقاء القبض على بعض أعضائها، وما صـــاحب ذلك من ظهور صراعات وتطاحن بين مناضلي حزب حركة الانتصار وانقسامهم إلى أتباع ومؤيدين إلى مصالي، ومركزيين من اللجنة المركـــزية لـــلحزب فانبعث من جديد العمل السري للتوحيد والإعداد للـــثورة في إطـــار اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي اخذ على عاتقها انـــدلاع ثورة نوفمبر عشية احتفال المسيحيين " بعيد القديسين" من عام 1954 الـــذي فاجـــأ إدارة الاستعمار التي كانت في نشوة من أمر أزمة حـــزب حـــركة انتصـــار الحريات وفي فرنسا كانت الحكومة مشغولة بالمشكلة التونسية والرأي العام منهمك بما تعرضه الصحف حول موضوع تآكل الحركة الوطنية وتفتتها في الجزائر، والمفاوضات في الشأن التونسي.

وبعد منتصف ليلة الاثنين للفاتح من نوفمبر دوي صوت البارود آذنا ميلاد فجر جديد، وبكرامة جديدة للشعب الجزائري، وللأمة العربية جمعاء، إنه ميلاد ثورة تركت بصماتها العميقة في التاريخ المعاصر، حاملة بشـــائر تحرر الشعوب و يقضتها وعزمها على افتكاك الحرية والاستقلال بقوة السلاح.

لقد استيقظ الاستعمار مندهشا مذعورا على دوي الرصاص الذي لعلع في عدة مناطق من الوطن وعلى وجه الخصوص منها منطقة الأوراس فكـــان صـــوت البندقية، وكان نوفمبر في صباح ذلك اليوم الأغر يصنع الحـــدث بأهدافه، ومبادئه، ووسائله، وبأبعاده السياسية، كان ذلك أول منشـــور يعلـــن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني يأتي متزامنا ومتوازيا مع انطـــلاق أول رصاصة في الاتجاه الصّحيح، وهكذا ظهرت جبهة التحرير الوطني كحركة عسكرية سياسية.

أولا
بيـــان أول نوفمبـــر 1954

" أيها الشعب الجزائري،

" أيها المناضلون من اجل القضية لوطنية:

" أنـــتم الذيـــن ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامـــة، والمناضـــلين بصـــفة خاصة ـــ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو:

أو نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الافريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الأمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

"فـــنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـــ بعد مراحل من الكفـــاح ـــ قـــد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـــ في الواقع ـــ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريـــرية، فإنـــنا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حـــول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الـــدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحـــداث المغـــرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمـــق مراحـــل الكفـــاح التحريـــري في شمـــال إفريقيا، ومما يلاحظ

في هـــــذا المـــيــــدان أننـــا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمــــــل، هـــــذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ ومحرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قــــد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية، إن المرحلة خطيرة !

" أمـــام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسئولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصــــــر التي لا تزال سليمـــة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحـــركـــة الوطنـــية مـــن المـــأزق الذي أوقعها فيها صراع الأشخاص والـــتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية الى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين .

" وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة،ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية

"ونظـــن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم :

جبهة التحرير الوطني:

هكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ـ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيق والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ـ تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية..
- تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا اتجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما:

- العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.
- العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب تجنيد كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية متنكرة للتاريخ والجغرافيا واللغة والدين ولعادات الشعب الجزائري.

2 ـ فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزّأ.

3 ـ خلق جو من الثقة بإطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 ـ فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 ـ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وعليهم من واجبات.

3 ـ تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

" أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، واجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته: أن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك ".

" أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

أول نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

لقد ربطت جبهة التحرير منذ بيان الفاتح نوفمبر بين النضال العسكري، والسياسي من اجل تحقيق هدفها المحدد في نص البيان.

فعلى المستوى العسكري انطلقت جبهة التحرير بإمكانيات عسكرية محدودة من حيث العتاد، ومن حيث الرجال إذ لم يكن يزيد عدد الذين لبوا النداء أكثر من ثلاثة آلاف مجاهد أسلحتهم لا تتجاوز بعض الرشاشات وبنادق الصيد، وكانت الخطة محصورة في حرب الكمين، والعصابات وما أن شرعت السلطات الفرنسية في رد الفعل حتى توافد الرجال، والنساء، والشباب على التجنيد في صفوف جيش جبهة التحرير الوطني وسارع الشعب بفيئاته بالتبرع بما يملك في المدينة، وفي البادية تزامنا مع إلقاء القبض على القيادة المزدوجة لحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، والإعلان عن حلّ هذا الحزب بتاريخ 11/05/ 1954 فسارع مناضلوه على الالتحاق بجبهة النّضال في الأوراس، والقبائل، والونشريس في حين فضل البعض الآخر الاختفاء والتريث، وما كان من سلطات الاستعمار إلى المزيد من القمع والاضطهاد، وقنبلة القرى والمداشر فامتلأت السجون، والمعتقلات بخليط من الأبرياء والمناضلين القدماء في الحزب المحلول، وما كان من لهيب الآلة العسكرية للاستعمار، والقهر الممارس على الشعب إلا أن أيقظ النفوس من غفلتها فما كان من نفوذ الجبهة إلا أن يزداد توسعا في الجبال، والسهول المجاورة للمدن مستقطبة خيرة أبناء الشعب الجزائري وما انفك أن توسع الجناح العسكري وفق تنظيم دقيق شمل كل ولايات الوطن، وإذ ذاك أصبح أغلب الشعب الجزائري مجندا وراء جبهة التحرير عدا الذين اتخذوا موقفا معاديا من الثورة وانضموا بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاستعمار الفرنسي.

أما على الصعيد السياسي، فالهدف الأساسي يتمثل في تحقيق الاستقلال، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة

ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني وفي مجال السياسة الدولية فكان هدفها الأساسي يتمثل في:" تدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي، وعلى مستوى الأمم المتحدة تأكيد مجتمعنا وتعاطفه مع جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية ..."

تمثل الأهداف التي رسمتها الجبهة في المجال السياسي على المستوى الداخلي، والدولي مدى، الاهتمام للنضال السياسي وعدم الاكتفاء بالكفاح المسلح الذي لا يضمن جلوس السلطة الفرنسية إلي دائرة المفاوضات التي قد حددت الجبهة بشأنها شروطها في نص بيان نوفمبر والمتمثلة بشكل أساسي في الرغبة في الإسلام .

والمتمثلة في :

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية. ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية متنكرة للتاريخ والجغرافيا واللغة والدين ولعادات الشعب الجزائري.

- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

- خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة ضد القوات المكافحة ...

ومقابل هذه الشروط الأساسية في التفاوض ألزمت الجبهة نفسها بالتزامات تتمثل في :

- ضمان احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية التي اكتسبت بطرق مشروعة، وكذا احترام الأشخاص والعائلات .

- ضمان احترام حقوق الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر بالإبقاء على جنسيتهم الفرنسية، أو باختيار الجنسية الفرنسية وحينها يعتبرون مواطنين جزائريين لهم ما لكل الجزائريين من حقوق وواجبات.

وعلى المستوى الدولي سارع ممثلوا الجبهة إلى تبليغ صوت الثورة إلى الرأي العالم الدولي، فكان سندها الطبيعي والفوري من الدول العربية التي تعرضت إلى ضغوط وهجومات لم تثن من مؤازرتها للثورة الجزائرية، وبتاريخ 1955/01/05 تقدم مندوب المملكة العربية السعودية بمذكرة إلى مجلس الأمن لفت فيها نظره إلى خطورة الحالة في الجزائر التي تهدد الأمن والســلام الدوليين ... وبتاريخ: 18 أفريل من نفس السنة أوصت دول (مؤتمر باندونغ) بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.

ومـــا أن حل ربيع عام 1955 حتى بلغت الثورة درجة من القوة والتنظيم.

أصبحت جبهة التحرير التي حلت محل الأحزاب الوطنية الأخرى السند القوي والنشيط الذي يساند جيش التحرير وعملت على توحيد كلمة الشعب إيديولوجيا، و لم تعد معركة النضال والكفاح مقصورة على المنخرطين القدماء في الأحزاب التقليدية من سكان المدن والطبقة البورجوازية والمثقفين والإداريين بل تعزّز النضال بدخول طبقة أوفر عددا وأكثر نشاطا وإخلاصا واستعدادا للتضحية بالنفس والنفيس وأصبحت ممول الثورة ماديا ومعنويا بل واحتضنتها منذ اندلاعها فأصبحت طبقة الفلاحين في القرى والأرياف الحصن والسند المنيع، والمنبع الذي لا يجف ولا يتوقف إخلاصا ووفاء للوطن بتلقائية وإقدام بدون إعداد سياسي أو فكري معدا سلفا في إطار حزبي، إن سكان البوادي والأرياف الذين

وجد منهم الأمير عبد القادر بالأمس السند والمدد والإخلاص والوفاء للأرض والوطن كانوا على موعد مع التاريخ منذ اندلاع ثورة نوفمبر المباركة، إن سمات وخصال الوفاء، والوطنية كأسلوب تلقائي وحب الأرض، والوطن والثقافة، والتقاليد المتواترة كلها خصائص ومميزات بل وقبسا مضيئا فاصلا بين الحق والباطل، بين العدو والصديق لا يخفي على الفلاحين وسكان البوادي وطأة السيطرة الأجنبية واعتدائها الجائر البيّن لهم، وحرمانهم من أراضيهم، واحتلالها لوطنهم.. وانتهاكها لحرمات شعائرهم وثقافتهم، ومقدساتهم....

وما أن أطفأت الثورة شمعتها الأولى حتى كانت آثار تغيير العقليات والنظرة إلى الواقع الجديد تتبلور تفاعلاتها في السياسة الوطنية، فالنواب على مستوى المجلس الجزائري، والممثلين للأهالي أو هيئة الناخبين من الدرجة الثانية كما كان يطلق عليهم، والذين كان معظمهم من يرى في الاستعمار وليّ نعمته ومفتاح رزقه ولما أصبح عليه من نعيم، وجاه في المجتمع، أصبح لا يتردد في التذمر بل والتمرد على سيّدة صاحب الفضل عليه، وقد تجلّى هذا التغيير فيما أصبح يبدو من تشدد تجاه إصلاحات وقرارات الوالي العام "سوستال" ومن المشروع الرسمي للإدماج،.. وبتاريخ 26 سبتمبر 1955 تشكلت مجموعة النواب المعروفة بـــ (61) التي أصبحت تتحدث عن الفكرة الوطنية الجزائرية بل والاعتراف بها لاحقا والدفاع عنها، كما ساعد على هذا الوعي ظاهرة القضاء على الأحزاب القائمة ودعوة الجبهة إلى التحاق مناضليها فرادي بصفوفها.

كما تميز الجوّ العام السياسي بعد سنة من الثورة بالفتور خاصة بعد إقدام سلطات الاستعمار على حلّ حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي انظم الكثير من أتباعه إلى حركة المقاومة، وكذا منع

بعض الجرائد الديمقراطية من الصدور، وفرض الرقابة على البعض الآخر وما كان المنتخبين على مستوى المجالس من مستشارين بلديين، وعامين، ومن المندوبين، والنواب ... إلا التعبير عن تضامنهم مع الشعب وخاصة بعد حملات الاعتقال والاضطهاد الممارس على مناضلي الحزب المحلول، وكل من كان محل شبهات، والجزّ بهم في غياهب (السجون دون محاكمة أو تحري)، وكذا القمع الذي طال سكان البوادي والأرياف والتدمير لعشرات القرى والمجازر الرهيبة التي بلغ عدد ضحاياها رقما مذهلا، مما حدا بالنّواب إلى الخروج عن صمتهم، وظهر التململ على المنتخبين في أواخر شهر نوفمبر من الموقف المتحيز الذي اتخذته اتحادية شيوخ البلديات التابعة لولاية الجزائر فعبروا عن انسحابهم منها.

وبتاريخ 23 ديسمبر 1955 عقدت لجنة الواحد والستين اجتماعا في مدينة الجزائر فاقترح منتخبو حزب (UDMA) الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حزب فرحات عباس أن يقدم جميع المنتخبين استقالاتهم، وموازاة مع ذلك دعا الحزب جميع مناضليه المنتخبين في أي مجلس كان أن يستقيلوا من مناصبهم، وفق السياسة التي حددتها جبهة التحرير، وبدأت الاستقالات تتساقط في كل من قسنطينة (الدكتور ابن سالم رئيس المجلس العام لقسنطينة) وكمندوب في المجلس الجزائري، وبقية أصدقائه وفي ولايتي وهران، الجزائر، وأمام هذا الزخم من الاستقالات بادرت أبواق الاستعمار إلى القول بأن المنتخبين كانوا محل ضغط وتهديد بالتصفية الجسدية من جبهة التحرير الوطني...

ومَاغَابَ على بال الاستعمار الماكر أن هذا الانضمام إنما كان نتيجة نضج ورشد تسببت فيه عدة عوامل ذكرنا بعضها أعلاه، كما أن قرار الاستقالة هو نوع من الموقف المعقول المبني على الواقع والمتمثل في

الموقف الواضح الذي تجند من حوله عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات عبر أنحاء الوطن ومن مختلف الأعمار ولا ترهبهم في ذلك قوّات الاستعمار وجبروته أو الزج بهم في السجون والمعتقلات أو أحكام الإعدام، وحينها أيضا قررت مجموعة (61) بأنهم ليسوا النواب الشرعيين للشعب وطالبوا فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني..

وفي شـــهر أفـــريل كان قد أعلن كل من فرحات عباس، أحمد فرانســـيس وأحمـــد توفـــيق المدني، عن انضمامهم إلى الجبهة بصفتهم الشخصية لا الحزبية بمناسبة تواجدهم في القاهرة من خلال ندوة صحفية عقدوها خصيصا لهذا الغرض، وبتاريخ 7 جانفي من عام 1956 جاء دور جمعـــية عـــلماء المسلمين فدعا الشيخ العربي التبسي للالتحاق بالثورة، فاختطف من طرف كومندوس فرنسي وأعدم...

ومما قاله محمد لبجاوي في كتابه " حقائق حول الثورة الجزائرية" بأن التحاق عباس والعلماء بالجبهة كان له وقعا بارزا.. لقد تقوّت الثورة في الداخـــل و الخـــارج، وأخـــذت تشق طريقها نحو المزيد من الصيت العالمي.

وهكذا الذي أعلن مقولته المشهورة عام 1936 "فرنسا هي أنا" أصبح على قمة هرم جبهة التحرير الوطني عام 1958 وقبلها كان يقول العنف لا يحل المسائل السياسية" بعد أن أعلن التحاقه بجبهة التحرير ورفيقيه كان قد طلب الاتصال بالجبهة من قبل فكان أن اتصل به عبان رمضان، وعمر أو عمران في مترله في شهر ماس 1955 ومن حينها بدأ يمهد وينتهز الفرصة للانضمام أمّا أب الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج ومنشئها وقائدها، والمطالب باستقلال الجزائر، فناله من ذلك أن قضى كل حياته في السّجون والمُعْتَقَلاَت والمنفي داخل الجزائر وخارجها،

وتكون آخر أيامه عارًا وخاصة بعد اندلاع ثورة نوفمبر أن يصبح في خانة الخائنين لبلاده وينتهي نهاية غير سعيدة، وقد تكون البدائية السياسية قد دفعت بالرجل على الانزلاق في مناهضة ثورة نوفمبر عندما أنشأ منظمة جديدة تسمّـــى بـــ (MNA) الحركة الوطنية الجزائرية وفي اعتقاده أن عملية الإدماج ممكنة بإدماج مفجري ثورة نوفمبر في مسار الحركة الوطنية التي أنشأها وتزعمها منذ عام 1926 وهو ما لم يتحقق له بسبب تحليل شكلي لمسيرة التاريخ وجدليته ومحطاته، وظروفه، لقد فاتته فرصة العمر عندما طلبت منه جبهة التحرير الوطني أن يكون الرئيس الشرفي للحركة الثورية في مارس (1955) وإذ به يرفض التشريف والتبجيل ويتسبب في إدخال الثورة في صراعات دموية مع أنصاره المنضوين تحت لواء الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها ميدانيا " الجنرال الدّموي بلونيس" فارتكب المجازر العديدة. إنّ التواطؤ مع عدوّا لشعب خيانة، ولا مبرر للخيانة ولو لم تكن عن وعي.

وعندما تحل لعنة السّماء لا النّشاط السياسي، والنّقابي، والعسكري نال من انتصارات الجهة في الداخل والخارج ولا شخصية ولمعان اسم مصالي الحاج أثر في مسيرة الثورة رغم مراهنة الإدارة الاستعمارية على شخصه لكبح جماح موجة الثورة المباركة التي اجتاحت الجزائر شبرا شبرا، ثم وصلت إلى أوروبا عن طريق المهاجرين، لقد منيت حركة مصالي بالفشل الذّريع وشطب اسمه من قائمة عظماء ثورة نوفمبر الخالدين.

ثانيـــا

المحتوى الاجتماعي والعقائدي لجبهة التحرير

إن جـــبهة التحرير الوطني ليست حزبا كبقية الأحزاب، وليست ائـــتلاف أحـــزاب، ولا تنظيمًا سياسيا توفرت له الشّرعية القانونية على الـــنمط المـــألوف القـــائم على التنافس بين هذه الأحزاب في المناسبات الانتخابـــية على المجالس المحلية والوطنية، إن جبهة التحرير قد انبثقت عن الحركة السرية المسماة (C.R.U.A) اللجنة الثورية لوحدة والعمل، والمنبثقة بطريقة مباشرة عن العمل الثوري الذي انطلق في الفاتح من نوفمبر 1954. لقد أحدث جبهة التحرير الوطني انقلابا ملموسا في الأفكار البالية القامة عـــلى الكفـــاح الشرعي (القانوني) ضد الاستعمار أي النضال في إطار المشروعية، لقد شطب هذا المفهوم من قاموس جبهة التحرير، كما دعت مـــن جهـــة أخرى على زوال الأحزاب الشرعية القائمة آنذاك، ودعوة مناضليها إلى الالتحاق بصفوف الثورة فرادى وليس بصفتهم الحزبية.

لقد أعطت جبهة التحرير لمفهوم النضال والكفاح معنى حديثا، كما أعطت لنضال القاعدة الشعبية نفسا جديدا وأن تنقذ العقائدية الوطنية الطلائعية من الفساد والحزازات، وقد جاء المدلول واضحا ودقيقا وبعبارة تقطع الشك باليقين في بيان الفاتح نوفمبر:" لقد أرادت أن تقطع الصلة مع ماض كله أخطاء وثغرات إقليمية.."

وقد كان لهذا التحديد أسبابه الموضوعية والتاريخية ذلك أن مخاطر التشرذم والغرور ومن آثارهما أن يكونا وبالا على أي نضال ثوري لذلك جاء الإلحاح واضحا وبالتّأكيد البائن من: " أن النّعرة الاقليمية والمشاغبة

السياســية العقــيمة، والديماغوجية الجوفاء، والأبهة الشخصية لم يبق لها الأحفــنة مــن الأتباع الملتفين حول مصالي ..." كما جاء البيان حاسما ولاذعا للمركزيين أيضا، فألقى رجال الثورة بتبعية الانقسام على مستوى قــيادة الحــزب على القادة كلهم بما فيهم مصالي" كما تخلى البيان عن فكــرة لمّ الشــمل أو توحيد كلمة الفريقين المتعارضين من الحزب، التي تجاوزتهــا الأحداث، وأن أي توحيد للحزب لا يكون إلا بالرجوع إلى القاعدة النضالية، التي أصدرت بها الجبهة توصية بضرورة " قطع الصلة مع القياديين (مصالي واللجنة المركزية)، وأن ذلك لم يمنع من انضمام بعض المولين من اللجنة المركزية إلى الجبهة بصورة شخصية وقد كان لهم دور حاسم في دفع عجلة الثورة إلى الأمام.

وأمــا بالنسبة للجانب الشعبي، فإن البيان قد دعا إلى ثورة شعبية وطنية ضد الاستعمار هدفها هو تحقيق الاستقلال، داخل شمال إفريقيا.. ذلــك أن الــنداء لم يكن موجها لطبقة معينة حفاظا على مصالحها أو لطبقات اجتماعية أخرى ذلك أن الاستعمار الفرنسي والمعمرين المالكين لكــل شــيء في الجزار قد سحقوا كل طبقة وقطّعوا سبل قيامها إلا في أضــيق الحدود، بفعل سياسة مصادرة الأراضي، وحجزا لممتلكات التي حولت أغلبية الشعب إلى عبيد وعمال الجزائر لدى المعمرين...الخ.

إن ثــورة الفــاتح من نوفمبر لم تكن ثورة طبقية أو توافقا حزبيّا وسياسيّا للحركة السّياسية، بل ثورة محضة بما تحمل هذه الكلمة من معنى موجّهــة ضــد قــوى استعمارية فرضت الاستيطان بالقوة، ولا بدّ من مواجهــتها بالقوّة، إن مفهوم الثورة يحمل الكثير من الدّلالات والمعاني، والقــيم ذلك أن مفهوم الثورة يتميّز عما يشابهه من ألفاظ مثل: (حرب التحرير) أو (الكفاح المسلح).

إن الــثورة بمعــناها الدقيق تتضمن محتوى اجتماعي، وسياسي، وثقافي، كما الشّأن بالنسبة للثورة الفرنسية (1789) وثورة أكتوبر (1818) في روسيا، وثورة الفاتح من نوفمبر 1954، التيّ تعتبر حركة داخلية لتغيير نظــام سياسي داخلي أجنبي فرض نفسه وشرعيته عن طريق قوّة السلاح واغتصـــاب السلطة من أهلها الشرعيين العزل وانّ الكفاح المسلح من أجــل اســترجــاع سيادة الشعب وحريته بدأت منذ كفاح الأمير عبد القــادر ذلك أن الأمة الجزائرية كانت قائمة وأن وجود الدولة لا تشوبه شــائبة، وهــو واقــع تاريخي مؤكد اصطدمت به عدة دول قبل الغزو الفرنسي عام 1830.

إن وجود الأمة الجزائرية ووجود الدّولة الجزائرية مسألة واقع لا يرقى إليه الشّك فكلاهما وجوده سابق عن محنة الغزو الاستعماري وما افرزه من تشكيك ومن سموم وثقافة أعمت الكثير من البصائر وأغنت تفكيرهم واجتهادهم، فأصبحوا بما يرغب الاستعمار ويشتهي مسبحين ومهللين، إنّ مفهوم الأمة، ومفهوم الدّولة من زاوية المحتل الغاصب القوي والمحصن بالقوة المادية والمعنوية قد يصبح النموذج والقدوة والحقيقة للمهزوم منبهرا بنظام حياته، وفلسفة بناء دولته وأسسها، ونمط تشريعه وتنظيم رعيته، فلا عجب بعد هذا أن نجد من يبحث عن الأمة الجزائرية بل ويتنكر لوجود دولة جزائرية حتى قبل قدوم مثله الأعلى متجاهلا التاريخ والواقع، والتعامل الدولي المؤكد لحقائق إيجابية لم تلقنها مدرسة المستعمر إلى أبناء المقربين والنبلاء والإقطاعيين من الجزائريين، إن معايير مفهوم الأمة والدولة في لغة وأدبيات المستعمر مرتبطة ومحدودة سلفا بما يثبت أقدامه ويعطيه شرعية البقاء،وينفي عن غيره، حق البقاء ويدخله في دوامة البحث عن الذات والتاريخ والجغرافيا ...

إن مفهوم ثورة نوفمبر المباركة ينبني على مفهومين هامين :مفهوم تحـــرري جهادي بين أمة عربية مسلمة ،وبين أمة فرنسية مسيحية قامت باعـــتداء وبغـــزو مســـلح وفرضت تواجدها عنوة بدون رضاء الشعب الجزائـــري فقاومها وضحي بأعز أبناء شعبه الذي هو جزء لا يتجزء من الشـــعب العربي فقاد زعماؤها الثورات ،والمعارك والانتفاضات منذ أن وطئت أقدام المستعمر الفرنسي ارض الجزائر إلى غاية ثورة نوفمبر الخالدة المتوجة بالنصر العظيم .

أما المفهوم الثوري القائم على تغيير الوضع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي الداخلي الموروث، فهو من تحصيل حاصل بل هو موروث كثيرا ماكان مصدر ظلم اجتماعي .وتفاوت طبقي مخالف لأحكام الشرعية الإسلامية وفلسفتها، بل ويعتبر واقعا ثقيل الوطأة معرقلا لتطور الدولة ونموها وحركتها في إيطار السيرورة التاريخية لمسيرة المجتمع، إن الأفكار البالية والتنظيم البالي العقيم الذي جمد الحضارة العربية الإسلامية هذا الإرث السلبي الذي تقاسمته الدول العربية في مشرقها ومغربها يحتاج إلى هزة تُزيح الغبار، وتقلع جذور التخلف وأسبابه، إنها ثورة داخلية ضد أوضاع يجب أن تتغير صاحبها وجود غازي ومعتدي، فأصبح لمفهوم الثورة مفهوما أعم، وأشمل وأهض ثمنا وأعسر إنجازًا، إنها تحديات صعبة المنال فلا تلين ولا تضعف إلى أمام إرادة صلبة مثل إرادة الشعب الجزائري وكأن قدر هذا الشعب جاء لقهر مثل هذه المحن وتجاوزها وتسجيل أروع الانتصارات في أحلك الظروف عبر سلسلة تاريخ البشرية جمعاء...

إن ثورة الفاتح من نوفمبر ليست معركة، ولا كفاحا بل هي حربا وثورة جاءت تتويجا لمعاناة الشعب الجزائري الذي جرّب الكفاح

بأنواعه، وضاق البطش والتنكيل بأشكاله وأنواعه، وتجرع الحرمان والتشريد بمرارته على يد الاستعمار الفرنسي المعتدي، لقد اختمرت هذه التجارب في الذاكرة الجماعية للشعب، وكانت مجازر نصف شهر ماي 1945 الدموي، الشرارة التي قطعت الشّك باليقين بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلاّ بالقوة...

إن الخارطة السياسية قبل اندلاع الثورة كانت عائقا في تحرير الشعب من الوصاية المضروبة عليه وإن اختلفت مشاربها ومصادرها إلا أنها تتفق في الهدف والمسعى، فهي ترفض العنف والثورة والمواجهة الملحة، إن نخب الحركة الوطنية من يمينها إلى يسارها تدين منطق الثورة بل و لم تجهر حتى باستقلال الجزائر كهدف وأولوية لها عكس نضالات نجم شمال إفريقيا (1926-1937) وحزب الشعب الجزائري (1937-1939) وحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946-1954) والذي يعتبر امتداد للحزبين السابقين المنحلين لقد كان موقف الأحزاب الأخرى التحفظ من اندلاع ثورة نوفمبر والذي صداه لم يكن ليغيب على واضعي بيان أول نوفمبر الذي دعا بوضوح الشعب الجزائري ليلتقي حول " قضية الاستقلال" وبالتالي فمن لم يلتحق بالثورة من اجل هذا الهدف فهو من تحصيل حاصل ضدها، وأصبح ثابتا من ثوابت الثورة على ضوئه يتم التعامل والتصنيف مع كل الجزائريين على اختلاف طيفهم السياسي والعقائدي، كما حذر البيان من جاذبية الشرعية والميول السياسية والحزبية:" ... إننا نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظمّ إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر..."

إن مختلف القوى السياسية المكونة لتشكيلات الحركة الوطنية قد وجدت نفسها أمام امتحان عسير بعد اندلاع الثورة: إما الالتحاق بالثورة الشعبية التي تقودها جبهة التحرير أو التخلف عن ركب الشعب ولم تكن ثمة منطقة وسطى بين الوقوف مع الثورة أو ضدها وسنرى لاحقا كيف سارت عملية الالتحاق ومواقف هذه الأحزاب من الثورة عند انطلاقتها في بادئ الأمر..

إن مخاطبة الشعب لمباركته برنامج الجبهة، وإفساح المجال أمامه للمشاركة في الثورة بغض النظر عن الانتماء الحزبي وتحميله مسؤولية الحكم بشأن هذه الثورة قد اكسبها على مرّ السنين التموقع بين أحضان الشعب، والتعاطف الدولي على المستوى الخارجي...

وأما محتوى بيان الثورة من الناحية العقائدية أو الايديولوجية فقد بقي مؤجلا على ما يبدو، ذلك أن الهدف الأساسي الذي انطلقت من أجله جبهة التحرير في بادئ الأمر هو " استقلال الجزائر" ومن أجل تحقيق هذا الهدف وفرت شروط الكفاح المسلح وفسحت المجال لالتحاق الشعب بالثورة بل والى حلّ الأحزاب القائمة ودعوة مناضليها إلى الالتحاق بصفوف الجبهة التي استوعبت كل فئات المجتمع بل وكل تناقضاته من الناحية الاجتماعية وجعلتها في بوتقة واحدة نحو هدف واحد، وكانت طبقة الفلاحين والعمال الأجراء الموسميين يمثلون الغالبية العظمى بل كان يمثل عالم الريف رصيد الجبهة الأساسي ومعهدها الحصين، مع ذلك فإن المجتمع بجميع فئاته (فلاحين، عمال، تجار، طلاب..) أصبح يمثل في فلسفة جبهة التحرير الوطني اتحادا روحيا المشعب الجزائري والذي يعتبر تجسيدا واقعيًا وحقيقيًا للشعب الجزائري.

إن تأجيل الجانب العقائدي أو الايديولوجي لجبهة التحرير قد انعكس سلبا بعد الاستقلال على المناضلين وبقي الحسم غير واضح بشأنه ولم يتحدد بصفة رسمية وبوضوح إلا بعد مؤتمر طرابلس، وميثاق الجزائر، وميثاق ودستور عام 1976 والميثاق الوطني المعدل بميثاق 1986.

إن استراتيجية جبهة التحرير في بادئ الأمر قامت على تجنب البحث في اختيارات المستقبل رغم الطابع الشعبي الذي يميز الحركة إذ تعتبر الغالبية العظمى من المحرومين، فلاحين، وعمال، وتجار بسطاء، ثم التحقت بعض شرائح المجتمع الأخرى من ميسوري الحال، ومع ذلك بقي ما يجمع بين هذا الشتات والاختلاف في الرؤى والتوجهات هو عامل الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي كقاسم مشترك بين مناضلي جبهة التحرير الوطني، ذلك أن حرص مفجري الثورة كان منحصرا في تحقيق الانتصار العسكري والسياسي من أجل تحرير البلاد من الاستعمار كمبدأ ولعل التخوف من البحث على الانسجام بتحديد عناصره، وبالاتفاق على الإطار الايديولوجي المتكامل للثورة القائم على تصورات نظرية وعلمية واضحة للمستقبل لا يكمن فقط في طبيعة الملتحقين الذين قدموا من مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية بل و إلى انعدام تكوين سياسي عقائدي لدى مفجري الثورة بصفة عامة، من شأنه أن يضمن الاستمرارية للممارسة السياسية، ويحمل في ذات الوقت القدرة على المعالجة والحلول لما يعترض مسيرة النضال السياسي من مصاعب، ومستجدات وعوائق، وأن أساليب التأطير لا تكاد تختلف عما كان يفتقره نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب إذ كان التأطير مقتصرا على تحريك المناضلين ودفعهم إلى العمل بإثارة الوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة والمتميزة بالحنين إلى البلاد.. فما أشبه البارحة باليوم...

وهــذا السبب الجوهري مع الأسف مازال قائما وملازما للحياة السياسية في الجبهة إلى اليوم.

لقد تأثر المسار الإيديولوجي والعقائدي منذ اندلاع ثورة نوفمبر باستشــهاد أبرز العناصر المثقفة أمثال محمد العربي بن مهيدي الذي كان يحمــل تصورا واضحا لمستقبل الثورة وعلى بينة من أمر المطلب الشعبي وكــذا عــبان رمضان الذي يعتبر من مهندسي مؤتمر ، الصومام وأحد الكــوادر القديــرة وموازاة مع هذا التزيف والضياع في صفوف رجال الثورة الأوائل، تسرب إلى الجبهة بعض العناصر المحافظة ذات التوجه البور جوازي.

وهكــذا تأجلت المسألة الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني رغم أهميتها فالإجماع بات مستحيلا حول نهج معين يمكن تصوره والاستئناس إلــيه غداة الاستقلال، رغم التفسير الذي أعطاه مؤتمر الصومام للجانب الاجتماعي في مفهوم ثورة نوفمبر ومع ذلك بقي الأمر على حاله إلا بعد الاستقلال..

وإجمــــالا:

قامت جبهة التحرير كتنظيم سياسي شعبي بتعبئة الجماهير للثورة المسلحة، مناضلوها يكتسبون صفة النضال الجبهوي الموحد كيفما كانت منابعهم، الاجتماعية والفكرية يؤمن فيها المناضل بالبرنامج المعلن عنه في بــيان الفاتح نوفمبر تخوض الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، ويتخلى عن عضويته أو انتمائه الحزبي السابق أو القديم..

وهكذا جمعت الجبهة شمل الشعب الجزائري ووحدت هدفه تحت سقفهــا فأضحى مناضلوها عبارة عن قوى اجتماعية تراوحت بين أقصــى اليمن وأقصــى اليســار، يجمعها خط النضال الثوري الذي

وضعتـــه جبهة التحرير من أجل انتزاع السيادة الوطنية من أيدي الاستعمار الفرنسي.

أما أحزاب الحركة الوطنية فكانت منصرفة على أمر اندلاع الثورة وكل حزب ذهب يبحث عن مغازلة مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليضمّها إلى صفوفه بعد أن انفجر هذا الحزب وحدث له ما حدث، فحاول الحزب الشيوعي مدّ نفوذه على النقابات وتعزيز تواجده في الأوساط الطلابية، أما الحزب الشيوعي الفرنسي فكان يسعى للهيمنة على الجالية.

ومـــن جهتهما كانت حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين مبتهجتين للأزمة التي حلت بأكبر حزب شعبي، ويطمحان إلى ضم مناضليه وأغلبهم من الفئة الوسطى.

لقـــد فاجـــأ اندلاع الثورة هذه الأحزاب باستثناء حزب حركة انتصـــار الحريات فكان موقفها من الثورة موقفا محافظا بصفة عامة وترى فـــيها تهديـــدًا لنفوذها، وتواجدها السياسي، ومن ثمة راحت من خلال تصـــريحات زعمائهـــا تشـــكك في نجاح الثورة، وتثبط عزائم مناضليها ومفجـــريها ولأول مـــرة تتوحد هذه الأحزاب في سهامها على الثورة والـــثوار فوصفتهم بالمغامرين مرّة، والمنتحرين، وبالمستفزين أحيانا، ومع ذلـــك لم يـــتوانوا في التنديد بالسلطة الاستعمارية فيما تقوم به من قمع وتقتيل في الخفاء ضد الأهالي، وذلك في حدود ما بقي لهم من شرعية حق ممارســـة العمـــل السياسي كأحزاب متواجدة في الساحة، على التّوالي لم تســـلـــم في المرحلـــة الثانيـــة هذه الأحـــزاب من القمـــع طالت في بـــادئ الأمـــــر مركزيو حـــزب حركة انتصار الحريات في ديسمبر 1954، وامتـــد الخطـــر ليشمـــل الحزب الشيوعـــي في سبتمبر 1955،

وفي ديسمبر من عام 1955 قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وقف التّعامل مع السلطة، وسحب منتخبيه من المجالس المنتخبة، وأخيرا، غادرت جمعية العلماء المسلمين الساحة السياسية في منتصف سنة 1956.

ثالثـــــا

ردود فعل الانفجار الجميل

انطلقت شرارة الثورة الأولى كما كان محدّدًا لها زمانا ومكانا و لم يجـــد الرأي العام الوطني والد ولي من مصدر أو مرجعية يرجع إليها إلا البـــيان السياســـي الذي عمل على توزيعه رجال الثورة والذي بنى فيه عملـــيات تلـــك الليلة كل مـــن جبهة التحريـــــر (F.L.N) وجيش التحرير الوطني (A.L.N).

فإذا كانت إذاعة القاهرة بجمهورية مصر العربية قد أعطت صورة مثالـــية للأحـــداث التي وقعت ليلة الفاتح من نوفمبر والتي مكنها منها المـــرحوم محمـــد بوضياف، فإن بيان الحاكم العام جاء مقتضيا ومشوها واقتصـــر بأن الليلة المذكورة وبصفة خاصة شرقي ولاية قسنطينة قامت مجموعـــة مـــن الإرهابيين بثلاثين عملية تخريبية متفاوتة الخطورة، على العكـــس مـــن ذلك جاء صوت القاهر مشجعا ومحفزا بأن ما اتفق عليه الرجال وبرمجُوه من عمليات قد تمّ تنفيذه، دون ذكر العمليات التي فشل أمر تنفيذها...

ومما هو جدير بالملاحظة أن العمليات التي تمت برمجتها قد شملت كامل التراب الوطني باستثناء الجنوب الكبير (ما عدا بسكرة).

1 ـ ردّ فعل الصحافة والطبقة السياسية في فرنسا:

جـــاءت أقـــوال الصحافة الفرنسية والطبقة السياسية متطابقة مع أفكـــار السلطة الفرنسية التي فاجأها الأحداث، و لم تجد من تفسير سوى

فكـــرة المؤامرات الخارجية، والتي كانت منسوبة تحديدا إلى القاهرة على زعمهم بأنها هي صاحبة القرار والتّمويل بالأسلحة...

وكـــذلك لأولئك الذيـــن يعيشـــون في المنفـــى بالقاهرة وجامعـــة الدول العربيـــة، في حين ذهب بعض الرأي إلى اتهام بعض الدول الشيوعية وضلوعها في الحوادث والعمليات التي أنجزت ليلة الفاتح من نوفمبر.

وبتاريخ 12 نوفمبر أكد رئيس الحكومة الفرنسية " مندس فرانس" أمـــام الجمعية الوطنية (البرلمان) باتهامات صريحة ضد مصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوّار الجزائريين، مقابل إعانة هامة كترغيب، ملوّحًا في نفس الوقت بإمكان اتخاذ إجراءات ردعية كترهيب...

وجاء خطاب وزير الدّاخلية الفرنسي (فرانسوا ميتران) صارمًا وحاد اللّهجة إذ يقول: "إن الجزائر هي فرنسا "وكانت الصحافة الفرنسية تقدّم المواطنين الجزائريين الثائرين بأنّهم "قطاع طرق" و " خارجين على القانون"، وسارعت الحكومة الفرنسية إلى إرسال إمدادات عسكرية إضافية إلى الجزائر والرد على الانتفاضة بالقمع المناسب، وباقي التدابير الأخرى..

2 ــ ردّ الفعل الداخلي:

لقد تبنت الحكومة الفرنسية موقف الأوروبيين (الكولـــون) القاضي بأن الجزائر فرنسية وأن أحسن جواب لثورة " قطاع الطرق" أو المارقين على القانون هو القمع أولا، وثانيا..

وكان زعماء المعمرين ينسبون الانتفاضة إلى (حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية) وحمّلوا مسؤولية ما يجري

في الجزائر حسب قولهم إلى "الدكتتور العجوز مصالي الحاج" وطالبوا بتسليط صارم على كل من يقبض عليه حاملا للسلاح.

كما كانت أصوات الأوربيين ترتفع هنا وهناك وبتكوين ميليشيات، أما لمعتدلين من الأوروبيين فكانت الحيرة نحو المستقبل تشغلهم وكانوا يرون الحل في وجوب وضع حدّ للوضع الاستعماري، وهم على أقلية، وقد اتجهت جماعات منهم إلى محاولات بائسة لتقريب وجهات النظر بين المجموعات الأوروبية، والجزائرية، وهي مجهودات لم تنل الرضا لدى الجماهير الواسعة.

إن عموم الشعب لم يشعر إلا مع مطلع عام 1955 بجديّة المعركة إذ في بداية الثورة كان الشّعب متردّدا ومتخوفا من المغامرة ومن تكرار ما جرى (في أحداث 5 ماي 1945) والتي جراحها لم تندمل بعد، ومع ذلك تهزّه الرغبة الشديدة إلى وضع حدّ للاستعمار الفرنسي.

أما بديار المهجر فقد قوبلت ثورة الفاتح من نوفمبر بارتياح واعتبر المهاجرين ذلك هو بداية الطريق الصحيح فالتحق العديد من مناضلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بأرض الوطن ومنهم العقيد عميروش.

1 ـ موقف الحزب الشّيوعي الجزائري من ثورة نوفمبر:

في أول اجتماع لهم في ثاني يوم من تاريخ اندلاع ثورة نوفمبر أوصى مسؤولوا الحزب الشيوعي باتخاذ الحذر والحيطة، ورأوا في اندلاع الكفاح المسلح عملا استفزازيّا سيمكن السلطة إلى شنّ حملة قمع جديدة شبيهة بتلك التي وقعت عام 1945.

أما تفسير هذا الحزب للانتفاضة بأن ذلك مرده إلى سياسة القمع الاستعماري، وكبت الحريات والاستغلال.. وعندهم الحلّ يكمن في

البحث عن طريق يجنب إراقة الدماء، والعمل على إيجاد مناخ يسوده السلم والوئام، وذلك بالاستجابة لمطالب الجزائريين وبالبحث عن حل ديمقراطي يضمن مصالح كل المواطنين بدون تمييز عرقي أو ديني، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.

ومنذ أن وقع خطر الحزب الشيوعي بدأ زعماؤه يفكرون للدخول في العمل السري، وهكذا وبهذا الموقف يكون الحزب الشيوعي اختار السير وراء الجماهير، وليس أمامها كما يقال...!

2 ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

كانت العلاقة بين المركزيين، ومصالي الحاج وأتباعه في غاية من التعفن وسخط الشعب على صراعاتهم، واحتقارهم لهم وكانت الكراهية المتبادلة تطبع نسمة العلاقة بين الجناحين، غير أن ذلك لم يصل بالوضع إلى القطيعة التامة، فالمركزيون، والماصليون على السواء كان انطلاق الثورة ليس في صالحهم وجاء في وقت غير ملائم لما كان يتأهب له كل في جناحه، كالبحث عن عقد مؤتمر يجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية وأن وقتها قد حان، وكان من الاهتمامات المطروحة آنذاك محاولة تدويل القضية الجزائرية بدل إعلان الثورة، فكانت القاهرة قبلة وفودا الجناحين لشرح التّصورات والبحث عن الحل الذي يرضي الطرفين ولاستمالة زعماء الثورة وعلى أمل إقناع كل من:(أحمد بن بلّة، آيت أحمد، وخيضر الخ..) ومما يلاحظ أن كلاً من سافر إلى القاهرة ليعرض وجهة رأي جناحه وللإقناع بها وجد نفسه أمام الأمر الواقع داخلا في خدمة جبهة التحرير الوطني..

كمـــا حدث مع حسين حول ومحمد يزيد من المركزيين، وأحمد مـــاز رنـــة ومبارك الفيلالي من المصاليين، ومما يذكر أنه لمّا أخبر مبارك الفـــيلالي بـــاندلاع الثورة وهو في القاهرة ما كان منه إلاّ أن قال قولته المشـــهورة: " إنه يوم أغر في تاريخ الجزائر" كان المركزيون يفكرون في تكويـــن تجمع عريض يعمل من أجل الحصول على الاستقلال الداخلي، فهم كانوا مقتنعين أن فرنسا لن تقبل أبدا التفاوض مع جبهة التحرير، أما المصـــاليين فـــإنهم لم يتنكرُوا لاندلاع الثورة فهي تندرج ضمن كفاحهم بصفة أولية ضد المركزيين ومن جهة ثانية وحسب تعبير مصالي أنه كان يبحـــث عـــن تغذية الثورة، لكن مع الحرص على عدم التفريط في قيادة المقاومة.

وفي الوقـــت الـــذي كان فيه مصالي تحت رقابة البوليس، توجه بتاريخ 8 نوفمبر بنداء إلى الشعب الفرنسي والمهاجرين والطبقة العاملة في فرنســا طالبا منهم (يدّ الأخوة) وبوضع حدّ للنظام الاستعماري أما في الداخـــل فكـــان كوادره يحاولون التفاوض مع زعماء جبهة التحرير في مـــنطقة القـــبائل وفي القاهرة حول قضية قيادة الثورة.. فلا الحاج علي أرزقـــي أقنع كريم بلقاسم في شأن قيادة الجبهة، ولا مازرنة أحمد نجح في مهمـــته في القاهرة، وفي أواخر شهر جانفي بدأت العلاقات تتدهور بين جـــبهة الـــتحرير الوطني والمصاليين وكان كريم بلقاسم يطالب بالتحاق مصالي بالجبهة بدون قيد ولا شرط، بينما كان أتباعه قد أسسوا في نهاية شـــهر مارس الحركة الخاصة بهم والتي تسمى " الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A " موســـعة بمـــيلادها الهـــوة بـــين جبهة التحرير وبين مصالي وأنصاره......

3 ـ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

إن البورجوازية التي تطغى على تشكيلية هذا الحزب، قد تعوّدتْ والفت النظام الاستعماري، وحياة المدن، إلى درجة أنها لم تعد تدرك هشاشة الاستعمار، أما زعيم هذا الحزب فكان يرى بأن إعلان ثورة نوفمبر لم يفاجئه، ذلك أن تجميد الوضع السياسي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى العنف، وبتاريخ 12 نوفمبر كتب فرحات عباس قائلا " إن موقفنا واضح ... فنحن مقتنعون بأن العنف لن يحل أي مشكل" وقد تأقلم مناضلوه شيئا فشيئا بأطروحات من سموهم في بداية الأمر " بالمغامرين".

لقد حاول زعماء هذا الحزب استغلال الوضع السياسي الذي خلقته جبهة التحرير الوطني للضغط على فرنسا للحصول على تنازلات لصالح مشروعهم المعروف، والمتمثل في السعي إلى تكوين دولة مرتبطة بفرنسا، وكمرحلة انتقالية الاكتفاء بتطبيق قانون 1947.

أما موقف هذا الحزب من الجبهة فإنهم يرفضون مطلبها في إقرار مبدأ الحزب الواحد كشكل للتنظيم السياسي ولم يكن هذا الحزب يحظى بتأييد شعبي له فكان موقف جبهة التحرير منه متّسما بالمرونة والليونة وهذا ما جعل الاتصالات مع قيادته سهلة على عكس الاتصالات مع حركة انتصار الحريات بجناحيها، وفي نهاية المطاف التحق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بجبهة التحرير وأصبح رئيس هذا الحزب من زعماء جبهة التحرير عام 1958...

4 ـ جمعية العلماء المسلمين:

يسيطر على وسط العلماء المسلمين الفكر المحافظ، والخوف من العنف الثوري، فالعلماء لم يتلقوا اندلاع ثورة نوفمبر بفرح، بل كان

تخوفهم وحذرهم من العناصر الراديكالية في حزب الشعب صاحب مبدأ الاستقلال، عن طريق العنف.

وعن لسان زعيمهم الشيخ خير الدين قوله:" إننا لسنا طرفا فيما وقـــع، لقد تحركتم فادفعوا الثمن وحدكم" إن العلماء ينحدر أغلبهم من اصـــل بورجوازي، وعلى الصعيد السياسي فإن أهدافهم كانت قريبة من أهداف الاتحاد الديمقراطي..

إن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها العلماء، والثقافة التي يدعونها بورجوازية في الأساس، ولا يجمعها أي جامع مع ثقافة أولائك الفلاحين والفقـــراء، والعمال الذين حملوا السلاح وصعدوا إلى الجبال ولا يجمعهم أيّ جـــامع مـــع شلة من العصاميين مفجري ثورة نوفمبر، ونظرتهم إلى الجبهة بأنها الوريث الشرعي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تجمع بين صفوفها مختلف الفئات والتوجيهات والسّلوكات (من ذوي سوابق عدلـــية، ورجـــال عصابات، وانتهازيين، ومجرمين قدماء ..." وقد كان حريصـــا على هذا الموقف ممثل جمعية علماء المسلمين في القاهرة (الشيخ البشـــير الإبراهيمي) الذي لم يكن يشعر بالاطمئنان والتعاطف نحو ميلاد جبهة التحرير بل وصل به الأمر ولإتقاء شرّ هذه الحركة إلى السعي وراء تكويـــن ما سُمي آنذاك " بتجمع شعبي جزائري" كبديل وفي هذا الشّأن أجـــرى محادثات مع كل من: أحمد مازرنة الذي كان متواجدا بالقاهرة وإبراهيم بيوض ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكان ما يجمعهم هـــو رفـــض حل منظماتهم لفائدة جبهة التحرير الوطني وفي الإبقاء على تكويـــن الجمعـــية المذكورة تضمن لكل منهم استقلالية " وقد تميّز عن الجمعية: الشيخ العربي التبسي بموقفه الواضح بتاريخ: 07 جانفي 1956 إذ دعـــا الجزائريين للالتحاق بالثورة فأختطف بعدها من طرف كومندوس

فرنســـي وتمّ اغتياله كان الوحيد في صف علماء المسلمين الذي أدرك أن عهـــد الشرعية قد ولّى ومضى، إن سلامه تحليله وقر ائته للأحداث تميزه عـــلى البقية بسماحة الرأي وصوابه، فجعلته يعيش مهمّشا، وتبقى أراه كصيحة في واد عميق ...

رابعا

مؤتمر الصومام 1956

افترق زعماء مفجري ثورة نوفمبر قبيل الفاتح منه على الاجتماع من جديد مع مطلع السنة لتقييم اندلاع الثورة ودراسة مستجداتها ونظرا لظروف الثورة وانطلاقتها الصعبة لم ينعقد هذا الاجتماع، وظل زعماء الثورة يترقبون ردود فعل مناضلي حركة إنتصار الحريات، والأهالي و لم تدم فرحتهم طويلا بعد أن انطلقت الشرارات الأولي هنا وهناك فبدأت الأصداء تتوالي و لم تكن تحمل على التشجيع بعد أن تم وصفهم بالمخربين تارة والمقامرين تارة أخرى ...الخ وكانوا عريضة لمطاردة حراس مزارع المعمرين، وبإبلاغ السلطة على تحركاتهم، فبقي التغلب على العامل النفسي وتهيئة مناخه، والسعي على كسب تأييد الشعب كعقبة يجب تجاوزها... بالفعل ومع تواصل الكفاح المسلح وفي خلال ظرف وجيز مالت الكفة لصالح زعماء الثورة وتغيرت الصورة المشوهة رأسا على عقب غير أن الثورة وفي شهورها الأولى تعرضت أيضا إلى نزيف في صفوف كوادرها. حتى شهرها مارس 1955 تم إيقاف ثمانية (08) من أعضاء لجنة الاثنين والعشرين وثلاثة (3)، من لجنة الستة. و لم يكن لجيش التحرير قيادة موحدة كل هذه العوامل قد حالت من عقد اجتماع مع بداية السنة ، بل و لم تتوفر شروط انعقاده إلا مع منتصف عام 1956 هذه السنة التي عرفت عوامل ايجابية كالتحاق طلبة الجامعات بالثورة وصدور جريدة المجاهد " لسان حال جبهة التحرير الوطني" أما السلبيات فتتمثل في

زيادة حدّة الخلافات بين قادة الثورة، وبعد أن تخلصت الثورة من كثير من الصعاب والمشاكل وتخطي العراقيل والعقبات، وبعد مشاورات عديدة وقع الاختيار النهائي أن ينعقد المؤتمر في قرية ((ايفري)) داخل غابة جبال أكفادو جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام وذلك على امتداد عشرة أيام من (14 إلى 23 أوت 1956).

لقــد أصبح المؤتمر تبرره عدة دواعي أخرى كتعقد مهما المعركة المســلحة التي تبنتها الجماهير عبر اغلب التراب الوطني فالصيغ التنظيمية للــزيادة مــن فاعليّة العمل السياسي والعمل العسكري أصبح أكثر من ضرورة ملحة للمرحلة القادمة..

استغرقت جلسات الأيام التي سبقت تاريخ 20 أوت دراسة تجربة الثورة التي قطعتها على مدار حوالي سنتين بإيجابياتها، وما صاحبها من أحداث وتطورات شاركِ في هذه المناقشة مندبوا الولايات، وتغيب عن المؤتمر أعضاء، البعثة الخارجية للجبهة لصعوبة الوصول على مكان انعقاده، واقتصروا على انتظار نتائجه في كل من طرابلس بليبيا، وفي مدينة سان ريمون بإيطاليا.

وابــتداءا من 20 أوت دخل القادة في اجتماعات مضيقة لمناقشة المواضيع التي تتخذ بشأنها قرارات والتي صادق عليها المؤتمرون بإجماع في آخر أيام المؤتمر.

لقد زوّد هذا المؤتمر جبهة وجيش التحرير الوطني بهياكل تنظيمية وبيان سياسي يحدد الأهداف والوسائل فأنشئت لجنة للتنفيذ والتنسيق، وهيئة عليا هي المجلس الوطني للثورة.

وقد جاءت هذه القرارات منسجمة مع الاختيار الذي اتبعه مفجروا الثورة والمتمثل في البدء بالثورة دون انتظار تهيئة الظروف،

والتحضير المادي والمعنوي لها، والذي يترتب عليه تأجيل اندلاع الكفاح المسلح، لذلك الرأي القاضي بالشروع في الثورة ثم الإعداد لها وتنظيمها بما يتلاءم وإقبال الشعب وتطور الكفاح، من هذا المنظور جاء انعقاد مؤتمر الصومام وما يضاف إلى هذه الحقيقة أن المؤتمر قد استقطب شخصيات وطنية كانت قبل التحاقها بالجبهة بعد النداء متواجدة على رأس أحزاب سياسية معروفة، فكان الرأي الراجح بعد نقاش حاد واختلاف أن أدمجت هذه الشخصيات في مؤسسات الثورة التي استحدثها المؤتمر، ففي المجلس الوطني للثورة الجزائرية (الهيئة التشريعية) كان يوجد كل من فرحات عباس وأحمد فرانسيس كممثلين للنّخبة البورجوازية، وأحمد توفيق المدني (من جمعية العلماء) وابن خدة (المركزيين)، أما لجنة التنسيق والتنفيذ فكانت تضم: (ابن خدة، ودحلب) وكلاهما مركزي وقد اعتبر بعض زعماء ثورة نوفمبر، أنّ عضوية السياسيين القدماء في مؤسسات الثورة القديمة (خيانة عظمى) لروح الثورة..

ومن القضايا التي كانت محل صراعات بين أقطاب مفجري ثورة نوفمبر ولم تنل رأيا موحدًا وأثارت حفيظة القادة العسكريين في الداخل مبدأ: " ألوية السياسي على العسكري" وكذلك مبدأ:" أولوية الداخل على الخارج " والقراءة السياسية لأحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني وما طرحته من نقاش أما عمق الصراع حسب بعض الآراء فيتمثل في وجود تصورين مختلفين للثورة، لكل تصوّر أنصاره.

التصور الأول ويقضي بالاعتماد على الفئات العمالية والمدنية والبرجوازية لنقل الثورة إلى المدينة، من أنصار هذا الرأي: عبّان، وبن مهيدي.

التصور الثاني: فهو يرى في فيئات الفلاحين في الأرياف القوة الوحيدة القادرة على تحمل مسؤولية الثورة، ويدعم هذا الرأي القادة العسكريون وبالأخص إبن طوبال..

وكـــان موقف كل من خيذر محمد، وابن بلة من مؤتمر الصومام الـــذي لم يحضرانه أن تحفّظ الأول على نتائجه ويشاركه أيضا بوضياف الـــذي لم يحضـــر بدوره في حين اعترض الثاني صراحة على ذلك ولكل مبرراته ورؤيته، وطموحاته....

إجمــــــالا:

إن قرارات مؤتمر الصومام بصفة عامة قد أعطت للثورة الجزائرية قيادة جماعية موحدة ومركزية انطلاقا من المؤتمر حتى اتفاقيات إفيان، وان هـــذه القيادة أصبحت معروفة لدى الرأي العام الدولي والوطني، وكذلك من حيث التوجيه السياسي، ومن حيث التنظيم العسكري والمدني، ومن نتائج هذا المؤتمر أن دفع بعجلة الثورة إلى الأمام بخطى ثابتة.

1 ــ بالنسبة للبرنامج السياسي للجبهة بعد المؤتمر فيتمثل في:

أن عـــلى جـــبهة الـــتحرير الوطني وجيشها أن يحولا الجزائر إلى معسكر محصّن منيع وبدون تأخير كل شيء لتدعيم جبهة الكفاح المسلح وكل شيء لنيل النصر الحاسم.

فجـــبهة التحرير ملزمة بالتقدم بخطى واسعة لتهيمن على الميدان العسكري، والميدان السياسي، والميدان الديبلوماسي.

وتتمثل الأهداف الجديدة التي أوردتها وثيقة مؤتمر الصومام في العناية وبصفة منتظمة بإعداد الثورة العامة التي لا تنفصل عن التحرير الوطني وذلك بإضعاف الهيكل العسكري، والشرطة، والإدارة السياسية

للاستعمار، وبتمكين الثورة من الوسائل المادية والاهتمام بذلك بدون انقطاع وتدعيم التنسيق بين العمل السياسي والعسكري وترقيته، كما تفطنت الوثيقة إلى المناورات التي لا بد أن يقوم بها الاستعمار للتفرقة أو التلهية أو لعزل الثورة عن مهدها وأبنائها، وذلك بوجوب مجابهة هذه المناورات بحملة معاكسة متبصّرة وشديدة قائمة على أحكام الثورة الشعبية التحريرية وتعزيز جانبها وذلك بتمتين الاتحاد الوطني المناهض للاستعمار، وكذلك بالاعتماد خصوصا على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عددا وأشد فقرا وأميل إلى الثورة، وهي طبقة الفلاحين وعمال الفلاحة التي ساهمت بشكل وافر في الثورة، وبالنسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني قد تدل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية، كما تجزم بأن حبّهم للأرض لا يمكن أن يشفى غليله إلا بتحقيق الانتصار والاستقلال الوطني، وأن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحلّ الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما تاما وشاملا هذا الاتجاه الاجتماعي، والاقتصادي المقتضب للثورة قد تبلور أكثر بقرارات مؤتمر وبرنامج طرابلس وملا تلاها بعد الاستقلال وبشأن مكانة طبقة العمال في انتصار الثورة غني عن كل تأكيد أو بيان وذلك بحثهم على تخطي نطاق المطالب الاقتصادية والاجتماعية إلى ميدان النشاط العام من أجل تحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ولم تغفل الوثيقة وجوب إقناع المتأخرين بصبر وثبات وتشجيع المترددين والضعفاء والمعتدلين، وتنبيه الغافلين، والعمل على عزل المتطرفين من الاستعماريين بالسعي على تأييد الأحرار من الأوروبيين أو اليهود، ولو أن عملهم مازال آنذاك محايدًا.. وفي الميدان الخارجي يجب السعي

للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي، وتنمية تأييد الرأي العام، والعمل على توسيع الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات سعت فرنسا لجعلها على الحياد، أو لعدم إطلاعها على الصفة الوطنية.

2 ــ بالنسبة لمؤسسات الثورة الجزائرية:

لقد تمخض عن قرارات مؤتمر الصّومام إنشاء مؤسسات مكيفة حسب الظروف الوطنية وتتلاءم مع واقع الثورة وما تحتاجه لمواصلة الكفاح المسلح، والتعبئة للالتفاف حول برنامج الجبهة، وترتكز هذه المؤسسات على مبدأين أساسيين:

أ ــ مبدأ القيادة الجماعية.

ب ــ مبدأ تساوي الجميع.

أولا: جبهة التحرير أو التنظيم السياسي:

كان ميلاد جبهة التحرير فجر الفاتح من نوفمبر 1954 في بداية الأمر على يد مجموعة صغيرة من المناضلين الذين رفضوا أسلوب النضال السياسي في ظل الشرعية الفرنسية، وهي بذلك ليست تكتلا لأحزاب سياسية، بل هي جبهة لكل الجزائريين بحيث كان الانضمام يتم من مختلف التشكيلات السياسية بصفة فردية، وليس انضمامًا حزبيا..

1- المؤتمر الوطني

هو أعلى سلطة، يرسم السياسة العامة لجبهة التحرير الوطني ويحدد عقيدتها، ويوزع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها، ويضم مختلف هيئات الجبهة لمناقشة القضايا السياسية للثورة الجزائرية.

2 - المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A):

أقر مؤتمر الصومام بعد مناقشات دامت عدّة أيام ومن أجل تنظيم الثورة ودعمها بمؤسسات يأتي في طليعتها، المجلس الوطني للثورة الذي يعتبر سلطة تشريعية ويتكون من (34 عضوا) وهو أعلى جهاز للثورة.

3- لجنة التنفيذ والتنسيق (C.C.E):

تمّ إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كسلطة تنفيذية.

مارست لجنة التنسيق والتنفيذ نشاطها على أرض الوطن لمدة (11 شهرا) من تأسيسها، ثم اضطرت عام 1957 إلى النزوح خارج الوطن، وكانت تتكون من خمسة أعضاء وهي هيئة جماعية ذات مسؤولية مشتركة مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية...

ثانيا: التنظيم العسكري:

أقر المؤتمر إقامة إدارة تنظيمية للجيش، وقسم التراب الجزائري إلى ست ولايات ضبطها بحدود وقسمها إلى مناطق ونواحي.

هذه الولايات هي:

الولاية الأولى: وتضم الأوراس النمامشة

الولاية الثانية: الشمال القسنطيني

الولاية الثالثة: بلاد القبائل

الولاية الرابعة: الجزائر العاصمة وما جاورها

الولاية الخامسة: تضم عمالة وهران آنذاك

الولاية السادسة: تشمل الصحراء الجزائرية

يرأس كل ولاية من الولايات قائد برتبة صاغ ثاني (كولونال) يساعده مساعدان برتبة صاغ أول، وكاتب برتبة ملازم ثاني.

كما تقرر إقامة إدارة تنظيمية للجيش يقوم على مبدأ القيادة الجماعيــة كمبدأ وأن تخضع له كل الهيئات والمنظمات التابعة لجبهة التحرير الوطني.

يتوفر لكل ولاية هيئة قيادة تتشكل من ستة أشخاص هم:

ـ الرئيس وهو قائد الولاية.

ـ مساعد عسكري.

ـ مساعد سياسي.

يمثلان السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني.

ـ ضابط الأخبار والاتصال والاستعلامات.

ـ ضابط للشؤون العسكرية.

ـ ضابط للشؤون السياسية.

أما تقسيــم الجيش فهــو يتكــون من مجاهدين، ومسبلين، وفــدائيين، وكذلك للجــيش وحدات هي: الفوج، نصف الفوج، الفرقــة، الكتيبــة، والفيلق وتمّ تطبيق الرّتب العسكرية وتمييزها بعلامات تبدأ من:

الجندي الأول، فالعريف، العريف الأول، المساعد، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الصاغ الأول، الصاغ الثاني كما أقر المؤتمر للجنود ماهيات ومنح عائلية بل وحتى الحق في الإجازة...

استحدث أيضا مؤتمر الصومام ما يسمى بالمحافظ السياسي.

وحــدد مهامه، ووظائفه حتى تتمكن الجبهة من التّغلغل والتوغل لدى كافة الشعب، في القرية، وفي المدينة ويتمّ بها إنشاء لجان ينخرط فيها ســكان القــرية أو الحي من شباب، ونساء، وشيوخ... يتولى المفوض

السياسي فيها دور المرشد والموجه، ومبلغ التعليمات، والعمل على تهذيب الحياة السياسية لدى الشعب وترشيدها عن طريق هذا التنظيم .

من مهام المفوض السياسي، نشر وتبليغ أخبار الثورة وله أن يستعمل مختلف الوسائل الملازمة للفعل الدعائي، ويعمل على إبراز مآثر جيش التحرير وانتصاراته لرفع معنويات السكان، ويتصدى للحرب النفسية التي ما فتئ الاستعمار يشنها ويغذيها وتبرز رسالة المفوض السياسي على وجه الخصوص في تعميق فكرة الثورة في نفوس الشعب، ومن المهام الأخرى القيام بجمع الإعانات للثورة وتحصيل الاشتراكات بل وحتى إعانة المواطنين الفقراء بتوزيع ما يصادر من أموال، ومواشي العملاء...

إن التنظيم العسكري المشار إليه والذي يرتكز على النشاط القتالي في المدن والأرياف بما يقوم به المسبلون والفدائيون فإن بتواجدهم في قلب المعـــركة فيعتـــبرون بذلك امتدادًا طبيعيا لوحدات جيش التحرير الوطني بالزي العسكري أو المجاهدين.

كان عمل الفدائيين، والمسبلين في مراكز التجمعات الكبرى مؤشرا قويا لقوة الثورة، ومحمسا ومشجعا للجماهير، كما اعتمد جيش التحرير على عدة مصالح من شأنها أن تدعم وتطور العمل المسلح، كالمصالح الصحية، الموجودة على جميع المستويات حيث هناك الأطباء، والممرضون من الشباب الذي التحق بالثورة ومصالح الاتصالات التي من شأنها الربط بين مختلف وحدات الجيش، وقد تدعمت بأجهزة الاتصال اللاسلكي.

المصـــالح الاجتماعية، وتهتم بأبناء الشهداء، والأرامل، والمناضلين المسجونين لدى الاستعمار، وتقديم الإعانات والمنح للفدائيين والمنكوبين، وللطلبة...

أما مصالح الدعاية فهي تسعى إلى رفع الروح القتالية لدى الجنود ودعـــم الـــتكوين السياسي في أوساط وحدات جيش التحرير الوطني، وتشرف على المناطق المحررة، وتتابع وتقيم نشاط الجبهة ميدانيا.

لقد أقام مؤتمر الصومام بأن الثورة الجزائرية ليست بحركة تمرّد فوضوية محدودة دون انسجام ولا إدارة سياسية. بل أقامت الدليل على النقيض تماما. فإذ هي ثورة حقيقية منظمة وطنية شعبية لها إدارة مركزية وتقودها أركان حربية قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي.

ومـــن النتائج التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير الوطني قـــد قلب الجو السياسي في الجزائر لصالح مصداقية وعزيمة جبهة التحرير، لقـــد أحدث صدمة نفسية أيقضت الشعب من سباته وخلصته من روعه وأزالت عنه ريبته، وبعثت في نفسه الشعور بالكرامة الوطنية، وبذلك قد نشـــأ بين الجزائريين اتحاد روحي وسياسي فحصل الإجماع الوطني الذي أصبح يغذي الكفاح المسلح ويجعل من أمر الانتصار والحرية حتمية لابد من حدوثها.

كمـــا جاءت قرارات مؤتمر الصومام صارمة وواضحة فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وتتمثل على وجه الخصوص في:

ـ الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدها التي لا تتجزأ.

ـ الاعتراف بالاستقلال الجزائري وسيادة الدولة في جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني، والسياسة الخارجية.

ـ إطـــلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين والموقوفين والمنفيين من أجل نشاطهم الوطني قبل وبعد أول نوفمبر 1954.

ـ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشـــعب الجزائـــري، والـــتي وحدهـــا لها الحق والصلاحيات لإجراء

المفاوضـــات، مضاف إلى هذه الشروط شروط عسكرية، إن ما جاء في أرضية الصومام بشأن احتمال مفاوضات من أجل السلم، لن يؤدي مهما كـــان الحال إلى التقليل من يقضة القوى الثورية، وأنه يجب الاستمرار في العمل المسلح لتقوية المواقف.

الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957 (C.N.R.A):

انعقـــد الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة مـــن 20 إلى 28 أوت 1957، حضر هذا الاجتماع قادة الخارج، وبعض قادة الداخل لتدارس الأوضاع، والنتائج، والعمل على بلورة تعميم مفهوم القيادة الجماعية الذي أقرّه مؤتمر الصومام.

فالجيش لم يعد مجرد عصابات لا سلاح ولا تنظيم لها، مقارنة بجيش استعماري يحمل من تجارب الحرب الأوروبية، والهند الصينية ما كان يسليه ويصور له المهمة في الجزائر أن لا تعدُو من أن تكون أياما معدودات إن لم تكن لقضاء أيام للتسلية والتفسّح، وإذ بالوالي العام (جاك سوستيل) يستيقظ مرعوبا ويغير اتجاهه الليبيرالي الذي يتظاهر به وكشف النقاب عن وجهه الحقيقي، ذلك أن بعض المعارك المشهورة التي خاضها جيش التحرير الوطني، باعتماده على مؤازرة الفلاحين وعزيمتهم القوية، أعطت هذه العلامات الدليل القاطع على وجود استراتيجية جماعية تقود الثورة ولن يستطيع أحد أن يوقفها عند حدّ، فأصبح التّجاوب مطلقا بين القيادة الثورية، وأصبحت الجماعات التي تأخر وعيها تنظم لتشارك في تحرير البلاد وكأنها مدفوعة بالفطرة.

كانت هذه النتيجة وحدها مبررا لوضع خُطط وبرامج جديدة مستقبلية، وقد تمّ التّركيز على فض الخلاف الذي نشب منذ مؤتمر

الصومام بين قادة الداخل والخارج، وبين أولوية السياسي على العسكري، لقد لعبت بعض الظروف دورا إيجابيا في تلطيف الخلاف وإرجاعه إلى مستوى باقي المواضيع الأخرى، فأسبقية الداخل على الخارج لم تعد مطروحة بصيغتها الأولى بعدما اضطرت عام 1957 لجنة التنفيذ والتنسيق إلى النـــزوع خارج الوطن، وكذلك اجتماع تونس الذي لم يتحقق والمبرمج للنظر في موضوع الخلاف فكان من المقرر أن يحضره الإخوة الخمسة (أحمد بن بلة، آيت أحمد، حيضر، بوضياف، مصطفى لشرف) تحت رعاية وبمبادرة الملك الحسن الثاني وبورقيبة لإمكانية إيجاد حلّ للمشكل وإذ بطائره الوفد الجزائري تختطف من الاستعمار الفرنسي في طريقها من الرباط إلى تونس عبر جزر البليار...

وقد رأى البعض أن سجن أحمد بن بلّة قد سهل عمل السياسيين في لجنة التنسيق والتنفيذ فهو الذي اعترض على قرارات مؤتمر الصومام واعتبرها قرارات لائكية، وقال إنها لم تأخذ في الحسبان مبادئ الدّين الإسلامي، هذا ظاهر الموقف أما السبب الحقيق لدى بعض من عايشوا هذه المرحلة فإنهم يرون في ذلك مسعى منه لتولي زعامة الثورة، مع أن الثورة في الداخل قد فصلت نهائيا في مسألة الزّعامة والصراع على السلطة باعتماد مبدأ القيادة الجماعية، ولتجسيد هذا المبدأ قضى المؤتمر الثاني بتأكيد القيادة الجماعية، والتوسع في عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة فرفع من عدد أعضائه إلى أربعة وخمسين ورفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أربعة عشر عضوا (خمسة شرفيون لأنهم في حالة إيقاف بفرنسا، وتسعة عاملون) كما تقرر فتح جبهة الصحراء ونقل النشاط المسلح إلى هناك حيث ركّز الاستعمار فيها نشاطه الاقتصادي القائم على استغلال الغاز والبترول إذ حولها إلى منطقة فرنسية بحتة وفصلها عن

الشمال الملتهب، وبتاريخ 21 ديسمبر 1957 انطلق صوت الثورة مدويا في قلب الصحراء فقام المجاهدون بنسف وإشعال النيران في حقول البترول بالصّحراء فكان امتداد الثورة إلى الصحراء عملا **تنفيسيا** وتخفيفا لما تعانيه الثورة بالشمال وزالت من قاموس المستعمر مقولة أن الثورة مقتصرة على مناطق في الشمال، بل أصبحت نيرانها تشوي الاستعمار وأذنابه في كامل ربوع الوطن وتأكد للعالم بأن الثورة الجزائرية ثورة شعبية وشاملة تكافح من أجل الحرية والحق.

اجتمعـــت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد رفع عددها بتونس أيام: 25 إلى 1957/10/29 بتأكـــيد عـــلى أهـــداف الحرب التحريرية الوطنية، وبشـــروط المفاوضات المحددة سلفا كما أختير فرحات عباس ناطقا رسميا للجـــنة وقد وصف بعض المؤرخين هذه المرحلة بـــ: " ساعة العقداء " الذيـــن سيطروا على الثورة أو أسياد الحرب (Les 3 B) والمقصود بهم بلقاسم كريم ـــ بن طوبال ـــ بوصوف.

عرفـــت جـــبهة التحرير تحركات واسعة على المستوى الجهوي والـــدولي وشـــاركت في منتصف شهر أفريل عام 1958 في مؤتمر أكرا الافـــريقي، الذي أكد على شرعية جبهة التحرير الوطني في تمثيل الشعب الجزائري.

وبتاريخ: 27،28 أفريل من نفس العام شاركت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طانجة الذي ضم كلا من الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي، فكان أول مؤتمر مغاربي من نوعه يعلن إرادة شعوب الأقطار المغاربية في الاتحاد، وقد أوصى بالعمل على (تحقيق الاتحاد) بين أقطار المغرب الكبير معتبرا أن الشكل الفيدرالي هو أكثر وأحسن الأشكال تجاوبا مع حقائق الأقطار المنخرطة فيه .

كمـــا أقترح مؤتمر طنجة إنشاء جمعية استشارية للمغرب العربي منبثقة عن الجمعيات الوطنية المحلية في كل من تونس والمغرب وعن المجلس الوطـــني للـــثورة الجزائرية، تخولها صلاحية دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وصياغة التوصيات التي ترفع إلى الأجهزة، التنفيذية (الحكومات) المحلية كما أوصى المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بعدم رهن مصير إفريقيا الشمالية فرديا، في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى حين قيام مؤسسات فيدرالية.

وقـــد ذكـــر بعض المؤرخين انه خلال مؤتمر طنجة كانت جبهة الـــتحرير قـــد عرضت على التشاور تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفي على أن يتم ذلك في الظروف المناسبة.

في حـــين يرى بعض السياسيين بأن اغتيال عبان رمضان قد ترك فـــراغا على مستوى القمة و لم تبقى أية توجهات سياسية ، و لم تبق أي استراتيجية متجانسة ، وبذلك خرجت الثورة عن دائرة الفكر التي وضعها فيها عبان رمضان وابن مهيدي ، وقد ذكر فرحات عباس عن استراتيجية عبان رمضان في كتابه الرابع : " الاستقلال المصادر" عام 1981 " يعود لعـــبان رمضان الفضل الكبير في تجنيد الشعب لنفس النضال ، فقد كان منســـقا ذكـــيا وأدرك سريعا أن الثورة لا يجب أن تبقى ملكية للثوريين الأعضاء في اللجنة الثورية للوحدة والعدل ".

وقد عرض فرحات عباس بعد وفاة عبان رمضان على كريم بلقاسم أن توسع قيادة الثورة لتجاوز الأزمة التي عرفتها لجنة التنفيذ والتنسيق، ورأوا في الفكرة رجوع بالثورة إلى نقطة الصفر فرفضت الفكرة في حينها، كما لم تكن تخفى على كريم ورفاقه العسكريين أن طموحات فرحات عباس من وراء الاقتراح إنما كانت ترمي إلى تجسيد

طموحات عبان رمضان في إعطاء الثورة توجها سياسيا، مبنيا على التفكير السياسي وعلى النظرية لتفادي القصور الذي طغى على حزب الشعب وحزب انتصار الحريات الديمقراطية والذي كان قائما على التطوع والوطنية الجياشة، وفي شهر أفريل عام 1958 اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لرأب التّصدع، ودراسة مسألة توحيد قرارات جيش التحرير الوطني وخرج الاجتماع بإعادة تنظيم على مستوى المهام لأعضاء اللجنة وإنشاء لجنة للتنظيم العسكري (COM) على مستوى المغرب وبالتأكيد بمدينة وجدة، بقيادة الكولونيل هواري بومدين وأخرى بتونس بغارديما بقيادة محمدي السعيد، التي لم تستمر إلا لشهور قليلة بسبب فوضى التسيير وانعدام الانضباط، وعدم القدرة على إيصال الأسلحة إلى الداخل.

وبقـــي بذلـــك (الكوم المغربي ـــ COM) يسيّر الثورة من الخارج أين تكونـــت القيادات العسكرية والإدارية التي سيرت الجزائر بعد 1962، في هـــذه الأثـــناء كـــان العسكريون الفرنسيون في الجزائر في اختلاف مع الحكومة الفرنسية، إذا كانت رغبتهم متجهة إلى الاستقلال بتسيير شؤون الحـــرب ونقلها إلى الجزائر، وأمام الأحداث التي صحبت ذلك من تمرد عسكري في الجزائر، ووشوك وقوع حرب أهلية في فرنسا كانت وسائل الإعلام، والأوساط السياسية تلمح بعودة (الجنرال ديغول إلى الحكم).. وقد تأكد ذلك بتاريخ: 01 جوان 1958 فأبدى ديغول أن يكون رئيسا قويـــا يملك كامل الصلاحيات وليس بعضها، كما كان يبحث عن حل للقضـــية الجزائرية التي أرهقت كاهل الدولة الفرنسية، كما اشتد الخناق عـــلى الثورة في الداخل بسبب تقلص حجم الأسلحة التي كانت تصل،

وبسب صعوبة اجتياز الأسلاك الشائكة على طول خطي موريس، وشال وفي المهجر ابتداءا من 24 أوت قررت الثورة نقل العمليات إلى هناك.
أكّد العقيد أوعمران مطلب فرحات عباس بضرورة الإعلان عن حكومة مؤقتة في المهجر، وطالب بحل لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت عاجزة في مواجهة التّحديات التي طرأت على الساحة السياسية وموقف الحكومة الفرنسية الجديد والمتمثل في ما يسمي آنذاك بملف ((بومبيدو)) الذي أرسل إلى لجنة التنسيق والتنفيذ التي بادرت إلى الاجتماع في القاهرة للنظر في أمر إنشاء حكومة مؤقتة التي أصبحت بالضرورة بمكان لقطع الطريق أمام (الجنرال ديغول) الذي قرر إجراء استفتاء في الجزائر قبل تطبيق سياسة الإدماج.

تم الإعلان الرسمي عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) بتاريخ 19 سبتمبر 1958 وقد ضمت في تشكيلها كل التوجهات السياسية من مركزيين وعلماء، وأعضاء من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أسندت رئاستها إلى فرحات عباس، وبذلك أعلن حينها عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ .

بدأت متاعب الحكومة المؤقتة بعد التكوين ، وكانت أول مؤامرة حيكت ضدها وبتدعيم من السلطات المصرية هي مؤامرة (لعموري وجماعته) إذا وجدوا السند لدى المسؤولين المصريين الذين لم يرتاحوا إلى شخصية فرحات عباس كرئيس، وقبلها رأوا في مؤتمر الصومام انحرافا عن الثورة الوطنية، وأن الاعتراف بالحكومة المؤقتة جاء على مضض، وأن ميولات مصر لم تكن لتخفي في محاولتها لاستعمال الثورة الجزائرية ووزنها ضد مشروع وسياسة بورقيبة البعيد عن فكرة الوحدة العربية أما جذور الخلاف التي يحملها لعمورى الذي كان عضوا في لجنة التنظيم

العسكري بتونس التي تم حلها بسبب التجاوزات وعدم الانضباط والفشل في تأدية مهمتها ، وبتجريد أعضائها من رتبهم وإبعادهم إلى القاهرة وبغداد بأمر من كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، كانت أحد الأسباب المباشرة في الداخل عرفت كلا من الولاية الثالثة والرابعة .بما يسمى .بمؤامرة (الزرق) وإن اختلفت التأويلات بشأنها فإن ضحاياها أغلبهم من المجاهدين القادمين من المدينة الذين التحقوا بالولاية الثالثة ، بتهمة الخيانة ،وأن يد المخابرات الفرنسية التي اخترقت تنظيم الولاية الثالثة لم تكن بريئة. مما جرى من تصفيات لولا تدخل لجنة التنسيق والتنفيذ بوقف قرارات الحكم بالإعدام في الولايتين الثالثة والرابعة .

لقد كانت متاعب الحكومة المؤقتة والانقسامات والصراعات حول السلطة لم تكد تنتهي وقد تطلب الأمر استدعاء عقداء الداخل للنظر في الخلافات التي وصلت حدّا لا يطاق بين القادة العسكريين (الثلاثة) والحكومة لتجاوز المأزق اقترح ابن خدة نقل الحكومة المؤقتة إلى الداخل وتطوير برنامج عمل وأهداف الثورة، وبعد نقاشات طويلة بداية من شهر أفريل 1959 تم الإتفاق على انضمام (سبعة عقداء) من بينهم هواري بومدين ، وكانت طموحات كريم بلقاسم متجهة إلى أخذ مكان فرحات عباس وكانت كل مرة تنشب فيها الخلافات وتتوقف الجلسة لتستأنف بعد وساطة ابن خدة و أوعمران ...وهكذا انتهى هذا الإجتماع الماراطوني بأقل الضررين، رغم هذه الصراعات الأخوية إلا أنها ظلت أمر مخفيا على العالم ، الذي كان مشدودا ومذهولا بانتصارات الثورة وبما لها من وجه مشرق على الساحة الدولية. وعلى المستوى الداخلي واصلت الثورة زحفها وتقدمها إذ أنها لم تكن تتوقف على

شخص واحد أو عدة أشخاص بل كلما استشهد بطل برز أبطال آخرون.

وأمـــام الضربات الموجعة التي تلاحقت إضطر الجنرال ديغول إلى تغـــيير موقفه وأعلن بتاريخ 16 سبتمبر 1959 عن مشروع جديد إعترف فـــيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه الذي ردت علـــيه الحكومـــة المؤقـــتة يـــوم 28 من نفس الشهر بقبولها لمبدأ تقرير المصير،واستعدادها للتفاوض المباشر مع فرنسا ...

إن الحكومـــة المؤقتة التي استعملت السلطة رسميا والتي أصبح لها إعـــترافا رسميا على المستوى الدولي منذ أن تم الإعلان عنها افتقرت إلى التجذر على المستوى الداخلى وبقيت بدون سلطة مباشرة، و لم تفلح في ترجيح المبدأ السياسي على العسكري .

إن الـــثورة عـــبارة عن برنامج وأعمال مضبوطة مدروسة مسبقا تعمل على فرضها ميدانيا بواسطة قيادة الحزب الذي خوله الشعب قيادة الكفـــاح المســـلح من اجل الحرية .هذه المهمة مالبثت تتقلص بدءا من انســـحاب لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج ، وإنشاء الحكومة المؤقتة لا حقـــا ، فانتقلـــت بذلـــك تلقائيا شؤون إدارة الثورة سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وبذلك برز نفوذ سلطة الجيش قوية والمتمثلة في بداية الأمر في الثلاثي المعروف بـــ (les3 B) إن جبهة التحرير الوطني لم يعد لها وجـــود كحـــزب بالمعني المتعارف عليه والمذكور أعلاه منذ عام 1958 وتحديـــدا مـــنذ الإعلان عن الحكومة المؤقتة ذلك أن السلطة السياسية ، وقيادة الشعب لمقاومة الاستعمار لم يعد لهما من فاصل، فالتداخل أصبح قائمـــا، ومن الصعب إقامة أي تمييز في شأنهما وأصبحت الحكومة المؤقتة والمجلـــس الوطـــني للثورة اختصاصا نظريا ويكاد يكون رمزيا مقارنة مع

الســلطة الــتي يتمتع بها المجاهدون، والمناضلون الناشطون داخل التراب الوطني.

ومع ذلك بقيت الدولة المؤقتة رمزا للكيان الوطني مالبثت سلطتها في الــرقابة، والــتحكم فيما يجرى في الداخل أن ينتقل إلى الولايات التي تــرجح الجانب العسكري على الجانب السياسي لعدة اعتبارات ميدانية، وأصبحت سلطة فعلية .

إن محاولــة نقل الحكومة المؤقتة إلى الداخل كمحاولة لاسترجاع نفوذهـــا وسلطتها في حل المشاكل التي كانت قائمة ومتراكمة منذ مدة، فالعودة إلى الوطن لم يسعف الحكومة في حد ذاتها إذ القرار لم يكن مبنيا عن رغبة نابعة من داخل الوطن بل كان نتيجة للتآزر بين الجيوش المرابطة عــلى الناحية الغربية وعلى الناحية الشرقية، وبعبارة أخرى إن الحكومة المؤقــتة كانت تفتقد إلى حزب وطني يساندها، ويمنحها الطابع الشرعي، يضاف إلى ذلك الانقسام داخل الحكومة المؤقتة نفسها .

وقــد ظهرت أثار هذا الواقع، وما يخفيه من طموح خفي للظفر بدور البطل الثوري، وبدأ الصراع على السلطة خفيا ثم صار جهارا نهارا هذا هو المأزق الذي أعقب تاريخ الإعلان عن الاستقلال والذي كاد أن يتسبب في حرب أهلية في صائفة عام 1962.

الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة بطرابلس:

انعقــد اجــتماع المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) أواخر شهر ديسمبر عام 1958 الى يوم 18 جانفي 1959 بمدينة طرابلس .

وكان من نقاط الخلاف التي تبرز لأول مرة وتضاف الى ماسبقها من نقاط خلاف طرحه بن يوسف بن خدة زعيم المركزيين بشأن

البرنامج الثوري الذي يجب أن يقوم على التوجيهات الاشتراكية، وكذلك جماعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان يتباهى بهم كريم بلقاسم وأحاط نفسه بهم وكذلك العمل على تعيين أعضاء حكومة جدد، وأحاط نفسه بهم .

أما هواري بومدين فاقترح استحداث منصب قائد الأركان العامة للجيش ،ولجنة وزارية للحرب (CIG) ضمن الحكومة المؤقتة وقد كان الرأي متوجها الى إبقاء فرحات عباس في منصبه كرئيس حكومة لما يتصف به من مواصفات القائد السياسي المعتدل والذي بإمكانه تدعيم مسار فتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. وفاز هواري بومدين بقيادة الأركان العامة نظرا إلى فشل كريم بلقاسم في إيصال الأسلحة إلى الداخل وهو الأمر الذي لا ينكره، وبالخصوص بعد فشل أحد مقربيه في تنظيم قاعدة الشرق (COM) التي سبقت الإشارة إليها .

وقد صادق الاجتماع على عدة لوائح تتمثل في:

— تفعيل الإدارة الحكومية في إطار جديد أكثر تركيزا.

— تبني تقرير المصير الذي قبلته الحكومة المؤقتة.

— عدم غلق باب التفاهم مع فرنسا من أجل الوصول الى حل سلمي وبعد ذلك بحوالي سنة تدعمت الثورة بمظاهرات ديسمبر عام 1960 التي نظمها الشعب الجزائري في معظم المدن الجزائرية تأييدا للثورة وجبهة التحرير الوطني وكرد حاسم على المستوطنين الفرنسيين، ومناورة الجنرال ديغول، القاضية بعزل جبهة التحرير الوطني وبخلق قوة ثالثة أطلق عليها ((الجزائر الجزائرية)).

جاءت هذه المظاهرات كجرعة اكسجان شدت من أزر الثورة التي قلّ نفوذها في المدن عام 1959،1960 فظن الفرنسيون أن نفوذ جبهة

التحرير الوطني قد إنهار، وان السكان أصبحوا لا يثقون فيها، وإذا بالمدن تهز وتحت انظار ومسمع ديغول، والسيل الجارف من أبناء الشعب يكتسح الشوارع مناديا بسقوط الإستعمار، وحياة الثورة وجبهة التحرير الوطني ،لقد أسرعت هذه المظاهرات من تغيير السياسة الفرنسية، وقربت من الاختيار الأسلم والى الدخول في المفاوضات الأخيرة القائمة على أساس الاعتراف بالسيادة الكاملة عل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء والتي انتهت إلى الحل الصحيح والمتمثل في الاستقلال التام مع مطلع شهر عام 1962.

الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة بطرابلس من 09 الى 27 أوت 1961

انعقـــد المجلـس الوطـــني للثورة بطرابلــس للنظـــر في العراقيل الــتي مافتئت السلطـــة تتعمدهـــا منذ أن نطق ديغول بحق تقرير المصير عام 1959.

وقـــد جرت مفاوضات (لوغران بين 20،28 جوليت 1961) على وقع خلاف جديد بين الحكومة المؤقتة التي يرأسها فرحات عباس، وقائد الأركان العامة هواري بومدين، بسبب قضية الطيار الفرنسي الذي اسقط طائـــرته جـــيش التحرير الوطني في جوان 1961 على التراب التونسي، والـــذي بقـــي أسيرا عند جيش الحدود، فأدى ذلك إلى تأزم الوضع وما كـــان من بومدين، إلاّ أن تخلى عن فرحات عباس، وأرسل بعبد العزيز بوتفلـــيقة إلى فرنســـا لملاقـــاة محمد بوضياف وطلب منه مساندة قيادة الأركان في خلافاتها مع الحكومة المؤقتة وهو المسعى الذي لم يتحقق وبعد عودته الى تونس أخبره بأنه قد تحدث مطولا مع بن بلة فوجده قريبا من

الطروحات الاشتراكية والعربية الإسلامية التي يعمل بومدين من اجلها ، والمناهضة للتوجهات البرجوازية.

قد وْجد المركزيون الفرصة المواتية في الاختلافات الناشبة بين قيادة الأركان وبين الحكومة المؤقتة، فشرع ابن يوسف بن خدة زعيم المركزيين في شن حملة موازية على فرحات عباس وكانت انتقادات لاذعة من طرف قايد أحمد، وعلي منجلي المحسوبين على قيادة الأركان من المفاوضيين في إيفيان، واعتبروا أن الأمر يسير نحو ((تصفية الجزائر)) وبعد مناقشات تم الإتفاق على مواصلة المفاوضات وتجديد الثقة في كريم بلقاسم كرئيس للوفد مع طرح موضوع الرجوع الى مرجعية أول نوفمبر.

وتم الإتفاق على إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة بعد أن تم استبعاد منها من كان متساهلا في القضايا المبدئية وأسندت الى ابن يوسف بن خدة باقتراح من بوصوف الذي وجد فيه تشددا في المواقف الثورية، وميولا اشتراكية واضحة، فنال بذلك ثقة الجميع، وقد اهم أنصار فرحات عباس بأن هذا الأخير كان ضحية مؤامرات دبرت له من المركز يين الذين مازالوا على اختلافاهم القديمة معه، وانه لم يتساهل في قضية، الصحراء كما يزعم المركزيونّ الذين يقصدهم وهم ((ابن يوسف بن خدة ــ سعيد دحلب ــ أمحمد يزيد ــ عبد الحميد مهري)).

وفي الــــبلاغ النهائي للمؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية مجّـــد المجلس الوطني الشعب وكل ضحايا القضية الوطنية كما حيّ جيش الـــتحرير الوطني البطل، وكل المواطنيين الموجودين في السجون ومراكز الــــتجمع والمحتشــــدات الاستعمارية، في ميدان الكفاح المسلح أقر المجلس تعزيـــزه وتعبيــــئة الجماهير، وفي الميدان الخارجي العمل على تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز.

وعلى المستوى الداخلي ضبط المجلس الوطني المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي تعبر عنه جبهة التحرير وعن مطامحه بوصفها قائدة الشعب، تتمثل هذه المطامح في بناء دولة قوية ، وبناء اقتصاد في خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافي، وتعرّض البلاغ أيضا إلى علاقة الثورة بالمحيط الدولي مغاربيا، وعربيا، وإفريقيا، وبالموقف الثابت والمؤازرة لحركات التحرر التي تقودها الشعوب المضطهدة، وأشاد من جهة أخرى بأهمية المساندة المادية والسياسية من البلدان الاشتراكية، وأكد على مبدأ التفاوض القائم على أساس السلامة الترابية للجزائر بما فيها الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري وقد درس المجلس أيضا موضوع تنظيم أجهزة الثورة الجزائرية على ضوء التجارب التي مرت بها منذ أول نوفمبر 1954 وقرر تركيز وتنسيق الأجهزة المسيرة.

أما العقبات التي اعترضت محادثات إيفيان بشوطيها الأول والثاني والتي سبقت توقيع المعاهدة فيمكن ذكر بعض جوانبها وملابساتها باختصار على النحو التالي:

كانت محادثات (مولان) التي عقبت اعتراف (ديغول) بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير عبارة عن لقاء خاطف لم تحضر شروطه إذ أرسلت الحكومة المؤقتة وفدا متكونا من شخصين للشروع في مفاوضات أوليّة وتحضير لقاء بين فرحات عباس والجنرال ديغول بتاريخ 20/06/ 1960 فرفضت باريس الاستجابة، وأعلن كل واحد من جهته عن فشل المفاوضات.

انقطع الاتصال بين الطرفين حتى بداية عام 1961 حيث أعلنت الحكومة المؤقتة عن استعدادها للبدء في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول شروط استفتاء حرّ للشعب الجزائري، وبتاريخ: 20 ماي 1961

وبعد ثلاثة أسابيع من المحادثات أوقف الجانب الفرنسي هذه المحادثات بتاريخ: 13 جوان 1961 لتمارس مناورات بشأن فصل الصحراء عن الشمال الأمر الذي رفضته قيادة الجبهة بصفة مطلقة... واستؤنفت بعد ذلك المحادثات في شهر جوليت في " لوقران " لتتوقف من جديد، وبتاريخ 5 سبتمبر 1961 اعترف الجنرال ديغول بالصيغة الجزائرية للصحراء، واعترف بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب، واستؤنفت المحادثات أخيرا بصفة رسمية بتاريخ: 07 مارس 1962 بإيفيان بعد أن سبقتها محادثات واتصالات سرية لتطويق جوانب الاختلاف، وقد انتهت هذه المحادثات بتاريخ: 18 مارس من نفس العام واضعة حدّا للحرب، وبموجبها التزم جيش التحرير الوطني بوقف إطلاق النار ابتداءً من منتصف نهار 19 مارس 1962.

وبمقتضـــى اتفاقيـــة إيفيان أجـــري استفتاء عام للشعب الجزائري في الفاتـــح جويليـــة وبتاريـــخ: 1962/07/03 أعلن عن استقلال الجزائر رسميّا.

وبذلك تكون ثورة التّحرير قد دامت 7 سنوات و 4 أشهر، و 19 يوما لدى وقف إطلاق النار.

وسبع سنوات وثمانية أشهر وخمسة أيام لدى الاعلان الرسمي عن الاستقلال ..

الاجتماع الخامس للمجلس الوطني بطرابلس (من 22 إلى 27 فيفري 1962):

التأم أعضاء مجلس الثورة الجزائرية في اجتماع طارئ بمدينة طرابلس للنظر في مسودة الاتفاق قبل إمضائها من الوفد المفاوض في

إيفيان بسويسرا، فتناولوا بالدراسة مختلف جوانب الاتفاق، والنتائج المتحصل عليها، وأهدافها، وفي نهاية المطاف توصلوا إلى تحديد الإطار العام الذي يجب أن تستمرّ فيه المفاوضات وسيرها، والأهداف التي يجب أن تحققها، وابقوا على الحكومة المؤقتة لمواصلة تلك المفاوضات، فاستؤنفت من جديد بإيفيان في أوائل شهر مارس لتنتهي بتوقيع إيقاف إطلاق النار مساءا يوم 18 مارس 1962 ليبدأ تنفيذه مع منتصف نهار يوم 19 مارس 1962 كما مرّ بنا..

خامســـــا

برنامج مؤتمر طرابلس
(ماي، جوان 1962)

انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس للنظر في نتائج الاتفاقية الموقعة بإيفيان، وشارك في هذا الاجتماع الوزراء الذين كانوا معتقلين بفرنسا.

وقد نقل القادة التاريخيون خلافاهم السابقة إلى المؤتمر السادس وحدث أن تَمَحْوَرَ الخلاف بين أعضاء المجلس وتجسد في كتلتين مختلفتين بأطروحاهما، ومرجعياهما التاريخية ولم يفلح الاجتماع في تقريب وجهات النظر المبنية على توجهات إيديولوجية كان أبرزها الميولات التي تتمحور حول القومية العربية، والميولات المتجهة نحو الارتباط والتعاون الاقتصادي مع فرنسا في إطار سياسة مغاربية، وتزعّم الطرح الأول كلا من أحمد بن بلة وخيذر أحمد في حين تكتّل البقية نحو جاذبية الطرح الثاني لسبب أو آخر، وحينها لم يخف ابن بلّة نيته في الإطاحة بالحكومة المؤقتة حيث التف من حوله كثير من المساندين لاحقا وفي مقدمتهم فرحات عباس الذي قام بحملة لإقناع المناهضين لجماعة ابن بلة بالشرق الجزائري...

أمـــا مشـــروع ميثاق طرابلس كوثيقة عمل فقد حظيت دراسة وإعدادًا مركزين، وأعدت قبل المؤتمر بالحمامات في تونس لتكون جاهزة للإثراء والمصادقة تناولت هذه الوثيقة توجه الجزائر بعد الاستقلال، وهي

الوثـــيقة التي أطلق عليها (ميثاق طرابلس أو برنامج طرابلس) فتناولت على وجه التحديد:

ــ تحديد طبيعة الثورة الجزائرية.

ــ وضـــع مشروع برنامج للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ورسم خطوط السياسة الخارجية.

ــ بناء الحزب.

لقـــد تناولـــت وثيقة طرابلس النقائص الإيديولوجية لجبهة التحرير طيلة سنوات الثورة، وانعكاساها على بنية الجبهة.

أ ــ طبيعة الثورة الجزائرية:

تعـــرض الجانـــب المتعلق بالسيادة الوطنية إلى اتفاقية إيفيان التي خولـــت الشعب الجزائري بأنه سيدعى عند الاستفتاء المصيري للموافقة على الحل الذي نصّت عليه الاتفاقية باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا.

كمـــا اعتبرت الوثيقة اتفاقية ايفيان نصرا سياسيّا لا مرَدَّ له منبثقُ عـــن المنطق الثوري المتواصل.. والذي يشكل الضمان الحقيقي لمستقبل البلاد.

تحـــت عنوان الجزائر على أبواب الاستقلال ذكرت وثيقة ميثاق طـــرابلس أن بعض الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية الفاشية اعتبرت اتفاقية إيفيان هزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل، ومن هذه الخليفة فإن الدوائر الاستعمارية وإن اعترفت بأن الجزائر أفلتت منهم إلا أنهـــم لم يقروا بالهزيمة ومن ثمة جاء الرهان على خلق " القوة الثالثة " والتي تمثل حلم الامبريالية الفرنسية، فهي ليست بالقوة الفرنسية المباشرة، وليست قوة جبهة التحرير أو القوة الثورية فيها، وإنما هي قوة برزت من

أحلام القوة الامبريالية، وتمثل العناصر المعتدلة في الجبهة والتي يجب أن تنتصر على الاتجاه الثوري، مما يسهل القيام بتجربة تعاون بين جبهة التحرير وفرنسا في إطار الامبريالية الجديدة، ثم تكون هذه التجربة فيما بعد أرضية صالحة تتلاقى فيها القوى غير الثورية، وقد كانت فرنسا مستعدة لتنفق على إنجاح هذه التجربة الميليارات حتى تخرج طبقة من الشخصيات ذات الطموح السياسي أو من الذين تكون عندهم همّ الربح من الحرب الاستعمارية.

هذه القوة التي تعمل فرنسا على إبرازها داخل الجبهة، وخارج الجهة كانت تحاول أن تستعين على تكوينها بغلطات ونقائص الثورة، وتعمل على قلب تيار الثورة إلى تيار مضاد للثورة وقد نصت إحدى الفقرات على هذا الإعداد بقولها:" إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في: 01 نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط، ولم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة ".

إن جبهة التحرير التي تمثل من حيث الفعل والواقع نزعة طلائعية كانت في بدايتها قد انفصلت إلى حدّ ما عن أساليب ومناهج ومفاهيم الأحزاب القديمة القائمة على الشرعية القانونية كما مرّ بنا، غير أن هذا الانفصال لا يمكن أن يكون سليما إلا إذا اقترن بجهد عظيم للتمييز الايديولوجي وبخطة طويلة المدى تكون في مستوى الأحداث المتلاحقة التي أثارها في المجتمع الجزائري، وفي نفس السياق وفي فقرة أخرى تقول إحدى فقرات ميثاق طرابلس:" إن تحديد أهدافنا بوضوح، وتحليل نقائصنا بدون شفقة، والتفطن لما لم نقم به من واجب والقضاء على عوامل الغموض في مطامحنا وأفكارنا، هي التي تمكن قوى الثورة للشعب

الجزائـــري المشـــتة اليوم مواجهة الخطر المضاد للثورة وجعل قوة الشعب الثورية قوة واعية منظمة."

ومـــن أدق إحدى الفقرات المعبرة عن المخاطر التي تترصد بالثورة والـــناتجة عن هفوات الماضي القول: ... أن هناك سلسلة من التفاوتات الخطـــيرة الـــتي نضجت عند الشعب ببطء بواسطة اتصاله بالواقع وبين إطارات حزبية في مختلف المستويات مما كوّن عندهم مفهوما للسلطة يقوم مقـــام المجهود النظري والايديولوجي الذي كان يجب أن يتحلوا به. أما العمل الايديولوجي نفسه الذي كان يجب أن يتحلوا به. الذي كان يجب أن يكون مستمرا ومتواصلا لا ينقطع، فقد تقلص إلى أبعاده التقنية البحتة وأصـــبح مجـــرد مفهوم للسلطة، وهذا الانحراف في المفاهيم تولدت عنه مفاهيم أخرى عن الثورة هي في الحقيقة مفاهيم مضادة للثورة."

إن هذا النقد الذي قامت به الجبهة لسلوكها وسياستها ومناهجها طـــيلة سنوات الثورة، ونقد ليس مصدره جبهة معارضة للحكم، وليس موجهـــا إلى فـــئة من المسؤولين دون الأخرى بل هو تحليل لواقع ذهني وســـلوك سياســـي ينطبق على جميع المسؤولين في الثورة على اختلاف مستوياتهم.

إن النقد الموجهة للذات كتربية سياسية ليس محاسبة سياسية كما قد يتبادر إلى الذهن وعلى العكس فالنقد الموجه للزّعامة السياسية أو كما سماه بـــ " الإقطاعية السياسية " فإن لها أتباعا محترفون، وهذا انحراف آخر استوطن في النفوس بسبب غياب كل تربية ديمقراطية عند المناضلين والمواطنين على السواء، ويضاف إلى ما ذكر بما يسمى آنذاك بظاهرة النّفسية البورجوازية الصغيرة المتنامية نتيجة الصرامة الايديولوجية في صلب جهة التحرير، ومن المخاطر التي نبّه لها ميثاق طرابلس (انقطاع

الدولة عن الحقيقة الوطنية) التي يدفع إلى وقوعها الفقر الايديولوجي والتربية الديمقراطية، إن الأمية السياسية وتفشيها في إطارات الدولة معناه غياب كل خط إيديولوجي يربط بقوة بين (الجزائر والجزائريين).

ويخلص الميثاق في هذا الشأن وبتحليل موضوعي دقيق إلى أن تجربة سبع سنوات ونصف من الحرب بدون إيديولوجية مدروسة، وبدون اتصال وثيق مع الحقيقة الوطنية والمجموع الشعبي لا يمكن أن تعطي حزبا ثوريا.

إن المبرر الوحيد لوجود حزب من الأحزاب هو ايديولوجيته، ووجود الحزب ينتهي عندما تنقصه هذه الايديولوجية.

والايديولوجية في حدّ ذاتها هي تجارب متعاقبة ودراسات مستمرة لا تتوقف، يقوم عليها مفكرون في مستوى عال في إطار خارطة البنية الاجتماعية بما فيها من تعقيدات اقتصادية، واجتماعية وثقافية، وتصادم بين العقول والأجيال والتراث الحضاري وما يتعرض له كل ذلك من رياح الثقافات والايديولوجيات والمصالح الأجنبية.

وتحت عنوان: " المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية" والتي خصّها بفصل منفصل، دعا ميثاق طرابلس إلى وجوب بذل المجهود في التحليل والتكوين، وإلى توجيه مضبوط وصارم واختيارات واضحة، ويوصي بتجنب الاقتباس من المشاريع والنظم الجاهزة دون الرجوع إلى الحقيقة الجزائرية المجسمة، مثلما ينبغي التحفظ من الوقوع في خطأ من يزعمون بأننا نستطيع الاستغناء عن الاستفادة من تجارب الآخرين أو من روافد الثورات الأخرى في عصرنا...

إن حقيقة النقص في التصور المستقبلي، والتوقع المضبوط لكيفية العمل الذي سنقوم به في مختلف الميادين، وصورة التنظيم الذي سنطبقه في

الاقتصاد الوطني، والثقافة والاجتماع هو ما يجب أن يتدارك حتى لا تبقى صيغ النقد واللوم تتكرر على عملنا السياسي الذي قمنا به دون تصوّر، وأن الحاجة أصبحت ماسة إلى الاستفادة من هذه التجربة التي أفضت في السنوات الأخيرة إلى شبه دمار وخراب ألّم بالحزب العتيد منذ أن دخلت البلاد في عهد التعددية الحزبية والسياسية، فغاب الجامع وغاب التّصور المستقبلي والتوقع المضبوط المدروس، وفرضت الأحداث المتعاقبة حلولها ودخلت البلاد كلها في دوامة شبه الحرب الأهلية وسيطر على العقول والنفوس هاجس اختفاء الدولة، وأصبحت الأولوية لإنقاذ البلاد من الضياع وما كاد الأمر يستقر والجزائر تتعافى من محنتها إلا بضياع سنوات من عمرها في إخماد نار الفتنة وضاع معها من طليعة أبناء هذه الأمة وخيرتها الكثير من الذين دافعوا على وجودها ووجوب استمرارها، وضاعت أموال الشعب في تخريب مؤسساته وهياكل اقتصاده الأساسية، ولتبقى هذه المرحلة السوداء من عمر الجزائر خالدة في الأذهان محفزة الهمم للبحث والدراسة والتحليل والتعليل والاستنتاج والاستخلاص..

إن مفهوم (الثورة) الذي أصبح يحتاج إلى توضيح واستعمال يتلاءم مع مرحلة الاستقلال والذي استعمل لما خلق له وفيما لم يخلق له منذ نداء نوفمبر كما مرّ بنا، أضفى عليه ميثاق طرابلس تحليلا وتفسيرا لكلمة الثورة، فإن هذه الكلمة ظلت تجند الجماهير الشعبية التي أعطتها بعفويتها الغريزية معنى يتجاوز معنى معركة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال فإنها يجب أن تمدد دون تأخير إلى الميدان الايديولوجي فإذا كانت في السابق الثورة من أجل الاستقلال والحرية فبعد الاستقلال يجب أن يكون الكفاح من أجل الثورة الديمقراطية الشعبية حسب تعليل ميثاق طرابلس إذن فمهمة الثورة بعد المعركة التحريرية المسلحة هي تمتين بنية الأمة وذلك

بإعادة لها كل قيمتها التي اغتصبها الاستعمار، والتي يجب أن تبني وتنظم من منظور عصري، بالقضاء على البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة على الذهنية الإقطاعية.

وقد استعملت وثيقة طرابلس كلمة الاشتراكية كاختيار من اختيارات جبهة التحرير كبديل للإلحاح على الطابع الشعبي للثورة الجزائرية، وعلى العدالة الاجتماعية التي يجب تحقيقها في نظام الجزائر المستقلة.

وفي تحديد معناها ومحتواها تضاربت الآراء بمناسبة مناقشتها بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، فمنهم من يرى بأن الاشتراكية لا تختلف عن الشيوعية، وفيهم من يرى أن تطبيق الاشتراكية الإسلامية هو المطلوب ويكفي تطبيق تعاليم الإسلام، ورأي ثالث يرى أن الاشتراكية في الجزائر يجب أن تطبق على أساس الاشتراكية العلمية الخ...

إن ميول الحركة لوطنية إلى التطبيق الاشتراكي لم يكن غائبا غير أن الذي لم يفصح به هو استعمال اللفظ نفسه،فهي التي كانت تنادي منذ نضالها السياسي بضرورة إعادة الأرض إلى الفلاحين الذين اغتصبت منهم عند حرب الاحتلال وبعدها، وكان التنديد واضحا بالقوى الاستعمارية وبالإمبريالية، إذا كانت الحركة الوطنية منذ نضالاتها تبني كثيرا من المقولات الاشتراكية كأفكار واتجاه وكأداة للتحليل ومنهج في البحث وفي التطبيقات السياسية والتنظيم الثوري، دون أن تطلق على شيء من ذلك اسم الاشتراكية وربما خوفا من الدعاية الفرنسية من أن تلصق بالحركة التحريرية تهمة الشيوعية وما ينجر عن ذلك فان ذلك لا اختلاف... وكذلك لعدم مصادمة أيّ قوة من قوى الشعب المجند في

معركة التحرير لذلك كان من المنطقي أن تبرز كلمة الاشتراكية في نص رسمي بعد نهاية المعركة المسلحة وتحقيق الاستقلال.

إن القيمة التي أضفاها برنامج طرابلس على الحياة السياسية الجديدة للجزائر المستقلة القائمة على التحليل العلمي المتبصر للواقع الاجتماعي الجديد والذي يمثل انقلابا هاما في البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، مما يستوجب معه إقامة نظام سياسي جديد كل الجدّة، وهذا بدوره يتطلب خلق فكر سياسي جديد، تحت عنـــوان (تحويل حزب سياسي) ذلك ما توخاه بأمانة برنامج طرابلس في شأن الحزب تحت عنوان ملحق خاص بالحزب.

وفي إشارة للوضع التنظيمي الذي يتطلبه الوضع الاجتماعي والسياسي الجديد، فيجب أن يكون جديدا في المفهوم التاريخي بالخطابة، والحماسة، والتي سماه ميثاق طرابلس " بغلبة النـــزعة الأخلاقية " وهي نزعة الفكر المثالي والصبياني التي تتمثل في تغيير وحل مشكلات المجتمع باستغلال القيم الأخلاقية وحدهـــــا، (...إن في ذلك تصورا مخطئا ومشوشا للعمل الثوري في مرحلة البناء، إن غلبة الترعة الأخلاقية التي يدعو البعض إليها بمحض إرادهم هي العذر السهل للعجز عن التأثير في الواقع الاجتماعي وتنظيمه تنظيما إيجابيا، فلن يقتصر المجهود الثوري على نوايا حسنة مهما كانت صراحتها بل أنه يتعين استعمال المواد الموضوعية بوجه خاص، إن القيم الأخلاقية الفردية وإن كانت محترمة وضرورية لا يمكن أن تكون قاطعة حاسمة في بناء المجتمع فالمسيرة الصحيحة لهذا المجتمع هي التي تختلق شروط تطورها الجماعي...".

وكان محرّروا وثيقة ميثاق طرابلس على بيّنة وتقدير لما ستؤول إليه أوضاع المجتمع الجزائري على مسافة عدة سنوات والتي نعتقد أنها لم تظهر

إلا مع بداية الثمانينات، إن الانقلاب الجذري الذي أحدثته الثورة المباركة في حياة المجتمع منذ الاستقلال، وما خلّفته معركة التحرير من مآسي اجتماعية عائلية، وما ترتب لاحقا عن مجهود التنمية المادية وعدم توازنها بين الريف والمدينة من نزوح ريفي فوضوي نحو المدن، وما خلقه الاستعمار، ومن قبله عصر الانحطاط من تخلف ثقافي، كان جديرا بأن يفعل فعلته وتنجر عليه سلوكات وإفرازات هي أوضاع جديدة من التغيير في البنية الاجتماعية والذّهنية وفي التقاليد الحياتية من انقلاب وتغيير لا يمكن أن يحدث دون أن يتسبب في جرّ المجتمع إلى أوضاع أخلاقية جديدة هي أقرب إلى " اللا أخلاقية " وإلى شبه دمار معنوي لا يختلف (وإن كان أكثر خفاء وعمقا) عن الدمار المادي في أريافنا وقرانا وأحيائنا الشعبية.

إن التهاون بالجانب الأخلاقي الذي ظهرت افرازاته منذ عام 1980 مضاف إليه نتائج التّصادم مع أمراض الحضارة الأجنبية الزاحفة على المجتمعات المختلفة بصفة عامة، وإلى الاستخفاف والتقاعس من طرف الإطارات المركزية والسياسية بالجانب الأخلاقي والتأخر الملحوظ في العناية به والشروع في معالجته كظاهرة وحتمية لا مفر منها، إلى الاكتفاء بشن حملات من حين إلى آخر لما أصبح يسمى بـ " الآفات الاجتماعية " أو الأمراض الاجتماعية لم يأت بالعلاج الشافي لمختلف هذه الانحرافات المدمّرة والمتمثلة في: " نهب أموال الدولة " " الفرار من بذل الجهد الشريف" و " التكالب على الربح غير المشروع " و " الرشوة " و " الجهوية " الخ...

إن هذه الأوبئة السامة على الثورة وبناء الدولة، وبعض الآفات الأخرى التي لم تذكر، استفحالها وعدم معالجتها في حينها قد أثر على المجهود الوطني وحجب قيّم ومثل ثورة نوفمبر القائمة على الفضيلة

والأخلاق، والتضحية، والوفاء، والإخلاص والتقاليد الشعبية، إن التقليد الأعمى الذي ظهر في السنوات الأخيرة والمفهوم السطحي لمظاهر التقدم، والفهم الخاطئ لبعض قيّم وتجارب الدول الأخرى وأصبح في الاعتقاد أن عالم القيم بجملته سواء منه ما كان لنا كمورث حضاري أصيل أو ما أخذناه من غيرنا من الحضارات الإنسانية الأخرى يعتبر من فرامل سرعة الالتحاق بالحضارة المزدهرة، وأصبحت كلمة الأخلاق، تدل على الرجعية والتأخر، والبدائية...

إن الاستخفاف بالقيم الأخلاقية من جهة وهجرها في الكثير من الحالات قد كرس استفحال الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في مرحلة التسعينات وأصبح المطلب الأخلاقي عاملا أساسيا في جانب من مشروعية التغيير الفوضوي الذي مسّ كل مرافق الدولة في بداية تلك العشرية أو ما أصبح يطلق عليه بالعشرية الحمراء.

إن عدم العناية بالجانب الأخلاقي في مرحلة بناء الدولة والعناية بالإنجازات المادية، فوّت على الثورة وعلى حزب جبهة التحرير مكسبا ثمينا كان سيحصن مسيرة البناء والتشييد من مخاطر كل هزة محتملة أو مصطنعة إن الاستخفاف بالقيم الأخلاقية استخفاف بالإنسان نفسه.

وفلسفيا تعتبر العناية بالمادة دعما وعناية (المادة في أحط معانيها) وهي من منظور بناء الدولة: هي المال، والمتعة، والانحدار إلى إرضاء الغرائز في حبّ التملك في كل شيء لما نحتاجه ولما لا نحتاجه من الضروري، والكمالي، وتمثل العناية المفرطة بالجانب الاقتصادي والبناء المادي، والاهتمام بالشركات، وتكدس الموظفين والإطارات في المكاتب حيث الكسب الوفير والجهد الأقل، والأبهة، والتباهي ذلك هو الانعكاس

لما يسمى بالعناية بالجانب المادي وانتقل المنظور نفسه إلى المنظومة التّربوية فأصبحت العلوم التقنية محل رعاية وتركيز وأهملنا الجانب التكويني للإنسان، وقد ظهرت الكثير من آثار هذا التوجه وانعكست في المدة الأخيرة على كل مرافق الحياة السياسية والاقتصادية، والثقافية، إن إعادة التوازن والقضاء على الخلل الماثل أمامنا وفي جميع مرافق نشاط حياتنا مطلب بل وجانب من مشروع المنظور الحزبي لمستقبل مجتمعنا.

ب ـــ السياسة الخارجية ومبادئ سياسة التنمية:

أقام برنامج طرابلس دعائم السياسة الخارجية على دعائم وركائز مستخلصة من تجربة الكفاح المسلح والتطورات الدولية المتلاحقة وتتمثل هذه الركائز في.

محاربة الاستعمار والإمبريالية:

أبـــرزت الوثـــيقة الظرف الدولي الذي من خلاله تستعد الجزائر لاســـترداد سياستها بميل واضح لميزان القوى الذي ما فتئ يتطور لصالح الشعوب المحبة للسلام على حساب الإمبريالية وسلطتها ..

كمـــا نبهت إلى استراتيجية الإمبريالية والى تغيير أساليبها وتليينها بـــنقل الســـلطة إلى طبقات بورجوازية أو بيروقراطية ضيقة تشاركها في استغلال شعوبها بصفة مقنعة،وهي بذلك تحاول تفكيك حركات التحرير والمحافظة على مصالحها الإقتصادية والإستراجية وأمام روح التضامن التي إســـتفاد منها الإستعمار الفرنسي من حكومات الدول الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص فإن ذلك لم يمنع تعاطف شعوبها وشعوب العالم مع القضـــية الجزائـــرية، وكذلك المساندة القوية من البلدان الإشتراكية التي

أوصى الميثاق بالعمل على تقوية العلاقات معها ، وكذا العمل على دعم التـيار الحـيادي الذي ساهمت الجزائر في تقوية صفوفه من اجل ترسيخ دعائم استقلال شعوبه .

فالسياسة الخارجية محكوم عليها أن تتوجه نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية .

دعم حركات النضال من أجل الوحدة:

يـنظر واضعو وثيقة برنامج طرابلس أن محاربة الإمبريالية سيغذي القـوى السياسية والاجتماعية في تحقيق الوحدة في المغرب العربي الكبير والعالم العربي وإفريقيا ... ذلك أن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تـاريخي يعكس حاجة تحرر الجماهير، وتتمثل مهمة حزب جبهة التحرير في المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير ، والوطن العربي وفي إفريقيا ......وعل المستوى الدولي فإن تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الإقتصادية المشتركة والسياسية الخارجية المبنية على التشاور والتضامن في محاربة الإمبريالية تساعد أيضا على الوحدة إذا كانت هذه الأهداف في نفس اتجاه مصالح الشعوب ...

دعم حركات التحرر:

إن انطلاقة حركات التحرر في افر يقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية مـن أجل نيل استقلالها، وعمل القوى الديمقراطية في البلدان الإمبريالية نفسها عامل من شانه تفكيك النظام الذي تقوم عليه الإمبريالية .

فالجزائر المستقلة تعمل على تقديم المساعدة الكاملة للشعوب التي تناضـل فعلا لتحرير بلادها ، فبالتضامن الفعّال ضد الاستعمار ستتمكن البلدان المستقلة من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة .

النضال من اجل تعزيز التعاون الدولي:

ينظر ميثاق طرابلس إلى مسألة التعاون الدولي بأنه أمر ضروري ويدخل في إطار حركية استعمال المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم والسلم العالميين ، وأن ذلك مرهون بتعبئة الجماهير ضد الإمبريالية .

كما يعتبر دعم الروابط مع بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات مع الدول الإشتراكية على أساس المساواة والإحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية ذلك سيمكن الجزائر ويعطيها القدرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح ، والتجارب النيووية ، وتصفية الأحلاف العسكرية ، والقواعد الأجنبية إن من أهداف الجزائر هو المساهمة في بناء عالم جديد...

*** وبالنسبة للمبادئ الاقتصادية والإجتماعية التي تسعى الجزائر المستقلة الى تحقيقها والتي اعتمدها ميثاق طرابلس فتتمثل على وجه الخصوص في :**

ـــ يمثل رفع المستوى المعاشى للشعب الجزائري تحديا يجب تحقيقه .

ـــ أن أساليب الليبرالية التقليدية لا تعمل على إجراء تغيير حقيقي في المجتمع.

ـــ أن لا يعهد الحزب بالمشاكل المطروحة في الميدان الإقتصادي والاجتماعي إلى البورجوازية الناشئة والمرتبطة بحكم طبيعة أنشطتها بدائرة الاقتصاد الإمبريالي، كما لا يُمكن أن تترك البلاد إقتصادها في أيدي الاحتكارات الأجنبية وتنتظر منها تنميته وتطويره في حين إعتبرت الوثيقة

المســـاعدة الأجنبية التي يتردد أصحابها لا تمثل إلا قوة إضافية في توظيف الأموال في الإستثمارات ، التي لا توفر لهم ربحا كبيرا.

1 ـ الإصلاح الزراعي:

يســـتهدف الإصــــلاح الزراعي تحقيق حلم الفلاحين الذين هبّوا لنصرة الثورة وقاموا ببسالة من أجل الأرض، والوطن، وأن المنطق يقضي الاستجابة لمصالحهم المادية والثقافية، وأن الإصلاح المرتغب يكون بالعمل بشعار (الأرض لمن يخدمها).

2 ـ تحديث الفلاحة:

إدخال الوسائل العصرية في الاستثمار الفلاحي، العمل على تحويل القطـــاع التقلــيدي، وتوحيد الضيعات الصغيرة، وزيادة حجم الإنتاج بتوزيع التقنيات الحديثة على أوسع نطاق وتنويع الزراعات ...الخ.

3 ـ المحافظة على الثورة العقارية:

تطلّـــب سُوء حالة الأراضي والتقلص المتواصل لمساحات الإنتاج وتخريـــب الغابات التدخل العاجل لإعادة تكوين الثروة العقارية، والتعبئة السريعة لليد العاملة العاطلة لاستصلاح الأراضي...

4 ـ تطوير المنشآت:

توجـــيه سياســـة الحزب إلى تأميم وسائل النقل، وتحسين وتجديد شـــبكات الطـــرق والسّكك الحديدية، إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية الخ..

5 ـ تأميم القروض والتجارة الخارجية:

تعتـــبر عملية تأميم شركات التأمين، والمصارف مهمة مستعجلة لتكون وسيلة ائتمان حقيقية وأداة مساومة مالية.

6 ـ تأميم الثروات المعدنية:

اعتبر برنامج طرابلس عملية تأميم الثروات المعدنية عملية طويلة الأمد.

7 ـ التصنيع:

استلزم أن تتوج سياسة التّصنيع بإنشاء صناعات قاعدية تكون قاعدة للتنمية الحقيقية وعملية تقدم الاقتصاد الفلاحي، وعلى الدولة أن تعمل على توسيع القطاع الحكومي الموجود في الجزائر.

8 ـ وفي الميدان الاجتماعي:

تُوَجَّـه الاهتمام إلى التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير والقضاء على البطالة، ومحاربة كل مظاهر البذخ وتبذير أموال الدولة والمصاريف الباهظة، وفي الميدان الثقافي العمل على تمكين الثقافة الوطنية من استرداد مكانتها، وبالعمل على التعريب التدريجي الممنهج والمدروس، وبتوسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم والقيام بجزأرة البرامج وتكييفها مع واقع البلاد.

في ميدان السكن، أوكلت إلى الحزب مهمة اتخاذ التدابير الملائمة والإجراءات المستعجلة لإسكان المواطنين الذين نكبتهم الحرب ومن آثار الحرب أن أصبح يتزاحم على أبواب المدن قرابة المليونين من الفلاحين، لذلك بات من المستعجل تنظيم إسكان هؤلاء، والشروع في البناء حسب مخطط مدروس.

كما تناول مشروع ميثاق طرابلس موضوع الصحة العمومية، وذلك بتأميم قطاع الطب، والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج في أقرب وقت ممكن.

وبالنسبة لمكانة المرأة، أكدت الوثيقة على مكانة المرأة وإشراكها في تسيير الشؤون العمومية وتنمية البلاد، وأوكلت إلى الحزب مسؤولية ترقية المرأة وترشيدها، وإزالة كل عوائق تطورها ومحاربة الأحكام المسبقة الاجتماعية والمعتقدات الرجعية، بل على الحزب أن يجعل من تطور المرأة واقعا ملموسا لا رجعة فيه ...الخ.

جـ ـ بناء الحزب:

أقر مؤتمر طرابلس في الشأن الحزبي تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي، اعتبارا لكون الجبهة أصبحت غير مؤهلة لما فيها من نقائص لضمان استمرارية الثورة كما مرّ بنا، ذلك أن أمر إصلاحها بات ضروريا، كما أن ميلاد جبهة التحرير في خضم الحرب التحريرية وما استلزم من جمع كل المجهودات الوطنية قد جمع بين صفوفها طاقات نضالية متنوعة تنتمي إلى اتجاهات وإيديولوجيات معروفة.

لقد أصبح تحويل الجبهة إلى حزب سياسي أمرًا ضروريًا وحتميًا لضمان مسيرة الثورة الزاحفة.

كما أن الحزب ليس تجمعا، لكنه تنظيما يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية.

وأن الوحدة الايديولوجية التي تجمع كل المناضلين قد تمّ تحقيقها على قاعدة العزيمة الثورية، والمساهمة الواعية الملتزمة بالنّهج والبرنامج الذي يضعه الحزب.

فالحزب هو طليعة القوى الثورية في البلاد يبعد عن صفوفه كل تواجد إيديولوجي مخالف.

أما عملية تسجيل المناضلين فيجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة، لأن فاعلية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجرد أفراده.

أمـــا أهداف الحزب فهي تلك التطلعات العميقة للجماهير، وهذه الصـــفة يجـــب أن تنعكس على تكوينه الاجتماعي المتمثلة في الفلاحين والعمـــال، والشباب، والمثقفين الثوريين... وباعتبار الحزب كأداة للتعبير عـــن المتطلـــبات الجماهيرية يجب أن يعمل على قاعدة ديمقراطية تستلزم عمـــــلا سياسيا متواصلا داخل الحزب يجمع القاعدة بالقمة أين يتبلور الخـــط السياســـي للحزب ويكون مبنيّا على اقتراحات القاعدة النّضالية حيـــث يمـــارس المناضـــل حقه في إبداء الرأي وحق الانتقاد في الإطار النّظامي.

كما نص ميثاق طرابلس على وجوب التّكوين السياسي كشرط أساسي لتقوية الحزب ولضمان نجاح الثورة، إن تثقيف المناضل عملية طويلة الأمد يتم تحقيقها بكيفية مستمرة وبعمق، وبجميع إمكانيات الحزب المتاحة كتلقـــين النهج السيـــاسي، وبرنامـــج الحزب ونشرهـــا، بالإضافة إلى الممارسة اليومية، وتبادل الآراء، وأهم أداة أوردها وثيقة طرابلـــس في الشأن الحزبي، إلزام المناضل بأن يكون على إطلاع بالمشاكل الموجودة في حيّه ومقر سكناه، وبذلك يساعد الحزب على استمرارية اتصاله بالشعب، وتكوينه السياسي يسمح له بمتابعة ومسايرة التطور السياسي الوطني والدولي، وكذلك فهم معطيات الوسط الذي يعيش فيه.

نصت المادة الثانية من القانون الأساسي للحزب الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة بطرابلس على.

" إن هـــــدف جـــبهـــة التحريـــر الـــوطني هو بناء جمهورية جزائـــرية حـــرّة ديمقراطـــية واجتماعـــية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية."

أما المادة الرابعة فجاء نصّها كالتالي:

" إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد الاستقلال الوطني مهمتها التاريخية كقاعدة، ومنظم للأمة الجزائرية من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية".

الفصل الرابع
شمـــــس الحريـــــة

الفصل الرابع

شمـــــس الحريـــــة

في الوقت الذي أخذ فيه الشعب يحتفل في جو من الفرح والبهجة بأعياد الاستقلال والوحدة بعد أن تخلص من كابوس الاستعمار وظلامه الدامـــس اســـتيقظ مكرها على صراع بين ما يسمى في حينها بالسلطة النظرية (الحكومة المؤقتة) وبين السلطة الفعلية التي انبثقت كنتيجة للتآزر الحاصـــل بين الجيوش المسلحة المرابطة على حدود تونس والمغرب وبين أغلـــب الولايـــات الجزائـــرية والتي كانت تسمى بـــ (قيادة الأركان للجيش) وطفا إلى السطح الاتهام المتبادل بين الطرفين إما "بالفاشية" أو " اللاشرعية "، ووقع الانزلاق إلى عرض الخلاف على القاعدة النضالية التي كانـــت موحـــدة الصف ومدركة للخطر الذي يهدد البلاد، رغم تورع بعض الأطراف إلى توجيه نداء لحرب أهلية من أجل أهداف لا علاقة لها بـــأهداف الشعب وهي عبارة عن مغامرة لا تحمد عقباها لو تجسد ذلك النداء، وتعود جذور الخلاف إلى تشكيلة المكتب السياسي بمؤتمر طرابلس عندما أسندت مهمة القيادة المؤقتة لجهة التحرير الوطني وكذلك الأجواء التي تم الانتخاب فيها إذ صادق المجلس على قائمة أعضاء المكتب السياسي بـــ (33 صوتا بنعم) مقابل (3 صوتا بلا)، وامتناع كريم بلقاسم على التصويت، كانت تشكيلة المكتب السياسي تضم:

1 - الأعضاء الأحياء من لجنة التسعة باستثناء كريم بلقاسم وهم: أحمـــد بـــن بلـــة ــ محمد خيدر ــ رابح بيطاط ــ آيت أحمد ــ محمد بوضياف ــ بن علا الحاج ــ محمدي السعيد.

2 - كانت تمثل قائمة المكتب السياسي هزيمة للحكومة المؤقتة إذ لم يحظ حتى رئيسها ابن خدة بعضوية المكتب السياسي.

3 - رفـــض كل من: آيت أحمد وبوضياف المشاركة في المكتب السياســـي وعلى إثر هذه النتيجة غادر إبن يوسف بن خدة طرابلس ليلة السادس جوان دون أن يخبر أحدا من مكتب المجلس الوطني للثورة أو من أعضـــاء حكومته، وأقدم بتاريخ 30 جوان 1962 على اتخاذ قرار يقضي بإقالـــة قـــيادة جيش التحرير التي كان على رأسها بومدين، متهما إياه بمحاولة اغتصاب السلطة الشرعية من الحكومة وفرض دكتاتورية عسكرية ومـــن جهتها اعتبرت قيادة الجيش ذلك القرار تحدّ جديد لها، وقد وجد ابن بلة في هذا القرار ما يدعّم تحالفه مع قيادة الجيش ضد الحكومة المؤقتة التي أبدى نيته من قبل بإسقاطها.

تزامن تحرك الجيش المرابط بالجهة الغربية والجهة الشرقية ليدخل الجزائر بدعوة ابن بلة ممثلي الولايات للحضور إلى تلمسان للتشاور والاتصال من أجل عقد اجتماع كان جدول أعماله:

ــ إنشاء قيادة موحدة.

ــ قضية المكتب السياسي.

وبتاريـــخ 22 جويليـــة 1962 أعلـــن بن بلـــة عن طريـــق المذيـــاع عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة الحائزين على ثقة المجلس الوطني للثورة، كسلطة وطنية شرعية وجاء في البيان على الخصوص:

"قـــيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة بضمان قيادة البلاد وإعادة تكييف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني.

ــ بناء الدولة وتحضير المؤتمر الذي سيعقد في نهاية 1962.

ــ دعوة المواطنين الجزائريين، وكل الشعب الجزائري بدون استثناء للتّجند حول القيادة السياسية من أجل:

ــ توطيد استقلال الجزائر.

ــ قيام دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية البوليسية.

ــ الضـــمان لكـــل مواطن: الحرية الفردية، وحرية التعبير، والعدالة الاجتماعية.

ــ تفويـــت الفرصة على الإمبريالية الجديدة وأذنابها الذين يستغلون حماس الانتصار لتحقيق أغراضهم."

وبدخول المكتب السياسي إلى العاصمة يوم 02 أوت 1962، واستسلام الحكومـــة المؤقـــتة في اليوم الموالي انتهت أزمة السلطة التي عرفتها صائفة الاســـتقلال وأصبح يدير المكتب السياسي دفة الحكم من الناحية الرسمية، ومـــن الناحية الفعلية بقت الولاية الرابعة تتصرف في القوة المسلحة على مســـتوى العاصمة وفي بعض المؤسسات كالإذاعة، ولإنهاء هذه الفوضى وترتيب وضعية الجيوش، أصدر المكتب السياسي قرارا يهدف إلى توحيد الجيش بدمج قوات الولايات العسكرية الست مع جيش الحدود الشرقية، والغربية في جيش واحد يصبح يسمى (بالجيش الوطني الشعبي).

وهكـــذا بدأت أزمة السلطة بعد الاستقلال تنفرج، وساد منطق الحـــوار بـــدل منطق التّصادم والتقاتل، وبتاريخ 1962/09/20 أجريت انـــتخابات المجلس التأسيسي وأسندت رئاسته إلى فرحات عباس وبعدها بأسبوع تشكلت أول حكومة جزائرية في ظل الاستقلال، تولى فيها ابن

بلة رئاسة الوزراء بأغلبية 139 صوتا مقابل 23 صوتا وعيّن بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش.

وفي الشأن الحزبي كلف المكتب السياسي خيذر أحمد الأمين العام للحزب وبيطاط عضو المكتب السياسي ونائب رئيس مجلس الوزراء بالقيام بعمليات إنشاء هياكل الحزب في إطار تحويل الجبهة إلى حزب، وكان النّقاش منصبا في بداية الأمر على المقاييس اللازمة في المنخرطين وانتهى الأمر بفتح الباب أمام العناصر المؤمنة والملتزمة بالاختيار التقدمي المتفق عليه في برنامج طرابلس وكان ملخص النقاش يدور حول فكرة بناء حزب طلائعي، أو جماهيري....الخ.

ومع بداية سنة 1963 أصبحت الخارطة الحزبية على النحو الآتي:

ـ تقسيم الجزائر إلى: 15 اتحادية (محافظة).

ـ وصل عدد المناضلين إلى 135 ألف مناضل، و 120 ألف مشارك.

ـ عدد الخلايا بالنسبة للمناضلين بلغ: 10500 خلية، وبالنسبة للمشتركين 8500 خلية.

ـ عدد القسمات بلغ: 1310 قسمة.

وبدأ التهليل والترويج بعقد المؤتمر الذي كان يرى فيه البعض محطة هامة لتصفية ما تبقى عالقا من إشكالات في مؤتمر طرابلس، يضاف إليها مواضيع متعلقة بالتركيبة التي يجب أن يكون عليها الحزب، وشروط انعقاد المؤتمر، وعلاقة الحزب بباقي المؤسسات والمنظمات، وفي نفس الاتجاه عرفت بداية شهر أفريل انعقاد ندوة الإطارات بالجزائر العاصمة وكان جدول أعمالها يدور حول:

ـ دراسة الوضعية العامة للبلاد.

ـ دراسة الهيكل التنظيمي للحزب.

ـ دراسة قضايا التوجيه.

ـ دراسة الآفاق المستقبلية للمؤتمر المقبل لجبهة التحرير الوطني وكان خيذر يتسرع لعقد المؤتمر بل وقد ضبط له عدة تواريخ لم ينعقد خلالها، في حين كان يرى رئيس الحكومة وعضو المكتب السياسي أن شروط الانعقاد لم تستجمع بعد، وقد ترتب على هذا الاختلاف أن أقدم الأمين العام للحزب على تقديم استقالة بتاريخ: 16 أفريل 1963 مبررا ذلك: "بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي، وخاصة فيما يتصل بتحضير وعقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير قبل انقضاء فترة المجلس الحالي." ذلك هو السبب لطلب الاستقالة، وبتاريخ 17 أفريل عين أحمد بن بلة ليتولى نفس المهمات التي كان يشغلها الأمين العام السابق للحزب الذي استقال مختارًا بسبب عدم حصوله على موافقة المكتب السياسي لعقد مؤتمر الجبهة، وذكر في التصريحات اللاحقة بأنه كان مترددا في اتجاهه الاشتراكي، وأن الدولة تسير في اتجاه معاد للدين، وتنفرد باتخاذ إجراءات لا يوافق عليها الحزب ...الخ.

وما كان من أحمد بن بلة في رده بمناسبة قرارات مارس الشهيرة المتعلقة بالتسيير الذاتي أن قال: " إن السياسة التي أومن بها هي توزيع الأراضي على الفلاحين... فهناك مليون فلاح جزائري لا يجدون ما يأكلونه لذلك يجب أن يتم توزيع الأراضي على أساس اشتراكي.. ويجب أن يقوم الحزب من العناصر السليمة يستطيع أن يقود البلاد ويسيطر عليها."

ومنذ شهر أوت وبمناسبة اقتراب موعد وضع الدستور وانتهاء الفترة التأسيسية، تركز الاهتمام على التحضير لذلك إذ تركزت المناقشات

السياسية حول كيفية وضع الدستور، وما كان من رئيس المجلس التأسيسي (فرحات عباس) إلا أن قدم احتجاجه على الأسلوب المتبع في وضع الدستور نافيا بذلك حق مناضلي جبهة التحرير في مناقشة هذه الوثيقة، وكان يرى في أروقة الجمعية التأسيسية التي يرأسها المكان المفضل لهذه المناقشة ... وأردف غضبه واعتراضه هذا بتقديم استقالته من رئاسة الجمعية بتاريخ 14 أوت 1963.

وقبل هذا التاريخ كان قد وجه رسالة انتقد فيها التوجه الاشتراكي للجزائر، و سياسة ابن بلة، وكان رد المكتب السياسي على مزاعم فرحات عباس:" بأن الجبهة هي التي تضع الدستور وستقدمه إلى المجلس الذي سيقوم بدوره وبواجباته."

نظم الحزب على مستوى جهات الوطن عدّة تجمعات ومهرجانات لعرض مشروع الدستور على الجماهير قبل عرضه على المجلس التأسيسي الذي ناقشة وصادق عليه يوم 1963/08/28 بأغلبية 139 صوتا ضدّ 23 صوتا، وامتناع 08 نواب عن التصويت ووافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 8 سبتمبر وبتاريخ 1963/09/10 عقدت إطارات الحزب اجتماعا لها لترشيح رئيس الجمهورية تطبيقا للمادة 39 من الدستور المتعلقة بالسّلطة التنفيذية " تسند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية، وهو ينتخب لمدة خمس سنوات على طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعيينه من طرف الحزب."

وأعلن ابن بلة إثر ترشيحه بأن " لقب رئيس الجمهورية في نظري ليس أكثر من لقب مناضل في جبهة التحرير."

أما موقف بومدين بهذا الحدث فكان: " مناضلو الجبهة اختاروا قيادة بن بلة لأنه الرجل الجدير بهذا المنصب."

أما مكانة جبهة التحرير الدستورية لعام 1963 فتتمثل فيما يلي:

ـــ **المـــادة 23**: تنص " بأن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر".

ـــ **المـــادة 24**: " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة ".

ـــ **المـــادة 25**: " جـــبهة التحرير الوطني تشخص المطامح العميقة للجماهير وتهذبها وتنظمها وهي رائدها في تحقيق مطامحها).

ـــ **المادة 26**: جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الاشتراكية في الجزائر.

وإجمـــــــــالا:

لقـــد وجـــدت أول سلطة شرعية في الجزائر المستقلة نفسها أمام تركة ضخمة من المشاكل المتولدة عن الحرب التّحريرية.

فالجزائـــر من البلدان القليلة في إفريقيا التي تحصلت على استقلالها مع تغيير عميق في نظمها الاجتماعية.

لقد أدت حرب التحرير إلى خسائر بشرية ومادية ضخمة تحمّل الريف الجزائري ثقلها، ونتائجها القاسية مع تحطم البنى الاقتصادية والاجتماعية نتيجة سياسة القمع، والتهجير، والتجميع القسرى للسكان في المحتشدات داخل الأسلاك الشائكة، لقد ترتب على سياسة إفراغ القرى والأرياف من السكان من أجل محاصرة الثورة، أن أختار أغلب السكان عامل الهجرة كملاذ لقد أصبح المواطن في حاجة الى تأهيل نفسي نتيجة الحرب البسيكولوجية، وأساليب القمع وأن الحلول الجذرية أصبحت إلزامية، ذلك أن الحرب التّحريرية إذا كان قد طرحت المشكل

السياسي للجزائر وكان الهدف الأساسي هو الاستقلال والحرية، فإن استمرار الحرب وتضحيات الشعب الجزائري الضخمة تولدت عنها مطامح شعبية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن الإرث المزري المتمثل في:

التخلف الاقتصادي الفادح، كضعف الصناعة ومحدوديتها، والعدد الكبير للسكان العاملين في الفلاحة، ونقص العمل، والبطالة، والأمية، ومشكلة عدم ضمان التمدرس للتلاميذ لعدم وجود المعلمين..

ونظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بالمستعمر السابق، فإنه قد أصبح مفككا وأصيب بشلل من جرّاء ذهاب رؤساء المؤسسات والفنيين الفرنسيين.

كما زادت حدّة المشاكل الاجتماعية بعد ذهاب الأطباء الفرنسيين وتخريب بعض المنشآت الطبية والصحية.

تزايد نسبة البطالة بسبب توقف المؤسسات المهملة، مضافا إليها عامل الكساد الاقتصادي.

مضاعفة عدد المعوزين بزيادة أيتام، وأرامل الحرب التحريرية وتسريع الهجرة الريفية...الخ

كانت هذه الأوضاع وغيرها توجب:

_ إعادة تنشيط المؤسسات المهملة، والتغلب على الصعوبات الكبيرة من تمويل وإيجاد الإطار.

_ الإسراع في تكوين الإطارات الجزائرية والبحث على إعانة فنية أجنبية.

ـ إزالة التفاوتات الجهوية تدريجيا لتخفيف حدة الهجرة الريفية.

ـ تخصيص نصيب وافر من المدخول الوطني لتحسين حالة المعوزين.

ـ تشجيع الاستثمار الإنتاجي قدر المستطاع.

كل هذه التدابير والحلول المقترحة لا يمكن تنفيذها على الفور لذلك لم تظهر نتائجها الايجابية إلا مع مرور الزمن...

إن برنامج طرابلس الذي أقر مبدأ الحزب الواحد الذي يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير و ضمان مواصلة الثورة لصالح الطبقة الكادحة والتي تمثل الأغلبية الساحقة من الشعب عشية الاستقلال...أصبح يتحمل مسؤولية بناء الدولة برمتها...

أولا
المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني
(16 ـ 21 أفريل 1964)

كانت ضرورة عقد مؤتمر لجبهة التحرير مطلب كل المجاهدين والمناضلين، بل كان من اهتمامات المكتب السياسي بعد الاستقلال، إذ كانت ضرورة الحزم في الإشكالات التي لم يقع بشأنها إجماع في مؤتمر طرابلس، وكذا مدّ جبهة التحرير بهيكل نظامي بعد تحويلها إلى حزب كما مرّ بنا، وأنه نتيجة اختلاف وجهات الرأي بين أعضاء المكتب السياسي حول تاريخ انعقاد المؤتمر، أقر أحمد خيذر الأمين العام للحزب آنذاك على تقديم استقالته، ولعل أسباب التأجيل تعود إلى أولوية معالجة الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والشغور الذي كانت تعانيه مرافق ومؤسسات، الدولة والالتزام بتنفيذ بنود اتفاقية ايفيان فيما يخص المرحلة الانتقالية وضرورة وضع دستور، وانتخاب رئيس للجمهورية، أما مردّ ذلك إلى صراعات حول مراكز النفوذ في الحزب كما ذهبت إلى ذلك بعض الكتابات فهو افتراض ضعيف وسطحي.. وبنفس المنظار ونفس الزاوية ينظر البعض إلى تسرع احمد بن بلة إلى عقد المؤتمر بعد انتخابه رئيسا للجمهورية وقبلها كان من المعارضين لانعقاده، من أن ذلك مردّه إلى البحث على السند الأساسي في الحزب لتقوية مركز رئيس الجمهورية.. هل يكون الاعتماد على الجيش والعمل على تقويته وبالتالي يصبح الرئيس والأمين العام للحزب أسيرا له ؟ أم هل العمل على توحيد المعارضة السياسية في جبهة التحرير والاعتماد عليها كسند؟.

حجتهم أن ابن بلة كان يرى في جمع المعارضة واحتوائها ما يضمن له مواجهة تنامي وإزدياد نفوذ الجيش في الحياة السياسية الذي أصبح له دورٌ واضحٌ ومؤثّر قد لا تكون مسألة الاختيار بين هذا وذاك سببا للإسراع بوجوب انعقاد المؤتمر، بقدر ما كانت المعادلة المنوه بها مسألة واقع يجب التعامل معه واختيار أسلمه.

أما التحجج بأن ابن بلة قد وجه في نهاية عام 1963 بمناسبة التحضير للمؤتمر نداءً إلى المجاهدين داعيا إياهم إلى الالتفاف حول جبهة التحرير تحت شعار " دعوة كل الثوريين للانضمام إلى الثورة ".

تم تنصيب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر بتاريخ 17 نوفمبر 1963 تحت توجيه صرّح الأمين العام للحزب آنذاك أحمد بن بلة ".. من أجل مؤتمر سيمكننا من تعميق نظريتنا وتطبيقاتنا العملية تبعا لما كان نفكر القيام به وتبعا لمشاكل أثيرت والإنجازات التي حققناها وسيعالج المؤتمر مسالة أخرى وهي مسألة الأوضاع التي تمكننا من ضمان فعالية جميع المساعي النضالية." كل هذه الاعتبارات تُبعد عليه الشبهات التي وجهت إليه......

عكفت اللجنة على تحضير ميثاق عمل جديد بناء على تجربة سنتين من الاستقلال، وممارسة السلطة على أساس الخطوط الواردة في برنامج طرابلس، وهو الميثاق الذي سيطرح على المؤتمر للمصادقة عليه.

ومن الناحية الإيديولوجية طرح مجددا المحتوى الحزبي لجبهة التحرير وهو نفس السؤال الذي طرح بمناسبة تحويل الجبهة على حزب سياسي بإشراف خيدر محمد ورابح بيطاط.

أي هل نؤسس لحزب طلائعي أم لحزب جماهيري.؟

وقد تأكد الرأي الأول بوجوب خلق حزب طلائعي، وتنظيم الجماهير في منظمات جماهيرية تكون تحت إشراف الحزب وتمثل روافده.

لقد أبدت مختلف الشخصيات السياسية والتنظيمات من رغباتها في حضور المؤتمر، وتلى ذلك عقد مؤتمرات تمهيدية في الثلاثي الأول من عام 1964 نوقشت فيها مختلف الوثائق التي أعدت للمؤتمر.

أما مقاييس المشاركة في المؤتمر فكانت تستوجب الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني صراحة، ويشترط في المنتمى إلى الجبهة أن يكون ممن ساهم فعليا في حرب التحرير الوطني ومتمتعا بثقة الجماهير.

كما طرح إشكال بالنسبة لتمثيل عمال التسيير الذاتي الفلاحي والصناعي في المؤتمر الذي شارك مندوبون عنه رغم اعتراض البعض.

وشارك في المؤتمر أعضاء الحكومة المؤقتة، وأعضاء لجنة تحضير المؤتمر ومندوبو فيدراليات الحزب، وأعضاء المجلس الوطني وممثلو الجيش الوطني الشعبي، ومنذوبو المنظمات الوطنية...

انعقد المؤتمر بمدينة الجزائر يوم 16 أفريل 1964 تحت شعار " لا ثورة بالتفويض الكل بالشعب والكل من اجل الشعب "ترأس أشغال المؤتمر البشير بومعزة.

ومن أهم النقاط التي لم تتوحد بشأنها الآراء أثناء المناقشات:

ـ مسألة الميليشيات الشعبية التي كان ابن بلة متحمسا لها.

ـ مسألة الضباط الجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة فتوزعت الآراء حول هذا الشأن من قائل بإبعاد أولئك الضباط عن الجيش، ومن داعي إلى الاستفادة من خبرة هؤلاء الإطارات.

ــ أمـــا بالنســـبة لباقي المداخلات فتميزت بالتذكير بالمراحل التي قطعـــتها الـــثورة من اندلاعها في الفاتح من نوفمبر إلى ما يعرف بأزمة 1962، ونالت آفاق تجديد مستقبل الثورة، والتركيز على الوحدة الوطنية، والخط الاشتراكي للثورة، والاستقرار السياسي.

وبالنســـبة للصعاب التي تعانيها الجبهة والتي حدّت من فاعليتها عدم وجـــود لجـــنة مركزية، وغياب مذهب إيديولوجي يجمع بين المناضلين، وافـــتقار الحزب إلى الإطارات، ونقص التكوين السياسي، وقد تمخصت أشغال المؤتمر على النتائج التالية:

1 - ميثاق الجزائر:

يمـــثل ميثاق الجزائر أهم وثيقة سياسية إيديولوجية حددت الإطار النظري للبناء الاشتراكي محددا بالتفصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الموروثة، والتي تحققت في ظل السنتين من الاستقلال، إلى جانب ما حدّده من آفاق مستقبلية:

أ– من أجل ثورة اشتراكية:

أ ــ تحليل الحركة الوطنية.

ب ــ العمل المسلح والمقاومة الشعبية.

ج ــ الأســـــس العقائديـــة: تناول هذا الفصل الجزائر قبل الغزو الفرنســـي عام 1830 ومختلف صور البطولات والكفاح ضد أنواع الغزو الاســـتعماري، والتشـــكيل التّدريجي للقطر الجزائري، وتبلور شخصيته الوطنية وما تميزت به الدولة الجزائرية من أسطول بحري، وجيش، وجهاز إداري وقضائي وتبادل دبلوماسي مع الدول الأجنبية يمثل حجة دامغة ضد الآراء الـــتي تتشكك في وجود دولة جزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، أو

التضليل الوقح لبعض الآراء القائلة بالطابع الضروري للاستعمار و " قابلية الخضوع للاستعمار" لدى الشعب الجزائري وإن مثل هذه الآراء تمثل إرهابا فكريا واعتداء على كرامة الشعب الجزائري الذي كان بنفس درجة البلدان الأوروبية الأخرى وفي مستوى تطورها حينذاك، .بما تملكه الدولة الجزائرية من فرص التقدم لولا همجية الاستعمار الفرنسي الذي وضع حدّا لتطوّر إمكانيات هذه الدولة، وما ألحقه بها في ما بعد من تدمير وإبادة.

كما استعرض ميثاق الجزائر المقاومة المسلحة لدولة الأمير عبد القادر وباقي الثورات التي تلت والتي تعكس كلها إرادة النضال لدى الجماهير.

وتعرض إلى الحركة الوطنية في شكلها الحديث والتي اتخذت من السياسة ومن الكلمة سلاحها الجديد منذ نشأتها الأولى إلى عام 1954.

وبالنسبة للعمل المسلح والمقاومة الشعبية أبرزت الوثيقة الأجواء التي سبقت اندلاع ثورة نوفمبر المباركة، واللحظة الحاسمة التي أعلن فيها الزعماء إطلاق صوت الحق ذلك هو مطلع فجر الجزائر الجديد إنه الفاتح من نوفمبر 1954 وما عرفته الثورة من انتصارات وأحداث توجت بالاستقلال الوطني.

وفي الفصل الثالث من القسم الأول تعرض ميثاق الجزائر إلى الأسس العقائدية للثورة الجزائرية، وما يتميز به المجتمع من خصائص باعتباره بلدا عربيا إسلاميا، لا ينفي الإسهامات السابقة على الفتح العربي الإسلامي، وأن الانتماء العربي ليس قائما على مقياس عرقي، وأن الثورة مطالبة بإعطاء الوجه الحقيقي للإسلام باعتباره الحصن المنيع ضد هيمنة الاستعمار وبالنسبة لبنية واتجاه المجتمع الجزائري فإنها مرهونة بانتصار الاختيار الاشتراكي، فالثورة الاشتراكية تعمل لصالح الأغلبية الساحقة من

الفلاحين والعمال الذين يعيشون في بؤس والإسراع بالتحويل الجذري للمجتمع الاستعماري التقليدي، وأن التسيير الذاتي يعبر عن إدارة الفئات الكادحة في البلاد من أجل الصعود إلى المسرح السياسي الاقتصادي وفي أن تتشكل كقوة قيادية.

إن التحويل الاشتراكي يجب أن يستند على فكر سياسي واجتماعي مستمدا من قيمنا الخاصة مُغذى بالمبادئ العلمية ومحصن ضد المواقف الفكرية الخاطئة المبرزة لمفهوم جديد للثقافة قائم على القومية، والثورية، والعلمية.

فتنمية الفكر الاشتراكي لا تعتمد فقط على الإيمان الاشتراكي المجرد بل لا بد من ترسيخ نهائي للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاشتراكية.

وبالنسبة لأسس السياسة الخارجية ألحت الوثيقة على مرتكزين اثنين:

- تقدم القوى الاشتراكية والديمقراطية.
- التقلص المستمر لمنطقة النفوذ الإمبريالية.

ب- مشاكل المرحلة الانتقالية ومهام البناء:

تحت عنوان من الرأسمالية إلى الاشتراكية تعرضت الوثيقة إلى الجانب النظري لمفهوم الرأسمالية وخصائصها ومظاهر نموّها وازدهارها وانعكاسات ذلك على المجتمع، وكذلك المراحل التاريخية التي عرفها نموّ الرأسمالية والتي كان التركيز فيها على الجانب الاقتصادي لإبراز تناقضاته وانعكاساته المدمرة للاستقرار الإنساني والسلم العالمي، وكخلاصة لما سبق تنتهي الوثيقة إلى واقع حال الجزائر والذي لخصته في صبغتين:

الصيغة الأولى: تطابقت مع المرحلة الاستعمارية وعرفت الاستحواذ على وسائل الإنتاج والمبادلة واحتكارها من طرف الدخيل الأجنبي وكذلك تنظيم اقتصاد حقيقي يمثل تحت مظهر من التعقيد اقتصادا مصرفيا في أساسه.

الصيغة الثانية: وهي المتطابقة مع المرحلة الراهنة بدءا من عام 1962 إلى غاية انعقاد المؤتمر الثالث 1964.

أما بالنسبة للرأسمالية الوطنية حسب الوثيقة فإنها كانت تحتل مكانها داخل قطاعين اثنين من قطاعات الاقتصاد.

أ ــ الأملاك الزراعية الخاصة الكبيرة.

ب ــ المؤسسات التجارية الكبيرة.

ولاحظت الوثيقة أن إمكانية التأثير السياسي لنشاط الرأسمالية الوطنية لا يثير الخوف لمحدودية إمكانياتها، وعلى العكس من ذلك فحضور الرأسمالية الأجنبية في الجزائر يشكل تهديدا وخطورة يجب الاحتراز منها.

وبالنسبة للمرحلة الانتقالية فإنها تتميز بوجوب تهيئة المجتمع سياسيا للدخول في الاشتراكية على أساس إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وأيضا على أساس قواعد مادية واجتماعية الغاية منها إنماء القوى المنتجة إنماءً سريعا، وتحرير النشاط الخلاق للعمال الخ...

وبالنسبة للمهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، فأقامها ميثاق الجزائر على ثلاثة مبادئ أو أسس:

1 ــ وحدة السياسة ووحدة أداء بناء الاشتراكية.

2 ــ ضرورة تحسين استغلال الإمكانيات الموجودة، وفي نفس الوقت توسيع الطاقة الإنتاجية للبلاد.

3 ـ اختيار طرق التمويل والرعاية المتلائمة مع الخيار الاشتراكي ونتيجة لهذا فإن النقط المعالجة تبعا لهذه المبادئ الأساسية ستدرس في نطاق الأفاق التي تحددها المبادئ العامة.

ففي الميدان الفلاحي فالحالة مطبوعة بوجود قطاع حديث مسيرا ذاتيا، وأقلية من كبار وأواسط الملاكين، وجمهور كبير من الفلاحين الصغار، وعدم التوازن واضح أيضا بالنسبة للعناصر الضرورية للتسيير والإدارة، لذلك يتطلب الأمر تعزيز القطاع الاشتراكي بنظمه البنكية، فيجب أن يتحول القطاع الاشتراكي إلى قاطرة الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ..

بالنسبة للقطاع الفلاحي:

المطلوب هو تحقيق ثورة زراعية أكثر منها شيئا آخر وذلك بالتحام الوسائل المادية والإنسانية.

إن الإصلاح الزراعي المرتغب الذي أوردته الوثيقة يجب أن يراعي فيه طموح الفلاحين إلى ملكية الأراضي التي حرموا منها وقتا طويلا، وأحسن وسيلة للتملك هو الإطار التعاوني كمرحلة أولية والتدرج بها نحو أسلوب التسيير الذاتي.

التصنيع:

إن تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا في نظر محرري الوثيقة لا تفترض فقط توجيه وتغيير القطاع الصناعي الخاص تدريجيا ولكن إنشاء مؤسسات صناعية جديدة من طرف الدولة فيلزم إذا تحديد الشروط التي يجب أن تلهم عمل المخطط في اختيار المؤسسات الصناعية المطلوب إنشاؤها، كإنشاء أشغال جديدة بقدر ما يسمح به الدخل العام

للمؤسسات، توفير الاستهلاك الداخلي، وإقامة مركبات كفيلة بوضع قواعد التمركز للصناعة الثقيلة في الجزائر، والشراكة المختلطة يجب أن تحلل حسب المصالح الحقيقية المشتركة، وأن يكون التشارك مع رأس المال الأجنبي في حدود مناسبة الاستثمارات المتجاوزة إمكانيات التراكم الوطني..

التوزيع والتسويق:

يجب أن تقام هذه الشبكات لأنها منعدمة فهي ضرورية للتوزيع والتنسيق، وتنمية القطاع الاشتراكي في أقرب وقت ممكن.

النظام البنكي:

راعت وثيقة ميثاق الجزائر وجوب إنشاء مؤسسات قادرة على أن تضمن لمؤسسات القطاع الاشتراكي (الفلاحية منها والصناعية) التسهيلات المالية التي هي ضرورة لها، ذلك أن البنوك الخاصة التي كانت إحدى الوسائل الرئيسية لنشاط الاقتصاد الاستعماري ما زالت كلها قائمة في الجزائر المستقلة.

تنمية البنية التّحتية:

من شأنها أن تضمن الوصول إلى المناطق القاحلة، وعلى مساعدة هذه الأخيرة على التخلص من عزلتها، لذلك أوجب الميثاق على الحزب والحكومة من تكثيف مجهوداتهما في هذا الميدان.

تطور السياحة:

ربطت وثيقة الميثاق قطاع السياحة بالقطاع المنتج الذي له آثار على ميزان المدفوعات وعلى مشكلة التشغيل، ذلك أن تطور الصناعة التقليدية تمثل مورد مداخل لصالح المناطق الريفية والنهوض بقطاع السياحة يستلزم تطور الهياكل الأساسية.

تأميم المصادر المعدنية:

تتمثل استراتيجية الثورة الاشتراكية في إعطاء الأولوية لحاجات البلاد في استعمال المصادر المعدنية والطاقة يحدد تنميتها بشكل واسع، وأن تأميم هذه المصادر يشكل هدفا طويل المدى.

التخطيط:

ينظر ميثاق الجزائر إلى التخطيط في معركة التنمية والبناء الاشتراكي بأنه عصب كل نشاط وأن كل ازدهار اقتصادي متوقفا على التّخطيط وهذا الأخير مدعو إلى القضاء على التخلف المتراكم، وأن إساءة فهمه وعدم إقامته على أسس تنظيمية واقتصادية حقيقية يزيد من حدّة التخلف بالنسبة للبلاد الصناعية.

ـــ وبالنسبة لتحقيق مطامح الجماهير الشعبية.

يرى ميثاق الجزائر بأن مشاكل التشغيل والمستوى المعاشي تحتل مكانة أساسية في تنظيم المجتمع الاشتراكي، كما يؤكد ذلك شعار: " من كل حسب مقدرته، ولكل حسب عمله ".

إن بناء المجتمع الاشتراكي يستلزم أن يساهم كل أحد بعمله في تطوير البلاد، وفي بناء مجتمع أكثر إنسانية، وهي تستلزم أن يكون العمل المصدر الوحيد للموارد، وان تهدف هذه الموارد إلى تحقيق المساواة تدريجيا، وتمس مظاهر التحسين الاجتماعي قطاع الصحة العمومية، التعليم ومحاربة الأمية، الإسكان وإعادة البناء، رعاية فقدماء المجاهدين، اليتامى، أرامل الحرب، دور المرأة، الشباب، وموضوع الهجرة الخ...

ج – وسائـــــل البنـــــاء:

تمثلت وسائل البناء التي تناولها ميثاق الجزائر في القسم الثالث منه في:

أ ـــ الحزب والمنظمات الجماهيرية.

ب ـــ الدّولة.

الحـــــــزب:

لقـــد أقـــر برنامج طرابلس مبدأ الحزب الواحد الذي يستجيب لـــلإرادة العمـــيقة لـــلجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة.

إن طابع الحزب الطلائعي الذي كان محل اختيار، لا يمثل حالة لا تضيع لمجرد اكتسابها، فهو يستلزم جهدا متواصلا و إلا كان مهددا بالتفسخ، ومن تحاليل واضعي الوثيقة أن القدرة في مرحلة معينة من التاريخ على استخلاص تحليل سليم لنضال الشعب، وفتح آفاق التطور أمامه، لا تشكل شهادة نهاية للطهارة الثورية والفعلية والسياسية.

فعلى الحزب الطلائعي باستمرار كما ورد في الوثيقة أن يستشف ويدرك مغزى ما يولد ويتطور ليستخلص منه الدروس السياسية الضرورية وعليه أن تبقى منظمة حية وأن لا يتحول إلى جهاز جامد تخنق فيه الموت الحياة.

إن ظهور المطلب الاشتراكي على المسرح السياسي الجزائري أدى إلى انفصام متوقع، ذلك أن العناصر المناوئة لهذا التحول انسلخت تدريجيا من الحزب...الخ.

ومن المفاهيم التي نصّ عليها ميثاق الجزائر بالنسبة لمفهوم الحزب الطلائعي، أن يكون حزبا طلائعيا فعلا وثيق الصلة بالجماهير مستمدا كل

قوته من هذه الصلة، تحركه مستلزمات الثورة الاشتراكية والصلابة إزاء أعدائها.

ويحـــذر واضـــعو الميثاق، من بناء جهاز يكون المعبر عن مطامح الجماهير في البداية ثم ينطلق ليعيش حياة مستقلة فالحزب الثوري سيكون حـــزبا تُسيِّر فيه الأغلبية فعليا بدلا من أن تقتصر على تعيين القادة، وفيه تحدد مواقفها بمعرفة تامة لمشاكل هي مشاكلها، وفي متناولها بدلا من أن تبت خلال المؤتمرات في قضايا ظلت بعيدة عنها بقية الوقت.

أمـــا المنظمات الجماهيرية، فإن ضرورة تنظيم وتأطير كل الفئات الاجتماعية تشكل إحدى مشاغل كل المناضلين، ذلك أنه لا يمكن لحزب طلائعي أن يكتسب القدرة على تعبئة الجماهير وقيادها وتوجيهها إذا ما تقوقـــع على نفسه رافضا كل الفئات الاجتماعية الأخرى التي كانت لا تلعـــب دورا محـــركا في قـــيادة الثورة إلا أنها تشكل عاملا ذا اعتبار في البحث عن دعم الشعب لسياستها لذلك بات على الحزب أن يسهر على تعزيز وتنمية المنظمات الجماهيرية الضرورية لنجاح عمله.

كالاتحـــادات الفلاحـــية ــــ الشـــباب ــــ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات المكافحون والمعتقلون.

الدولـــــــة:

إن مفهـــوم الدولة الجزائرية في ظل ميثاق الجزائر يستدل عليه من خلال الدستور.

لقد استخلص الحزب الخطوط الكبرى للمبادئ التي تشكل قاعدة مؤسسات الدولة في الدستور المصادق عليه من طرف الشعب.

فالدولـــة ليست مجرد خضوع الأقلية للأغلبية، فهي جهاز يفرض باســـم مصالح الجماهير الكادحة قانونه عل أصحاب الامتيازات إن عدم

تدقيق العلاقة بين الحزب والدولة، أدت إلى خلق صعوبة في تنشيط ومراقبة الدولة من طرف الحزب، وأدت أيضا إلى انتقال سلطة الحزب السياسية إلى الدولة الخ..

إن سلطة الدولة هي انعكاس للإرادة الشعبية المفصح عنها بواسطة الانتخابات.

إن الشعب يمارس سيادته بواسطة ممثليه في المجلس الوطني الذي بصوت على القوانين ويراقب عمل الحكومة.

إن الدور الذي يلعبه الحزب في المجلس الوطني ينطلق من اختيار المرشحين إلى المجلس..

إن قطاع العدالة المورث عن الاستعمار يحتاج إلى إصلاحات عميقة في نصوصها وهياكلها ومكوناتها الاجتماعية والإنسانية، وكذا في مصادرها التي يجب أن تستقي من تراثنا وأن تكون مطابقة لمستلزمات الثورة الاشتراكية...

فالعدالة الاشتراكية في مفهوم ميثاق الجزائر يجب أن تشكل ضمانة إضافية لتطبيق الدستور الذي يشجب التعذيب وكل شكل من أشكال المساس البدني أو الأخلاقي ينتهك شمولية الكائن الإنساني. وأما الجيش الوطني الشعبي المتولد عن جيش التحرير الوطني هو إحدى مكونات الدولة التي تشكل إرثا استعماريا مثل باقي أدوات الدولة الأخرى.

إن الجيش الوطني الشعبي يمثل إحدى أدوات الدفاع عن الثورة ومكاسبها، فهو أداة في خدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل، والحزب مسؤول عن التوعية السياسية للجيش، ولابد أن تظهر الوجهة الاجتماعية للجيش في مهمات

التكوين المهني، ومساعدة سكان المناطق المعزولة، وفي مجهود التنمية وتجهيز البلاد بالبنية التحتية.الخ...

وفي الشأن الحزبي أورد ميثاق الجزائر في القسم الثاني ملحقا خاصا بالتنظيم الحزبي يحتوي على أربعين مادة.

تعرّضت المادتان الأولى، والمادة الثانية من النظام الداخلي للحزب بتعريف وماهية حزب جبهة التحرير الوطني على النحو الآتي:

المادة الأولى: " إن حزب جبهة التحرير الوطني هو المنظمة الطلائعية للشعب الجزائري ـ شعاره " الثورة من الشعب و إلى الشعب "منبثق من الشعب، فهو القوة التي تقوده وتوجهه إن هدفه هو تشييد مجتمع حيث تكون ملغاة جميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان أو بمعنى آخر تشييد مجتمع اشتراكي.

المادة الثانية: " إن حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته من الجماهير الفلاحية والجماهير العاملة ومن المثقفين الثوريين وهو قائد الشعب في المعركة من أجل الاستقلال التام والاشتراكية والديمقراطية ومن أجل السلم الذي هو مربوط بمقتضيات تحرير الشعوب."

ـ بالنسبة للهياكل التنظيمية:

نصت المادة (15) منه بقولها: " هذه هي هياكل تنظيم الحزب:

أ ـ بالنسبة لكل حيّ أو قرية، خلية، مجلس الخلية.

ب ـ بالنسبة للدائرة، مجلس القسمة، لجنة القسمة.

ج ـ بالنسبة للجهة، مجلس الفيدرالية، لجنة الفيدرالية.

بالنسبة لدور الحزب داخل الجيش الوطني الشعبي نصت المادة (24) منه على مايلي: " إن العمل السياسي للحزب داخل وحدات الجيش الوطني الشعبي الذي يتم بواسطة الهيئة السياسية للجيش، مراقبة مباشرة

من طرف المكتب السياسي، وطبع الجيش بالطابع السياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظروفه الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بالانضباط ووحدة القيادة."

أما المؤتمر طبقا لنص المادة (25) فهو الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني يجتمع في دورة عادية كل عامين، يتولى المصادقة على القوانين الأساسية وتعديلها، ويقوم بانتخاب الكاتب العام للحزب، وبانتخاب اللجنة المركزية بعد تحديد عددها..

أما اللجنة المركزية طبقا لنص المادة (29) فهي تمثل الجهاز الأعلى لحزب جبهة التحرير الوطني فيما بين انعقاد مؤتمرين.

طبقا لنص المادة (35) ينفذ المكتب السياسي ويطبق القرارات المتخذة من طرف اللجنة المركزية التي يعدّ مسئولا أمامها، ويسير حزب جبهة التحرير الوطني فيما بين انعقاد دورتين من دورات اللجنة المركزية.

" ينتخب المؤتمر الأمين العام (الكاتب العام) وعملا بنص المادة (36) يقترح على اللجنة المركزية أعضاء المكتب السياسي، كما يتولى تسيير نشاط المكتب السياسي وتنسيقه ومراقبته."

ومن مهام اللجنة المركزية استنادا إلى نص المادة (33) من النّظام الداخلي للحزب أن تتولى بمقتضى اقتراح من المكتب السياسي تعيين المناضلين المدعوين لأداء مهمة معينة، أو مسؤوليات حكومية أو برلمانية أو للاضطلاع بالمناصب الأساسية في الدولة.

2 - ملامح دولة ثورية في الأفق:

لقد ورثت أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال إرثا ثقيلا مسّ كل جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية:

فالنشاط الاقتصادي كان مشلولا، المعامل مغلقة أو مخربة، الحركة البحرية متوقفة، وحلقات التوزيع مقطوعة.

تدفـــق ســـكان الأريـــاف، والمجمعين نحو المدن، زادت البطالة خطورة.

كان تصدير رؤوس الموال كبيرا، وكان المقاولون يستغلون الحالة السياسية التي كانت غامضة لسحب رؤوس أموالهم وعدم تجديد سلعهم وتحويـــل مـــا يعادل ممتلكاتهم إلى فرنسا، وأزمة النّقد الحادة الناتجة عن توقيف الأوروبيين عن المدفوعات.

وكانت الدولة شبه متفرج فلا هي تقبض مستحقاتها ولاهي قادرة على وقف نزيف الموارد الآخذة في الانكماش.

برز التأثير السلبي للإطارات السياسية التي توقفت عن النشاط النضالي لتكدس نشاطها لمصالحها الخاصة، وصاحبتها ظاهرة فكرية تميزت بالبحث عن الربح والتمتع المادى. وكذا سير الإدارة الذي أصبحت تعرقله قواعد معقدة، ومنها الفوارق بين الإدارات، والمنافسات بين المصالح،وهناك عامل لا مفر منه ويتمثل في القوى المعادية للإشتراكية، الذي لايمكن القضاء عليه بجرة قلم أو بطريقة إجبارية، أو بتدابير إدارية ويبقى العدو الداخلي متربصا مادامت جذور النظام الرأسمالي قائمة، بالرغم من الإعتماد على العمال والفلاحين بصفة تلقائية.

ومن الصعوبات الموروثة أيضا:

انعدام وجود تقاليد الدولة في المجتمع الجزائري بسبب شكل السيطرة التي عرفتها البلاد ، والتي تختلف عما عرفه جيران الجزائر كذلك لم تعط الثورة مجهودات لإعداد إطارات موجهة بصفة منهجية تحسبا لاستقلال البلاد إذا ذاك كان المجهود مركزا بصفة أساسية على تحرير

البلاد أولا. ومن الإرث المفلس. أن بعض نواحي البلاد تكاد تكون محرومة من الإدارة.

إن الدولة الجديدة التي ستنضج وستتحسن، وستقوى في الدفاع عن مصالح العمال، والفلاحين في الكفاح ضد ذوي الإمتيازات ملزمة بل ويجب في ذات الوقت على مكافحة من يزعمون أن تشييد الدولة شرط مسبق للثورة إن الدولة الجزائرية الحديثة ملك للعمال ومن يتخذ الإشتراكية مذهبا وبفضل دور هذه الدولة وتجنيد الجماهير سيقضى على أعداء الإشتراكية .

ومن مهام الدولة الإشتراكية أيضا القضاء على الهوة التي تفصل الحاكم عن المحكوم، وإشراك المواطنين بأكثر قدر ممكن وخاصة المنتجين منهم في المهمات القيادية والتخطيطية، وبصفة استعجالية أعطيت الأهمية إلى الشروع في إعادة تنظيم الجماعات المحلية بإدماج لجان الإنعاش الإشتراكي في المجالس الشعبية البلدية ثم الشروع في انتخابات بلدية .

فرض رقابة صارمة إزاء هيئات الدولة، وكذلك تنصيب على مستوى المكتب السياسي هيئات مهمتها استلام كل المقترحات والانتقادات التي يوجهها المناضلون أو الشعب وذلك من شأنه التمكين من استصلاح الأغلاط والحد من تجاوزات السلطة والقضاء على التخريبات والعراقيل التي يكون مناضلون اشتراكيون مخلصون أحيانا ضحيتها ....

لقد حدد برنامج طرابلس الذي كان ميثاقا ولأول مرة في التاريخ القوى الإجتماعية التي تحدد طابع الثورة، كما أعطي إمكانية العناية بالجانب الإيديولوجي لتعميق مبادئ وأسس الثورة كما كان مرجعية

للمشاكل الوطنية والدولية، وقد أدى الشروع في تطبيقه إلى ظهور معطيات جديدة لم تؤخذ في الحسبان .

وقـــد كان ميثاق الجزائر إثراء واضحا لبرنامج طرابلس، وأعطى البرنامج الجديد أهداف النشاط الواعي للمناضلين وللجماهير الشغيلة، كما مكنها من طرق ووسائل تحقيقها كما سبقت الإشارة الى ذلك.

فالـــبرنامج المقترح ليس مذهبا جامدا بكيفية نهائية بل هو تحديد للخط العام، وإطار العمل الذي يجب إتباعه وقد إقتصر هذا البرنامج على.

1 ــ اقتصاد جديد

2 ــ دولة جديدة

3 ــ حزب جديد

لقد كان للمبادرة الشعبية والظروف الخاصة التي صاحبت الاستقلال أن شكلت وحددَت الأسلوب الذي يلبي مطامح الجماهير الكادحة ويتجاوب في الوقت نفسه مع الواقع عن الذي كان يجب أن يخفي في جزائر الاستقلال.هو استغلال الإنسان للإنسان، وكل العقليات الرجعية التي تصاحبه من: نهب، وسرقة، والبحث عن الإمتيازات، والربح ذلك هو الشرط الأساسي لثورة ما. فلا يكفي أن تكون من عمل الشعب لكن من اجل الشعب ولفائدته أيضا.

إن ماحققته الدولة الفتية غداة الإستقلال، والتدابير التي أملتها بصفة عامـــة الوضـــعية الحقيقـــية للبلاد ودون غض البصر عن تجارب البلدان الأخرى السائرة في نفس الطريق .

ــ إن قرار 23 أكتوبر 1962 ،الذي يلغي شراء وبيع وإيجار الأملاك الشاغرة.

– وقـــرار 18 مارس 1963 الذي يسجل عودة الأراضي التي تخلى عنها المعمرون الى التراث الوطني .

فمـــن الناحـــية الزمنـــية كل منهما مستقل عن الآخر، ومن حيث الموضوع يبدو أيضا أن كلا منها مستقل عن الآخر .

1- فالـــتدبير الأول يمـــنع تحويل الأملاك التي تخلى عنها الفرنسيون إلى الملاكـــين العقـــاريين الجزائـــريين الكبار، والى البرجوازية الوطنية ومستغلي الحرب .

إنـــه بعبارة أخرى يمنع طبقة أصحاب الإمتيازات هذه من أن تزداد غـــنى وأن توسع قاعدتها الاقتصادية وأن تدعم بالتالي قوتها السياسية، إنه يمكن من ذلك أن ينقلب ميزان القوى الذي كان لفائدة الطبقات الكادحة وقـــد عرفـــت بعض البلدان هذه التجربة إذ مكن الإستقلال الوطني لهذه الـــبلدان الـــناس الأكـــثر ثراء من مضاعفة ثرواتهم، ومن رشوة للرجال السياســـيين أو الموظفين والإستلاء على السلطة بطرق خفية وملتوية وهو المسعى الذي كان الإستعمار يخطط له ويعد له العدة عن طريق خلق قوة ثالثة كما مر بنا ، وقد يبقى ذلك حلم فرنسا الى أبد الآبدين...

2- أما التدبير الثاني فحطم جزئيا أحد أعمدة الإمبريالية والاستعمار الحديث وإنه يفتح الطريق الى تتويج مبادرة العمال الذين احتلوا المزارع والمعامل التي كانت تابعة لسادتهم القدامى، فضمنوا استمرار العمل والإنتاج. وجاءت قرارات 22 و 28 مارس فأعطت قاعدة شرعية وقانونية، وضمنت ظهور قطاع اشتراكي وسط إقتصاد كان قائما أسسا على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

كمـــا تغلبت الدولة الفتية على موسم الحرث وحملة الحصاد كأول تجربة ومسؤولية بعد الإستقلال في الوقت الذي كان الخوف والتشاؤم من الإنكسار سيد الموقف على لسان حتى تكهنات الغربيين الفرنسيين الذين مكثوا بالجزائر .

فكانوا يستبعدون حرث مليون هكتار، والمحافظة على الكروم وضمان وجود الخمور، والمحافظة على مستوى كاف من الإنتاج للحضر، وتجنب المجاعة، فكانت تكهنات مظلمة تصب كلها في النتيجة السلبية للتدهور الحتمي للزارعة في الجزائر بعد رحيل المعمرين (أمثال بورجون وكلان جيرمان) وعلى عكس التكهنات، تمكنت الجزائر المستقلة من حرث ثلاثة ملايين هكتار عوض مليون هكتار، والإنتاج لم ينخفض الى نسبة ثلاثين أو أربعين في المائة كما كان يتكهن بذلك الخبراء ، بل قد تضاعف بفضل فصل ممطر، وبفضل ديناميكية ووعي الجماهير الكادحة والفلاحين الصغار، لقد كانت السنة الأولى من الإستقلال سنة إزدهار وخير عميم ولم تكن سنة بؤس، وذلك بفضل مجهود الجميع، والتطوع وإعانة سكان المدن إلى العمال الزراعيين، كعمال الميكانيك الذين أصلحوا الجرارات والآلات، وعمال الكهرباء الذين صلحوا المنشأت، والمحاسبون الخ....

إن التضـــامن الذي تجسد بكيفية رائعة إنما يعبر عن تأييد الجماهير الشعبية لسياسة جبهة الحرير الوطني، ويعبر في نفس الوقت عن مساهمتهم الفعلية في البناء الإشتراكي للبلاد.

وفي الميدان الاجتماعي أنكب نشاط الدولة الفتية في التخفيف من الآثار السلبية فخَصصت مثلا عشر الميزانية في ميدان الصحة العمومية،

وقامت بأعمال لفائدة الطفولة البائسة من تحقيق نتائج لم تتحصل عليها بلدان عديدة بعد مجهودات سنوات عديدة .

إن أبناء الشهداء، مثل ماسحي الأحذية الصغار الذين كانوا جزءا من اللوحة الجزائرية قبل الإستقلال يتلهى بهم السواح، قد وجدوا في جزائر الحرية والكرامة مراكز مريحة، وفرص تكوين ليصبحوا من بناة المجتمع الجديد.

إن المناخ العام لزحف الثورة، وبناء الدولة الحديثة لم يختلف عن الأجواء التي واكبت الحكومات على مرّ السنين إلى غاية أيامنا هذه، وكأن التاريخ يعيد نفسه بل يؤكد على استمرار يته ذلك إنّ هذيان المغرضين، وأبواق المأجورين لم يتوقفوا من حملة التّسميم والدعاية والتّشكيك، والانتقاد الذي لا يقوم على أساس الذي مسّ الحكومة والحزب فكان يجد تغذيته من صحف المعادية للشعب الجزائري وتجربته، ومن العناصر الجزائرية المناهضة للثورة، ومن أنصار الغموض الذين لم يخلوا منهم زمان ومكان منذ منتصف القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد والعشرين.

ثانيـــا

موقع الحزب بعد التّصحيح الثوري
(19 جوان 1965)

لقد كانت الرّغبة متجهة بعد مؤتمر الحزب إلى تكريس تواجد الحزب على جميع المستويات، وبالعمل على ربط القاعدة بما يجري في القمة، ومن الطبيعي أن المرحلة التي تلي انعقاد المؤتمر تخصص إلى تجسيد قراراته وتوصياته ميدانيا على مستوى هياكل الحزب والتي تتطلب بعضا من الوقت، كما أن هذه المرحلة على مستوى الجهاز التنفيذي (الحكومة) قد عرفت عدم استقرار تجسّد في إقالة بعض الوزراء، وفي استقالة بعضهم بل مست الإقالات حتى مدير مجلّة " الثورة الافريقية " آنذاك، وكذلك التغييرات المتلاحقة التي مست محافظي الحزب في الولايات الأمر الذي لم يشجع على الاستقرار.

ويضاف إلى هذا الوضع، ما أصبح ينذر به الجو العام من اضطرابات عمالية، وبطالة فاقت المليونين، وكان من المقرر أن ينعقد في شهـــر جـــوان 1965 مؤتمر (القمـــة الأفرو- أسيوي) وكان حينها عبد العزيز بوتفليقة عضوا للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، ووزيرا للشؤون الخارجية، فذكرت بعض المراجع أن الرئيس أحمد بن بلة الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية قد طلب منه تقديم استقالته قبل انعقاد المؤتمر المذكور أعلاه، وما كان من بوتفليقة وبطريقة ديبلوماسية أن أجابه " بأن استبعاده في هذه اللحظة يعني عدم الثقة به

وهو ممثل الحزب للشؤون الخارجية، وليس من حق الرئيس وحده أن يتصرف في هذه المسألة وعليه أن يستشير الحزب في ذلك".

وأنه في تلك الأثناء كان بومدين في القاهرة لتمثيل الجزائر في مؤتمر رؤساء الحكومات العرب، فلما علم بمحاولة ابن بلة في إبعاد بوتفليقة عاد إلى الجزائر وشرع رفقة بعض القادة في الجيش في إعداد التّرتيبات للإطاحة أو بالانقلاب عن ابن بلة والذي تمّ يوم: 19 جوان 1965، وسمي هذا الحدث بالتّصحيح الثوري لقد كشف حدث الإطاحة بابن بلة الأمين العام الحزب، بأن حزب جبهة التحرير لم يتقوى و لم يتجذر، و لم يكن له أي تأثير على المستوى السياسي والاقتصادي، وكان ردّ الفعل آنذاك لم يتجاوز المظاهرات الطلابية على مستوى مدارس العاصمة...

أمـــا الميليشـــيات التي كان قد اقْترحها ابن بلة كقوة واقية للثورة وللاختـــيار الاشتراكي، فإنه لم يكن لها أي جدوى يذكر بل وما أنفك رئيسها أن انضم إلى القوات العسكرية.

وقـــد أكـــدت الأحداث أن القوة الوحيدة المنظمة والقادرة على فرض الأمن واستتباب الأمور هي قوة الجيش الوطني الشعبي.

ويعتـــبر تصحيح: 19 جوان الذي تزعمه هواري بومدين عضو المكتـــب السياســـي لحزب جبهة التحرير نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع شأنا داخليا. وكيفما كانت النتائج اللاحقة فإن التّصحيح أو كما يســـميه البعض بالانقلاب إنما جرت أحداثه بين أعضاء العائلة الواحدة، والرأي عندي أن مواصفات الانقلاب افتراء وتزييف ومغالطة للتاريخ...

النواب في المجلس الوطني الشعبي وبتاريخ: 21 جوان درسوا بيان التّصحيـــح الثوري وبعثـــوا ببرقية تأييد ومساندة ملخّصها (نصادق على مضمـــون البيان ونـــدد بالسّلطـــة الفردية ونضع ثقتنا بمجلس الثورة

الذي سجل الاختيارات الأساسية للثورة وأننا نعتبر أنفسنا معبّئين لخدمة البلاد."

وبنفس التاريخ اجتمع محافظو الحزب ومراقبوه وأصدروا بدورهم برقية تأييد ومساندة :" ... يؤكدون عن تعلقهم الوثيق بالمبادئ الثورية التي سيرت كفاح الشعب الجزائري منذ الفاتح نوفمبر 1954، ويتعهدون بالدفاع عن كل عمل يرمي إلى تعزيز السلطة الثورية وتشييد مجتمع اشتراكي طبقا لميثاق الجزائر، ويصادقون على بيان مجلس الثورة الذي تعهد بالدفاع عن مكاسب الثورة في احترام مؤسسات البلاد ويدعون المناضلين أن يمكثوا في مناصبهم وأن يضاعفوا يقظتهم".

وجاء في توضيح لأحد أعضاء مجلس الثورة آنذاك قايد أحمد الذي سبق له أن استقال من منصبه كوزير للسياحة وإقالة أحمد مدغري من وزارة الداخلية قبله...

بتاريخ 1965/06/23 "... الثوريون قد أعادوا الثورة إلى منابعها منذ غرة نوفمبر حتى الاستقلال وباختصار لم يتغير شيء بالجزائر إننا فقط عدنا إلى المصدر لبناء بلد له أخلاق ودولة وحزب طلائعي حيث الاختيار يكون من القاعدة وليس من القمة وحيث تسود المركزية الديمقراطية."

وفي توضيح صحافي في نفس الفترة حول مجلس الثورة جاء فيه: ".. فيما يتعلق بمجلس الثورة ودوره فإنه هو الساهر على مشروعية الثورة، يتعين عليه أن يعيد مؤسسات الثورة إلى وضعها الحقيقي من حزب طلائعي ودولة ديمقراطية وشعبية يراقبها الشعب من الحوز إلى القمة".

أما مبررات ودواعي إجراء التّصحيح الثوري فإجمالا تدور حول ممارسات التّسيير والأخطاء التي نسبت آنذاك إلى ابن بلة بصفته رئيسا

وأمينا عاماً للحزب، وقد يعود بعضها إلى عدم الفهم أو نتيجة وصول معلومات خاطئة ومضللة إليه أو أنها وليدة عدم الخبرة، لكن الذي أكّدته الأحداث أنّ نفس الأخطاء أصبحت تتكرر وكأن الأمر مقصود. إن تبرئة الذمة من هذه الأفعال والتسيير الفردي المهيمن وخطورة الخروقات والأخطار الجسيمية قبل عقد المؤتمر بشهر كمثال وشاهد لأسباب التصحيح، أدّت أن قدّم إليه أقرب مقربية استقالاتهم التي أفزعته واعترض عليها ووعد بمعالجة هذه الأخطاء والكفّ عنها وجهله لبعضها، وهي متعلقة بصفة عامّة بالأسلوب الغير الثوري في تكوين الحزب، وبإبعاد مناضلين حقيقيين عنه وبالتأكيد على وجوب الرجوع إلى القيادة الجماعية ووحدة القوى الثورية للمناضلين، وقد كيّف مجلس الثورة تلك الأخطاء بأنها تشكل انحرافا بالثورة، ومنها الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين، وعدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية، وبعدم إحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية.

وكذلك الخطأ الجسيم في تصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي.. وكذا إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب، وبما كانت تقوم به (الميليشيات) من استفزازات باسم الدفاع عن الثورة وبعثرة وإهدار أموال الدولة فيما لا يفيد، والخطأ الجسيم المتمثل في القيام بعمليات تخريبية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين ووحدة الجيش الوطني الشعبي وأخيرا الإنحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي في التعيين، والإقالة وأن الإقدام على تنحية وزير الخارجية الذي هو عضو المكتب السياسي بدون عرض ذلك في الإطار

الشرعي والمسؤول لبحث ومناقشة أسباب هذه الإقالة، وهو الإجراء الذي لم يحدث في نهاية الأمر، كعيّنة وشاهد...الخ

إن مثل هذه الأسباب والمبررات لوقائع مذكورة وأخرى غير مذكورة ينفي افتراضية الانقلاب العسكري الكلاسيكي المتعارف عليه بالخصوص في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، كما أن الذين قاموا بالتّصحيح هم أعضاء في المكتب السياسي ومسؤولين عن مراحل التسيير بإيجابياتها وسلبياتها وأن المستهدف الوحيد هو شخص " الرئيس الأمين العام للحزب أحمد بن بلة".

أما التدابير التي قام بها مجلس الثورة لإعطاء الشكل الملائم للحزب حتى يجعله منسجما للأوضاع الجديدة من حيث الأداء والدور الذي يجب أن يقوم به والوضع التنظيمي المقترح، فأعلن رئيس المجلس الثورة بتاريخ: 1965/07/20 عن تنصيب أمانة تنفيذية للحزب تتكون من خمسة أعضاء من مجلس الثورة، ينسق أعمالها شريف بلقاسم وبمناسبة تنصيب هذه الأمانة صدر بيان عن مجلس الثورة يؤكد على ما يلي:

" إن مجلس الثورة هو أعلى هيئة للأمة ... وانه شاعر كل الشعور بأهمية الدور المنوط بالحزب وأهمية الأعمال المسندة إليه لذلك فقد قرر أن يجعل على رأس الحزب أمانة تنفيذية تتألف من خمسة أعضاء عملا بمبدأ القيادة الجماعية... وكل هؤلاء الإخوان أعضاء في المجلس ومسؤولون أمامه."

" إن دور الأمانة يتمثل في تحضير وإيجاد الظروف الملائمة لعقد مؤتمر حقيقي وذلك داخل إطار إرشادات مجلس الثورة نفسه ويعين بنفسه وبحرية مطلقة أجهزة الحزب الأساسية."

وبالنسبة للشأن الحزبي وبالدور الذي عليه أن يضطلع به أعلن رئيس مجلس الثورة هواري بومدين عام 1966 بأن:" السلطة الاشتراكية

في الجزائـــر تتكون من مجلس الثورة الجزائري الذي يتفرع عنه جهازان رئيســـيان: الجهـــاز الأول هو الأمانة التنفيذية المؤقتة للحزب الطلائعي، الـــذي نبنيه موضوعيا ليكون القوة العليا والقادرة على التوجيه، مدعما بالمنظمات الوطنية والجماهيرية ... ثم الجهاز الثاني وهو الحكومة بأجهزتها المختلفة التي نبنيها من جديد بناء اشتراكيا."

إنّ الحزب الطلائعي الحقيقي في مفهوم مجلس الثورة والذي يجب أن يتجسد ويكون ملهما للثورة قطعا ليس ذلك الحزب الذي تشكل على الورق وبواسطة الدعاية ومن السلبيات التي يجب أن تختفي: (شكلية القيادة) ودورها في اتخاذ القرارات فمن الأخطاء الجسيمية التي تتنافى مع وجود الحزب الطلائعي أن لا اللجنة المركزية، ولا المكتب السياسي قد اضطلع واحد منهما بمهامه يوما وناقش مثلا سياسة الجزائر الخارجية أو سياستها الداخلية ؟ ولا المشاركة في اتخاذ القرار جماعيا، ولا كان لهما رأيا في تشكيل وزارة من الوزارات، فكانوا يبلغون بالقرارات بعد اتخاذها، كانوا يتابعون السياسة الخارجية والداخلية من الصحف هذا الوضع يتنافى مع الحزب الطلائعي الفعلي، ومن التقصير المسجل ضعف التعبئة الشعبية حول القضايا الحيوية للشعب، وانعدام التوعية بمشاكل التطبيق الاشتراكي، فلا توجد مشاركة حقيقية وفعلية في إدارة وتوجيه وصياغة الواقع الجزائري على أساس اشتراكي، إن هذا الواقع لا يعني عدم وجود مناضلين حقيقيين أعضاء في الحزب بل الحاصل هو الشّلل المفروض على النّشاط والحركة، وهذه المثالب كلها كانت محل تقارير وتحاليل للقيادة السياسية آنذاك دون أن تجد طريقها إلى المعالجة والتصحيح فإن الحزب وحال الأمر ينتفي وجوده ويصبح له وجود دعائي، وشكلي لا أكثر وهذا الواقع الصوري لوجود حزب يجب أن يعاد فيه النظر،

وانطلاقا من هذه الخلفية، قامت الأمانة التنفيذية بدراسة هذه الوضعية وهذا الواقع على مستوى الجهاز المركزي، وتمثلت الإجراءات فيما يلي:

ـ تعديل الجهاز المركزي للحزب وتخفيف التنظيم الداخلي، وإلغاء المصالح ذات العمل المتشابه، والقضاء على أنواع السيطرة الإدارية، وإلغاء المهام المشلّة للتّسيير التّجاري والصناعي، وتطبيق سياسة التّقشف.

ـ تنشيط الجهاز النّظامي للحزب.

ـ التطبيق الحقيقي لمبادئ الإدارة الجماعية وللمركزية الديمقراطية ضمن الجهاز التنظيمي للحزب.

ـ مبدأ تجميع المناضلين الحقيقيين الثوريين حول الاختيارات الأساسية التي ينص عليها برنامج طرابلس، وميثاق الجزائر وإعلان 19 جوان 1965.

ـ ضبط العلاقة بين الحزب والدولة على جميع المستويات.

ـ اتخاذ تدابير بشأن نشاط جميع المنظمات الجماهيرية. أما تنظيم الحزب الذي اقترحه مجلس الثورة فهو محدّد في مرحلتين هامتين:

1 - المرحلة الأولى: تبدأ من البيان التّصحيحي وتتمثل في اتصال أعضاء من مجلس الثورة بالمناضلين على المستوى القاعدي وبالإدارة المركزية للودادية الجزائرية بأوروبا، وبمختلف الهيئات الحزبية والمنظمات الجماهيرية من أجل شرح أهداف التّصحيح الثوري... وانتهت باجتماع مجلس الثورة بتاريخ: 15 نوفمبر 1965 حيث تمت دراسة التقارير التي قدمتها الأمانة التنفيذية والتي استخلص منها مجلس الثورة أن الحزب لم يكن طلائعيا بالفعل قبل 19 جوان 1965 استنادا إلى واقع القاعدة الحزبية التي لم تقم بدور المنشط والمراقب في كامل قطاعات الحياة، وأن نشاطها اقتصر على تسديد الاشتراك الشهري، وعلى مستوى القمة لا الإدارة

المركـــزية، ولا الســـلطات العليا قامت بدورها المبدئي المنشط، وانعدام السلطة التصاعدية، وأن المنظمات الجماهيرية حادت نشاطها ودخلت في متاهات وحزازات فيما بينها..

2 - المرحلة الثانية: انطلقت هذه المرحلة من السداسي الأول من عـــام 1966 بالاتصـــال مـــن جديد بالقاعدة الحزبية، فتم خلالها عقد اجتماعات ولقاءات على مختلف المستويات، وعقد ندوات تحت إشراف أعضاء من مجلس الثورة تمّ خلالها شرح نشاطات مجلس الثورة، والاتجاه بالتركيز على دور الخلية، وإعادة تنظيم الحزب.

1968 عـــام الحـــزب:

ستكون سنة 1968 سنة الحزب تحت هذا الشعار تمّ تعيين (قايد أحمد) على رأس الأمانة التنفيذية يوم: 10 ديسمبر 1967 التي حلّ عملها الجماعي الذي بدأت به نشاطها منذ 1965، واستحدث مركز مسؤول الحزب كبديل لرئيس الأمانة التنفيذية وانطلقت عملية تنظيم الحزب التي تمّ الإعداد لها منذ السنتين الماضيتين فجاءت تعليمات: 24 جانفي 1968 للانطـــلاق في إعـــادة تنظيم الحزب على أسس جديدة، وذلك بإعطاء هـــياكل وهيئات حديثة على مختلف المستويات، بعد أن جمّدت هياكل وهيئات الحزب التي كانت قبل 19 جوان 1965، فالجديد ليست الهياكل والهيـــئات، إذ كانت موجودة في ميثاق الجزائر بل الجديد في رفع القيود والتّهمـــيش على نشاطاتها إذ أعطاها روح التّحرك والمشاركة في الحياة السياســـية والاقتصادية ودور عام على مستوى الحياة العامة للدولة وهو الأمـــر الـــذي لم يستقبله الإداريون بارتياح بل كان يمثل مصدر إزعاج وتحفـــظ ذلـــك بالنسبة لهم أن زمن الحزب ومراقبته للمؤسسات الثقافية

والاقتصادية قد ولّى وانتهى الأمر الذي دفع بمسؤول الحزب آنذاك إلى التذكير بقاعدة العمل اللازمة بالنسبة للحزب بقوله: " يجب أن نجعل الحزب حاضرا في كل جهة في الإدارات والمؤسسات والقطاعات..."

وهذه القاعدة ترتكز على مبدأ مفاده أن الشعب هو صاحب السيادة والحزب يمثل إرادته، بينما دور الدولة يتمثل في إنجاز هذه الإرادة بالعمل التطبيقي، وبالنتيجة يترتب على ذلك أن الوصاية على المجالس المنتخبة ليست أحادية الجانب، فدور الحزب يكمن في الرقابة والإشراف، والتّوجيه للمجالس المنتخبة على جميع المستويات إلا أن بعض المسؤولين الإداريين كانوا رافضين لأي إشراف من قبل الهيئات الحزبية على أعمالهم، وبدأت الظاهرة تتفشى وتنتشر لدى الكثير من رجال الدولة الذين يشغلون مناصب مسؤولة، وأمام هذه الغطرسة ما كان أمام مسؤول الحزب إلى التوجه إلى المناضلين بتوجيهات يدعوهم فيها إلى ضرورة احتلال المناصب القيادية في مؤسسات الدولة، ومحاربة المفاهيم والذهنيات المعارضة للحزب..

وقد وجد المناضلون في هذه التوجيهات السّند القوي للصمود والمقاومة أمام البعض من الإطارات التي لم تهضم مكانة الحزب في الدولة، وقد انتعشت في هذه المرحلة الحياة السياسية والفكرية، واستطاع الحزب أن يفرض نفسه ويكون طرفا فاعلا في مختلف النشاطات، فأنشأ مدارس للتكوين الحزبي والنّقابي، وأن جعل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين قوة فعالة تعمل على تطبيق سياسة الحزب ميدانيا.

لقد حققت المرحلة الممتدة من عام 1968 إلى عام 1971 كثيرا من الانتصارات وأعطت للحزب مكانة حيويّة في صرح بناء الدولة ولو

أن العملية لم تحقق كل الأهداف المنتظرة منها إلا أنّها كادت تكون قاب قوسين أو أدنى من جعل المناضلين على أهبّة للاستعداد لعقد مؤتمرهم.

ومن المآخذ، أو ما لم يتحقق من تعليمات 24 جانفي 1968 بالنسبة للانخراط وإعادة الانخراط، هو دعوة تعزيز صفوف الحزب بجذب عناصر مرغوب في التحاقها بالحزب لإبراز طليعة من شأنها أن تُعطي للحزب المكانة والدور المحدد في التعليمات الصادرة من أجل احتواء بعض القوى لربحها في معركة التشييد والبناء وفتح باب المخططات التّنموية التي دشّنتها الجزائر آنذاك بالمخطط الثلاثي: (1967-1969).

غير أن ظاهرة النفور والامتناع من الالتحاق بصفوف الحزب بعد تحليل ودراسة من مجلس الثورة، تبيّن أنها حقيقة ساطعة وأن أسبابها متعددة ومن أهمها:

ـ كل مرحلة من التنظيم الحزبي تنتهي بالعدول عن الأسلوب والكيفيات التي أتبعت من قبل، واعتماد طرق جديدة، وشعارات جديدة أيضا، فكان الحزب يفقد في كل عملية تنظيم عناصر من مناضليه، بدل أن يكسب إلى صفوفه طاقات جديدة(كل أمة تأتي تلعن سابقتها).

ـ غياب النفوذ الحزبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمستوى الذي يجب أن يكون عليه نفوذ الحزب الواحد في الأنظمة الاشتراكية.

ـ البيروقراطية الحزبية في دراسة ملفات الانخراط وإعادة الانخراط.

ـ عدم احتواء الحزب للعناصر الكافية من المناضلين الذين يتمتعون بوعي سياسي متين...

ـ التناقض الواضح الذي يتمثل في أنه يمكن أن يكون الإنسان مسؤولا ساميا في الدولة (وزيرا، سفيرا، أمينا عاما لوزارة، مدير مؤسسة وطنية الخ.. دون أن يشترط فيه الانتماء للحزب في حين أنه لا يمكن لمواطن أن يكون عضوا في المجلس الشعبي البلدي أو الولائي دون أن يكون مناضلا في الحزب...

ـ النمو المتزايد للتيارات السياسية في المحيط، والمناهضة للنظام وبالتالي للحزب... حزب النظام .... ومحاولة تلك التيارات تنصيب نفسها في موازاة جبهة التحرير الوطني.

ـ وجود مسؤولين في مناصب المسؤولية (لاَ مُنْتَمِينْ..) يرفضون تحمل التبعات السياسية للمسؤولية.

ـ عـــدم إعطـــاء الحزب دوره الطبيعي الذي نصت عليه مختلف القوانين والمواثيق...

ـ بعض التّشنج، والاختلاف بين مسؤول الحزب وبعض أعضاء مـــن مجلـــس الثورة، حول الصلاحيات والسلطات التي يجب أن تكون لمسؤول الحزب، ورأوا لما يقوم به مسؤول الحزب من نشاطات ومواقف سياســـية يتنافى والقيادة الجماعية لمجلس الثورة، وأنه بتلك الصفة أصبح مســـؤول الحزب يتمتع بمكان متميز عن باقي أعضاء مجلس الثورة، وهو الأمر الذي حدى برئيس مجلس الثورة أن أصدر تصحيحا أصبح بمقتضاه مسؤول الحزب، مسئولا لجهاز الحزب فقط.

أما رؤية المناضلين فكانت تنبثق من أنه ليس من المَعْقُول في نظرهم أن يكون مسؤول الحزب خاضعا لسلطات رئيس مجلس الثورة الذي هو رئيس الدولة، لأن ذلك معناه أن الدولة تشرف على الحزب، في حين أن أنظمـــة الحزب الواحد يكون فيها في الغالب الرئيس أو مسؤول الحزب

رئيسا للدولة، وليس العكس إن ما هو مؤكد أن الرجل عبّر في أكثر من مناسبة بأنه مسؤول عن الحزب ليس إلاّ. وأن رئيس مجلس الثورة هو مسؤول الحزب أما الخلاف الحقيقي والذي أدى إلى اختلاف أصبح حديث المناضلين هو القائم بينه وبين بعض من أعضاء مجلس الثورة كقصّة المنشور المتعلق بتنظيم لجان الأحياء تحت إشراف خلايا الحزب الذي رأت فيه بعض الجهات خطرا يمس وزارة الداخلية، ولجان الثورة الزراعية..

وبتاريخ 20 ديسمبر جاء في بيان نشرته الصحافة الوطنية عن رئيس مجلس الثورة بإعفاء (قايد أحمد) من مهامه لأسباب قاهرة تتعلق بصحته..

ثالثا

مكانة الحزب في الفترة ما بين (1971-1979)

عرفت هذه المرحلة على المستوى الدولي انتعاش المدّ الثوري والتحرري وكانت الجزائر إحدى العواصم العالمية التي تمثل قبلة الثوار والأحرار وقد انعكست أصداء هذا المدّ على الساحة الجزائرية، فانتشرت شعارات الاشتراكية، والتحريرية، والإمبريالية، والرّجعية وحينها كان الشارع يحتاج إلى حزب قوي للتوعية والتعبئة وتجنيد الجماهير، كما عرفت هذه المرحلة اتخاذ قرارات ثورية ملموسة تحتاج إلى دعم شعبي، مما يستلزم وجود خطاب قوي مؤثر مقنع.

ونظرا لعدم توفر هذه الشروط والمواصفات في الحزب آنذاك، برزت شعارات جديدة من حيث التوظيف: كتدعيم الحزب ـ عملية الفرز ـ بناء الحزب ...الخ وابتداء من 1974 إتخذ بومدين موقفا واضحا جادا تجاه الحزب وفيما يجب أن يكون عليه، والدور الذي يجب أن يلعبه في الحياة السياسية للبلاد .

لقد حلت كلمة حزب محل انعقاد المؤتمر، وأصبح لمدلول ومحتوى هذه الكلمة الانتشار الواسع عبر وسائل الإعلام، من المقالات، والندوات الصحفية ، وفي الخطاب الرسمي، وبين المناضلين في الجمعيات العامة التي يشرف عليها بعض المسئولين من الحزب فكانت الدعوة إلى بناء حزبي مقرونة ب: حزب اشتراكي يكون في مستوى المرحلة واختيارالها، ويستفاد من هذا الربط الموضح والمحدد لضرورة ربط الحزب العناصر

الاشـــتراكية وهو التعبير الذي أورده بومدين بقوله ((إن الثورة في حاجة إلى ثوريـــين ..فالثورة الاشتراكية في حاجة إلي مناضلين اشتراكيين، وأن الثوريين والمناضلين في حاجة إلي تنظيم ونقطة الضعف الموجودة حتى الآن كامـــنة في هـــذا الميدان)) هذه الكلمة قالها بمناسبة تنصيب الأخ محمد الصالح يحياوي كمنسق لجهاز الحزب آنذاك.

وأن القـــوة المنتظر منها للالتحاق بالحزب هي الطاقات والعناصر الفاعلة في المجتمع من نقابيين، طلاب، ومثقفين ..الخ.

وبقـــي الخطاب يراوح مكانه بسبب بعض التناقضات والأسباب الـــتي لم تشـــجع منذ 1968 على الانخراط، وبقي الحزب يعاني من بنائه التنظيمي، ونوعية مناضليه، وقد بقي بناء الحزب هاجس الأجيال اللاحقة في الثمانينات، والتسعينات وحتى مع بداية الألفية الثانية حيث آلت قيادة الحـــزب إلى غـــير أهلها من المغامرين ومحدودي التكوين فحدث السطو وتحطيم ما بقي قائما من ترميم، فأصبح الحزب أكثر من أي وقت مضى يحـــتاج إلى تجديـــد واصلاح ورجال مؤمنين بالقيم والثوابت وضرورة الحـــزب الى الدولـــة الجزائـــرية أو الى تبدبد في حالة التهاون والتغاضي والجـــري وراء المناصب الحكومية ومتاهات المسؤولية وخاصة بعد تجربة طويلـــة تقـــدر بنصف قرن من الزمان إن بناء الحزب الاشتراكي يستلزم بالضـــرورة إجراء عملية فرز، على أساس ((من مع الثورة ومن ضدها)) وتعني الثورة ما ورد في وثيقة برنامج طرابلس، وميثاق الجزائر، وبيان 19 جـوان 1965 مـــن قرار خاصة بموضوع التنمية وآفاقها،وبمكانة الحزب ودوره في الحـــياة الاقتصـــادية والاجتماعية، وبشكل الدولة الديمقراطية كأداة تطبيق وتنفيذ الخ...

إن القرارات التي انطلقت إلى الوجود كالتسيير الذاتي، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والطب المجاني، أصبحت أكثر من أي وقت مضى محتاجة لي الحماية والى أنصار إنها مكاسب تتطلب المحافظة عليها من معارضيها الذين كانوا يرون في نجاحها تهديدا لمصالحهم المادية ونفوذهم السياسي .

إن القصد، من عملية الفرز للحزب تعني احتواء العناصر الطلائعية لتدعيم الإختيارات الجديدة في مواجهة المعادين لها ، فعلاقة المناضل بالثورة يزداد هذا التحديد وضوحا من خلال مقولة بومدين في هذا الشأن: "الحزب هو الثورة وكل مؤمن بالثورة وأهدافها القريبة والبعيدة، وكل عامل من أجل تحقيق هذه الأهداف يعتبر منا ضلا حزبيا."

والذي أجهض المسعى على مستوى القواعد الحزبية الفهم الخاطئ لمعنى الفرز، فبدلا من أن يكون الأساس: من مع الثورة ومن ضدها، انزلق مدلول الفرز إلى وجوب تطهير الحزب من (المندسين) والذين يحملون أفكارا شيوعية، وهكذا بدأ النزيف وإخلاء الحزب من الطاقات والعناصر الفاعلة والتي التزمت مع الحزب على أساس واضح المحتوى، وإذ بالنتيجة تصبح عكسية، ويبقى الحزب متعثرا ومخار القوى والتنظيم... وتبقى الدعوة قائمة إلى تدعيم الحزب والانخراط فيه إلى القوى الأساسية المتمثلة على وجه الخصوص في العمال، والفلاحين، والشبيبة، والطلبة والمثقفين الثوريين، وقد استغلت البعض من هذه القوى عن قصد أو عن غير قصد الترويج لمقولة: أنّ النضال ليس معناه حمل بطاقات العضوية في الحزب، وكان أصحاب هذه الدعوة يرون أن النضال في الميدان هو المقياس للتمييز بين المناضل وغير المناضل.

لقد وجدت أنصارا لها في الوسط الجامعي، والعمال،وبعض المثقفين، ورجال الإدارة ،في حين رأى المناضلون المهيكلون في الحزب في ذلك مؤشرا على موقف معاكس للحزب واستمر الوضع المزدوج الذي تمسكت به هذه القوى فمن جهة أيدت وساندت بومدين في توجهه كشخص في السلطة لإعطاء البعد الاجتماعي والثوري الاشتراكي لأهداف التنمية في الجزائر، ومن جهة أخرى حجمت علي الانخراط في صفوف الحزب واكتنفت فيما وجدته من انسجام في الأفكار التي ينادي بها بومدين بشأن طبيعة الحزب وفيما صرح به في هذا الشأن: ((نحن اليوم بحاجة إلى حزب اشتراكي طلائع يتألف فقط من الإطارات الاشتراكية المجمعة حول برنامج محدد وبحاجة إلى خط سياسي واحد)). ويجد هذا التحديد المضبوط سنده على الخصوص فيما توصلت إليه المجهودات المضنية والمتواصلة في تنظيم الاقتصاد الوطني وتخليصه من الطابع الاستعماري والرأسمالي الذي ورثته الجزائر،كما تم اتخاذ عدة إجراءات تنظيميـــة لتخليصه من التبعية التي كان عليها أيضا، وتمثلت تلك الإجراءات في قرارات التأميـــم المنهـــج للأراضـــي والمناجم، والمحروقـــات، والبنـــوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، ووسائـــل النقل،والشركات الأجنبية وكذلك خلق مؤسسات جديدة فعلى سبيل المثال (49 مؤسسة جديدة فقط عام 1975 ظهرت إلى الوجود...

وقد أعطت سياسة التوازن الجهوي، والبرامج الخاصة نقلة نوعية للإقتصاد الجزائري إذ تحولت البلاد من مشرقها إلى مغربها ومن شمالها إلي جنوبها فأصبحت عبارة عن ورشة تبعث الحياة والإنماء في كل مكان وتمثل عملية تحرر اقتصادي. وفي الميدان التنظيم تم إعداد ميثاق التسيير

الاشتراكي للمؤسسات وسن قوانيين الثورة الزراعية، وعرفت معركة تأميم البترول نجاحات منقطعة النظير.

وفي الوقت الذي كان المسعى قائما إلى تدعيم الحزب وإسناده مهمة تعميم المفاهيم الثورية والاشتراكية وترسيخها في أوساط الجماهير عامة ومناضليه خاصة ، تحول الحزب إلى واجهة للنقد الداخلي في السلطة أو الخارجي من طرف معارضيه الذين يتحججون وراء نقائص واهية لإخفاء معارضتهم الحقيقية لحزب جبهة التحرير وتبخل عليه الدور الذي يجب أن يلعبه في الميدان الإقتصادين والإجتماعي، والتوعية بصفة عامة وترى الأفضل بوجوب السماح لبعض القوى السياسية اليسارية للقيام بنفس الدور ونفس المهام فهي الأجدر بذلك وبخاصة فيما لمسته من قصور وضعف لمواكبة المستجدات الناتجة عن القرارات الثورية من تأميم،وثورة زراعية،وتوسع في القاعدة الاقتصادية وما تسلزمه من مشاركة العمال في التسيير....الخ

بـــالفعل ومـــن الـــنقائص التي لا يمنكن نكرانها أن طرائق العمل المعـــتمدة والمتصـــورة لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على التطبيق الميداني للثورة الزراعية، وفي الميدان الاقتصادي، وما ينجر عنه من صراع بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وما يجب أن تكون عليه أساليب العمل في الإطـــار الحـــزبي.. وكذلـــك ضعف الهياكل الحزبية في ميدان التعبئة والتجنيد، لضعف الإمكانيات البشرية والمادية.

إن دور الحزب يكاد يكون غير موجود على الإطلاق في الحياة الاقتصادية والمؤسسات الثقافية، يضاف إلى ذلك عدم وضوح الدور المنوط بالحزب في ميادين التأطير والتفكير والمراقبة، ومن نتائج هذه الوضعية أن رفضت حركة التطوع الطلابي إشراف قسمات الحزب على

فرق الطلبة المتطوعين، وقد وصل الأمر بالمعارضين وبكل جسارة إلى وصف مناضلي الحزب بالرّجعيين، وقد وجد عناصر " حزب الطليعة الاشتراكية " الفرصة المناسبة لتكثيف انتقاداتهم العشوائية والسّطحية في السرّ والعلانية ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني، ومن جهة أخرى يظهرون تأييدهم ومساندتهم لقرارات بومدين وتوجهه الثوري والاشتراكي وقد وجد بعض المناضلين في سكوت الهيئات الرسمية عما تقوم به هذه المجموعة القليلة العدد تشجيعا لها فأضعف مثل هذا الإحساس من عزيمة المناضلين مما نتج عنه الكثير من هجرة الإطارات عنه وتجميد نشاطاتهم بهياكله. ولو درست هذه الظاهرة وهذا الواقع وحظي بتحليل سياسي مسؤول وموضوعي لما كان يأخذ من الاهتمام ما أعطي له آنذاك، ولما كان يترك شروخا وشكوكا في صفوف حزب جبهة التحرير من قاعدته إلى قمّته......الخ

وأمام التجذر الثوري والاشتراكي ازدادت شراسة أصحاب المصالح في الشوشرة وممارسة المعارضة في شتى المجالات وبمختلف الوسائل وأصبحت ضرورة الحزب في ممارسة دوره الفعلي تزداد يوما بعد يوم في تعبئة وتجنيد مختلف الفئات الاجتماعية التي تعمل من أجل إنجاح قرارات الثورة الزراعية، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والطب المجاني هذا ما حدا ببومدين في اجتماعاته الثلاثة المعروفة في كل من قسنطينة وتلمسان، وتيزي وزو، أن يعطي لمعنى النضال والمناضل دفعا متميزا، ودورا أساسيا لمستقبل الثورة ويصرح في إحدى لقاءاته بأن:" مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبطان بتنظيم الحزب وتقويته وليس معنى هذا أننا سندخل في دوامات التنظيم وإعادة

التنظيم التي عرفتها بلادنا ذات يوم، ولكنه يعني بأن الحزب ستتضح مهامه أكثر فأكثر ليتمكن من ممارسة الحياة السياسية في النشاط اليومي."

لقد كانت للخطابات الثلاثة صداها العميق لدى مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني، وأعطت الجواب الحاسم والفاصل فيما كان يروّج حول الحزب كهيكل، وحول محتوى النضال، ذلك أن وجود حزب قوي تلتف حوله القوى الوطنية التي تؤمن بالقرارات المتخذة أمر ضروري وجوهريّ إذ جاء في إحدى خطبه أن:" وجود مناضلين ذوي كفاءة وقدرات سياسية وثقافية وعلمية يكونون قادرين على أداء المهام بهم في إطار البناء الوطني."

وبشـــأن موضوع الانتماء جاء في خطابه بتلمسان:" ...بالنّسبة للإطـــارات، فلقد وجهت قبل اليوم نداء لن أوجهه ثانية، فالنضال اليوم هو الانتساب للحزب، لأن النضال ممارسة يومية، وليس ماضيا نجترّه..."

لقد ازداد اقتناع بومدين بضرورة الاتصال بالجماهير وتوضيح الرؤى السياسية، والاجتماعية عن طريق عدة قنوات، وكان في مقدمتها حزب جبهة التحرير الذي كان مناضلوه يمثلون السند الحقيقي لمسيرة الثورة على الرغم من تشكك العناصر الحاقدة على الجبهة من عدم قدرتها على التجنيد و التعبئة الجماهيرية التي كانت محل اهتمام بومدين ومحل اعتماده فيما يتخذه من قرارات أو مواقف فهي صاحبة السلطة والسيادة، وبتاريخ الفاتح من نوفمبر 1975 وقّع بومدين مرسوما يقضي بتشكيل لجنة لصياغة المشروع التّمهيدي للميثاق الوطني الذي عرض في جانفي 1976 للمناقشة والإثراء، ذلك أن مرحلة الانتقال إلى سلطة شرعية الشعب قد حان وقتها وحضرت عوامل نجاحها، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة سياسية جديدة، احتل فيها حزب جبهة التحرير الوطني مكانة

مهمة بعد أن كان مهمشا، ذلك أن الميثاق الوطني قد أكّد بما لا يدع مجانا للشك والتأويل بأنه لا يمكن استكمال البناء الاشتراكي بالأجهزة الإدارية وحدها، فلا بد من وجود تنظيم حزبي طلائعي...

تحولت مناقشات الميثاق الوطني إلى منبر لإحياء مناقشات قديمة بين المناضلين على وجه الخصوص، فكان النّقاش يدور حول الحزب وطبيعته، أكــثر مما كان يدور حول تقييم تجربة المسار الثوري والتنموي، وتعميق محــتوى المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة عامة كيفية الانتقال بالثورة إلى مرحلة اجتماعية جديدة... وجعلها نقطة انطلاق للمزيد من الإنجــازات إذ يعتبر وضع الميثاق جردا نزيها وتصورا لاستراتيجية شاملة عــلى أســاس مساهمة كل الجماهير الشعبية المعبّأة في نطاق المناقشات الواسعة التي تمت حول الميثاق الوطني.

لقــد أكّد التحليل الدقيق والعلمي الذي تصدر وثيقة الميثاق بأن المحتوى الشعبي للحركة الوطنية الجزائرية التي ساهمت في تحرير البلاد، لا يكفي في حدّ ذاته، بل إنّه يتطلب تعميقا إيديولوجيّا، وتجنّبا للانغماس في الرضا عن النفس.

لقد اتسع مفهوم الحركة الوطنية من ناحية التنظيم السياسي أولا، ثمّ التنظيم الثوري المسلح ثانيا، ليتبلور بعد ذلك في مفهوم تقدمي بمحتواه الاقتصادي والاجتماعي يهدف إلى إقامة الاشتراكية....الخ وفي نفس السّياغ والتسلسل يضيف الميثاق الوطني بأن الوقت قد حان للانتقال إلى مرحلة جديدة، مرحلة تعزيز الديمقراطية بالمؤسسات التكميلية وتنشيط التطور الشامل، ذلك أن التنمية تتطلب إقامة بنيات اجتماعية واقتصادية جديدة وعادلة تستفيد منها الجماهير الشعبية، لقد وجدت هذه الاهتمامات لدى رجال الثورة وبدءا من برنامج طرابلس مكانة الصدارة

والأولوية في برمجة المشاريع والتي تمثل المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية الشعبية، غير أن ذلك الخط السياسي الذي رسمه ذلك البرنامج لم يجد أثناء السنوات الثلاث الأولى للاستقلال مجالا للتطبيق، فضلا عن الإثراء والتعميق، وإذا كان برنامج طرابلس وميثاق الجزائر مادة للتصريحات حسب تعبير إحدى فقرات الميثاق الوطني، فإن ما ترمي إليه، وما يمكن أن يجعل منها حقيقة ملموسة قد تعرض للتجميد والعرقلة، إلى أن جاء تصحيح 19 جوان فوضع الثورة في طريقها الصحيح فقد جاء في إحدى فقرات هذا البيان: "... إن الاستقرار استتبّ وأن الثقة عادت، وأن مجلس الثورة سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد وإخراجه من الفوضى التي كان يتخبّط فيها، والبعد عن الارتجال، وباختيار الوسائل والسبل الواضحة التي يتفهمها الجميع."

لقـــد حدد الميثاق بوضوح، بأن الهياكل التي أقيمت، والتغييرات العميقة التي أدخلت على بنا المجتمع كانت كلها منبثقة من رؤية واضحة للأهـــداف المنشودة والتقدير السليم لظروف البلاد الموضوعية، والإرادة الحازمة، وهي حصيلة للتجربة السياسية الخصبة التي تجمعت طيلة حرب الـــتحرير الوطـــني، أو أثـــناء الكفاح العاتي من أجل التنمية الاقتصادية والنهضـــة الاجتماعـــية..... إن كـــل المكاسب التي أشار إليها التحليل السياســـي والـــتي تحققـــت في عقـــد واحد من السنين، نتيجة للجهود المتواصـــلة، تمثل قاعدة التطور السياسي للدولة، والأسس المادية اللازمة لـــتقديم المجـــتمع، بل تلك هي الاستمرارية الثورية من حيث هي حركة تحويلـــية شاملة، من حيث هي وفاء للذات، بعيدا عن كل لبس ما فتئت البلاد تحققه فعلا منذ ماضيها البعيد الحافل بالمفاخر، وبالإسهام العملي في الحضارة العالمية.

إن استقلال الجزائر يمثل في حدّ ذاته الاندماج المتبصر في المجال الإنساني الذي حرم منه الشعب الجزائري حقبة من الزمن بل أقصي منه إقصاء، وها هو اليوم في ظل الاستقلال والتحرر الاقتصادي من الرأسمالية وأذنابها في ظل نظام ثوري ومشروع وطني يسير بخطى ثابتة نحو الاشتراكية التي هي الطريق الوحيد الكفيل باستكمال الجهود الواعية المتواصلة لتصفية الاستعمار، وإصلاح ما خلفته عهود التّقهقر والانحطاط المتتالية من خراب مادّي ومعنوي فادح وبغير هذا فإن الاستقلال لن يكون إلاّ مجرّد واقع إداريّ، تلك إذا كانت فلسفة الثورة وجوهرها، وصلابة رجال بناء صرحها في هذه المرحلة المتميّزة من سيرورة تاريخ الجزائر الجميل، وكان ذلك عهدهم ووفاؤهم لما قطعوه على أنفسهم من عهود وأشهدوا الشعب عليه، وللذكريات وتنبيه الذاكرة لهذه المرحلة التي عشتها جنديّ ميدان لا يمل من أجل النضال الذي كانت جاذبية سحره تكمن فيما يمثله من عمق ثوري وشعبي لصالح الجماهير الشعبية المتعطشة إلى الحرية، والكرامة والعدل، وعزّة الجزائر ومجدها وحقها المشروع لأن تكون من دول الصدارة ذات رسالة ثورية ومشروع إنساني عالمي يتجاوز الحدود والمنطقة زكاه الشهداء بأرواحهم الغالية وحافظ عليه من خلفهم وما بدّلوا تبديلا. لقد كنا من الذين أنذروا أنفسهم للنضال والثورة من اجل تحقيق مثلها العليا. تلك هي دواعي النضال التي ألهمتنا معنويا بوجوب إضافة جهد جديد وطاقة جديدة للإبقاء على هذه الرسالة وهذه الثورة وللمشاركة مع النيّرين والنيرات من أبناء هذا الشعب وأبناء هذا الحزب في إضافة قيمة ما، تكون بمثابة اللبنة التي تسبق لبنة أخرى في البناء الوطني، أمّا أن يقع خلل في التحليل والتعليل في لحظة زمنية معيّنة في مسيرة حزب جبهة التحرير الوطني وتؤول أمور قيادة

الحزب إلى غير أهلها مع مطلع الألفية الثانية ونجد أنفسنا أمام أخلاقيات شبه برجوازية تنبثق منها اجتثاث بقايا الفكر الإقطاعي وبفعل الصدفة يَؤُمُّنا مَنْ إِلتحق ذات يوم لمجرد الصدفة وانتمائه لفئة معينة، ولعصبية عشائرية ما دون أن يهيئه لذلك التزام نضالي مع الحزب ووعي مسبّق بدواعي ومراحل النضال التي عرفها من ناضل في الحزب العتيد على الأقل منذ مرحلة السبعينات، أما أن تتحوّل أسباب النضال ومبرراته منذ 20 سبتمبر 2001 وتبنى على أساس الولاء للأشخاص ولمن تطفل على النضال، ولمن يبحث عن المزيد من الامتيازات مقابل أن يؤدي دور الأداة الطيّعة في خدمة الأبهة والمظهر وشراء الذمم، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى إفراغ حزب جبهة التحرير الوطني من رسالته النضالية وخطه الأصيل الوطني المتجذد.. إذا فلم يبق السطو والانحراف بالحزب نحو المجهول قدرا محتوما، وما لبث أن تحركت كوكبة من المناضلين الصادقين الواعيين برسالة نضالا تهم إلى النّضال من اجل تصحيح وإصلاح الحزب وأوضاعه وذلك برفض المؤتمر الثامن المفبرك المنعقد في مارس 2003، وكل قراراته...الخ تلك مرحلة أخرى تحتاج على معالجة لاحقة ختامية.

واحديـــــة الحـــــزب والدولـــــة:

يقـــــوم الـــنظام الدســـتوري في جزائر السبعينات على واحدية الحزب.

أولا: الحـــــــزب

يمثل الحزب القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من اجل تجسيم أهـــداف الثورة، فهو يشكل دليل الثورة والقوة المسيرة للمجتمع، وعلى عكـــس من يدعي بأن الحزب في هذه المرحلة كان مهمشا، ودوره غير

واضـــح، فهو حزب غير حاكم، وغير معارض هذا تحليل سطحي للواقع وللأحداث التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، وزيفه لا يحتاج إلى مجهود.

فالحزب كان ملهم الثورة وقائدها، فهو أداتها في مجالات القيادة والتّخطيط والتنشيط، فهو يعمل دوما على تعميق الإيديولوجية في نطاق التوجيهات المحددة في الميثاق، ويرسم خطوط عمل الثورة الاشتراكية ويحدد آفاقها، ويضبط الوسائل التي يجب توفرها لدعم موقعها وتأمين مسيرتها إلى الأمام..

وبما أن الميثاق الوطني باعتباره الوثيقة الإيديولوجية كما هو مسطر، بل والمرجع الذي يعتمد عليه الحزب، فإن المؤتمر يستطيع أن يعمق مفاهيمه وتوجيهاته، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتصليحات الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الثورة في جميع الميادين.

إن قيادة البلاد مجسدة في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، وفي هذا الإطار تتولى قيادة الحزب توجيه السياسة العامة للبلاد.

وعـــلى هذا الأساس تسند مسؤولية مراكز الحّل والعقد في الدولة إلى أعضاء في قيادة الحزب.

تعمل أجهزة الحزب والدولة في إطارين منفصلين وبوسائل مختلفة من اجل تحقيق أهداف واحدة في نهاية الأمر.

لقـــد أدت إنجازات الثورة وتنوع مهامها في إطار الثورة الزراعية وتعميم مشاركة العمال والفلاحين في تسيير الشؤون العمومية والإنتاج، أن تفرض على الحزب تدعيم بنيانه، وأن يتحلى مناضلوه وذوو المسؤولية فـــيه عـــلى الخصوص بمزيد من الصرامة والحزم، وأن المحتوى الاشتراكي الـــذي كان حتميته والمتمخض عن التجربة الثورية التي تميزت بها الثورة الجزائـــرية كعمق للمدلول الشعبي الديمقراطي الوارد في نداء نوفمبر، بأنه

بدون البعد الاشتراكي سيصاب العمل الثوري بالعمق وينحط إلى رعاعية بدون محتوى، ونحو غائية لا مستقبل لها.

إن جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي، فهو تنظيم يضمّ العناصر الواعية التي تصبو كلها إلى تحقيق هدف واحد، وعلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى هي انتصار الاشتراكية... مما يستلزم على كافة أعضاء الحزب وحدة التّصوّر بالنسبة لكل القضايا الأساسية للثورة، وذلك حتى يعالج المناضلون المشاكل اليومية بنفس التصور والتوجيه، كما يستلزم أيضا أن يستند الحزب إلى قاعدة إيديولوجية وسياسية مدققة، وان يتخلص من جميع الذين يخلّون بمبادئ الثورة أو يسيئون إلى مثلها العليا، وعليه فلا يستطيع أن يتحصل على عضوية الحزب إلا أولئك الذين يكافحون بإصرار من أجل انتصار الاختيار الاشتراكي المحدّد في الميثاق، والذين هم مقتنعون بسلامة مبادئ جبهة التحرير الوطني، ويلتزمون بتطبيقها.

فأعضاء الحزب ملزمون بأن يكونوا مضرب المثل بإشاعة حسّهم المدني، حماسا في العمل، وأداءا للواجب، فهم ملزمون بانتهاج سيرة مثالية وبوضع مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية.

فالحزب لن يكون قويا إلا بقدر ما يكون مناضلوه هم الأكثر إخلاصا في الدفاع عن مصالح الشعب...

تقتضي التجربة الثورية للجزائر واصالتها، وكذلك ضرورة تعميقها وجوب القيام بعمل إيديولوجي مبدع يضطلع به الحزب دون كلل ولا ملل، وإن هذه الوظيفة الايديولوجية تعتبر أمرا حيويّا بالنسبة لتماسك القوى الثورية وتعزيز الوعي الاشتراكي ونشره وتحقيق التعبئة الدائمة للشعب حول أهداف الثورة، فالتكوين الايديولوجي للمناضلين

والإطـــارات لا يمكـــن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل الحزب، فعلى المناضـــلين أن يكونـــوا قـــادرين على طرح ما يستجدّ من قضايا داخل خلايـــاهم، وأمـــام الهيئات العليا إذا اقتضى الأمر، وتعتبر الاستزادة من النضج السياسي للجماهير وشحذ مداركها الثورية هما ما يستهدفه القيام بأي عمل إيديولوجي ملموس.

لقد ساهم الحزب ومن منظور النّجاعة والفاعلية في الأداء السياسي من اجل تمتين المدّ الثوري الديمقراطي القائم على الاختيار الاشتراكي، بكل الوسائل في تقوية المنظمات الجماهيرية التي يجب أن تكون قادرة على تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين مهما كانت أعمارهم وأوضاعهم، باعتبارها تنظيما يستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة، والمتمثل في تعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية، إن تنظيم العمال، والفلاحين، والشباب ومنظمة المجاهدين والنساء كل على مستواه مطالب بأن يضطلع في بناء الوطن...

ذلك كان ملخص تحليل الميثاق لدور الحزب...الخ.

ثانيـــا: الدولـــــــة

حـــدّد بـــيان الفاتح من نوفمبر إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية...الخ.

لقـــد اســـترجعت الدولـــة الجزائرية سيادتها بفضل كفاح مرير وتضـــحيات جسام قدمها الشعب بأكمله، لقد أمكر الاستعمار البغيض على الشعب الجزائري وحرمه من دولته لمدة تفوق على القرن.

إن الدولـــة الجزائرية وسمتها الديمقراطية الشعبية التي أكدها ميثاق الصّومام، وبرنامج طرابلس، ميثاق الجزائر، وبيان 19 جوان 1965، هي دولة وطنية جديّة تسيّرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا..

فالاستقلال الحقيقي لا وجود له بدون جهاز يتمثل في دولة منظمة أحسن تنظيم، ولا غرو في ذلك فبناء الدولة مقترن بالاستقلال باعتبار أنّه يخرجه من المجرد إلى المحسوس وهو المفتاح الوحيد للمستقبل، وبعبارة أخرى تعتبر الدولة المجال العملي للثورة في مجالها النّظري.

وإذا كان تعريف الدولة يتحدد من خلال غايتها الاجتماعية وفي محـــتواها الايديولوجي، فإن هذا المحتوى وتلك الغائية يتجليان في الجزائر من خلال التحولات الكبرى التي تشهدها البلاد.

فالمحتوى الاجتماعي للدولة الاشتراكية في الجزائر قائم على الملكية الجماعـــية لوسائل الإنتاج، وأن ما تهدف إليه الدولة الجزائرية هو تغيير المجتمع جذريا...

إن مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الفكر الثوري، وفي ظل الاختيار الاشـــتراكي، أنّ دورهـــا لا يقتصـــر على التّدخلات المحدودة في الحياة الاقتصـــادية، بل هي تحرص ألا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئة محظوظـــة، وبعبارة أوضح أن التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي يدخل ضمن مهامها الأساسية.

والدولـــة في منظور الثورة تنظم الإنتاج، وتوزع الدخل القومي فهي محرك أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية، كما يمـــتد دورهـــا أيضا إلى تطوير الطاقات الإنتاجية إلى أقصى حدّ، وملزمة بـــتأمين الرقي الاجتماعي والثقافي، وتعمّم التعليم، وتضمن الصحة لكل المواطنين وتسهر دوما على رفاهية الجميع..

ويتمثل المحتوى الديمقراطي للدولة في مفهوم الثورة الجزائرية، بأنها أداة الجماهير الشعبية التي تضمن لها تحقيق مطامحها...

فالدولـــة الاشتراكية دولة ديمقراطية بالنسبة لأهدافها، وتسييرها والمجالس الشعبية المنتخبة على المستوى البلدي، والولائي والوطني تشكل هيـــئات توجيه، وتسيير، ورقابة، فتوسيع التمثيل الشعبي إنما يعمل على توسيع القاعدة الديمقراطية للدولة على أن المترشحين لهذه المجالس يحملون من مقاييس، الكفاءة والإخلاص، والالتزام بما يمكنهم من تحقيق أهداف الدولة الديمقراطية.

إن مفهوم الديمقراطية الاشتراكية الجزائرية يضمن الحرية الحقيقية للفرد بتحريره من الاستغلال والبطالة، ومن غوائل المستقبل، والمرض، والفقر، ومن قلقه على مصير أبنائه، كل ذلك يتم من خلال تحرير الإنسان من كل أشكال استغلال الإنسان للإنسان بجميع صوره وأشكاله، وبتوزيع الدخل القومي لصالح الجماهير الكادحة..

يتمثل مفهوم ديمقراطية الدولة في مفهوم الثورة الجزائرية، بإدارة الدولة لشؤونها على أساس احترام القوانين وتنفيذها، ويأتي أعوان الدولة في مقدمة الصفوف من أجل التصدي والدفاع عن القانون واحترام الحدود والصلاحيات والمهام الواضحة والمحددة قانونا، فلا أحد يعلو على القانون، كما تمثل حماية المواطن إحدى وظائف الدولة، فمصالح الأمن في خدمة الشعب والمواطن، وتعتبر الممارسة الحرة للحقوق بالنسبة لجميع الأفراد، والتمتع باستعمال الوسائل القانونية لحمايتها في إطار مبدأ مساواة الجميع أمام القانون.

وإذا كانـــت الدولة تضمن حرية وحقوق المواطن فإنها في المقابل تحدد واجباتهم نحو المجتمع، ذلك أن تطور البلاد وتحسين المستوى المعاشي

لـــلجماهير الشعبية، يتوقف بالدرجة الأولى على التزام كل مواطن بأداء واجـــبه وتطويـــر الحس المدني وروح التضامن الوطني، كانت هذه أهم المرتكزات التي حدّدتها الثورة في إطار بناء دولة القانون والنظام الدولة التي تحترم الأخلاق والمثل العليا، دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

ومما يعزز من دور الدولة وفعاليتها في أداء مهامها وفقا للقانون وضمن نطاق النظام والوضوح والرشاد وفي السهر على وقايتها من النقائص والقصور والانحرافات، عنايتها بالرقابة باعتبارها عنصرا أساسيا في المسيرة الثورية، وكذلك بالعمل على تحرير مجموع الطاقات الخلاقة في كل المستويات، وتمكين الجماهير الشعبية من حلّ مشاكلها بنفسها في إطار سياسة اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن.

رابعـــــا

المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني

بتاريخ 14 نوفمبر 1977 أشرف الرئيس بومدين على تنصيب السيد: محمد الصالح يحياوي عضو مجلس الثورة كمسؤول تنفيذي للحزب، وحينها قيل بأن عام 1978 سيكون عام مؤتمر الحزب وعام التخطيط الجديد، وجاء في كلمة التنصيب " إن الحزب هو الثورة نفسها ولا يمكن لثورة أن تسير ويضمن لها النجاح والاكتمال بالأجهزة الإدارية وحدها، ومن هنا يأتي الاهتمام بالحزب وتبتدئ ضرورة منحه المكانة اللائقة التي حددها له الميثاق الوطني بكل وضوح."

وأضاف أيضا: " بأن الحزب ليس حكرا لشخص أو مجموعة من الأشخاص."

لقد طفت على الساحة السياسية اهتمامات وجدل سياسي بمناسبة تحضير مؤتمرات المنظمات الجماهيرية، وقد تداول حينها بأن قيادات المنظمات التي انبثقت عن هذه المؤتمرات لا تدين بالولاء لحزب جبهة التحرير الوطني في معظمها، وقد نتج ذلك بسبب الضعف التنظيمي والعقائدي الذي ظل يعانيه الحزب، وقد كان لمرض بومدين ووفاته فيما بعد ضياع راس الخيط، أو غياب الحلقة الضرورية لمسيرة الثورة وبناء الحزب وهي الحلقة التي اختفت إلى الأبد، ومعها ضاع زعيم ثورة بلا منازع، وصاحب مشروع مجتمع أجهض لاحقا عندما آل إلى من خلفوه..

لقد كان لمؤسسات الثورة أن لعبت دورها القانوني والشرعي في مواجهة الاحتمالات التي طرأت، فكان التمسك بالميثاق، والدستور وقيادة الجبهة الضمانة الكفيلة لكل ما من شأنه أن يخل بالسير الطبيعي للمؤسسات وقد جاء في بيان مجلس الثورة بتاريخ 1978/12/03 بأنه: " قد حددت المؤسسات السبيل والوسائل التي تكفل عند اللزوم بمواجهة كل المشاكل الطبيعية، وأن مجلس الثورة يمثل إحدى الضمانات لاستمرار هذه المؤسسات في أداء مهامها مهما كانت الظروف، وهو إذ يجتمع يوميا فلحرصه على أن تلعب كل المؤسسات دورها في إطار الميثاق الوطني الذي فتح مرحلة جديدة في حياة الثورة الجزائرية."

ـ وبعد وفاة بومدين وجه مجلس الثورة نداء للشعب أعلن فيه على الخصوص: " لقد مات بومدين وهو مطمئن على أن الثورة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني ستواصل مسيرتها في نفس النهج الذي رسمه لها ."

ـ كما دعا أيضا مجلس الثورة الشعب إلى الالتفاف حول: " قيادة الحزب العتيد، حزب جبهة التحرير الوطني، حارس الاختيارات الشعبية، ورائد مسيرتها ."

ـ وطبقا لنص المادة (117) من دستور 1976، تولى رئيس المجلس الوطني الشعبي رئاسة الدولة، وسارت الأمور بعد ذلك بشكل قانوني وطبيعي إلى أن انعقد المؤتمر الوطني للحزب طبقا لما نصت عليه المادة (117 من الدستور).

ـ افتتح المؤتمر أشغاله، بحضور 3290 مندوبا يمثلون مختلف أوجه النشاط في البلاد.

ـ المنظمات الجماهيرية بمجالسها.

ـ المجلس الوطني بكامل أعضائه.
ـ مندوبون عن القاعدة الحزبية.
ـ ممثلون على الجيش الوطني الشعبي.
ـ كل أعضاء الحكومة.
ـ المديرون العامون للمؤسسات الوطنية.

لقد تجاوز التمثيل نطاق الحزب كما كان متصورا ومرتغبا بل وتعداه إلى كل المؤسسات الوطنية وقد يعزى ذلك إلى الظرف التي تمّ فيها الإعداد للمؤتمر وظروف انعقاده...الخ.

لقد انتقلت السلطة من مجلس الثورة إلى حزب جبهة التحرير الوطني طبقا لما نصّ عليه الدستور بشأن الوظيفة السياسية التيّ هي من اختصاص حزب جبهة التحرير الوطني فهي القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية".

وقد تمخضت أشغال المؤتمر التي دامت أربعة أيام من شهر جانفي 1979 عن انتخاب قيادة حزبية مركزية تتكون من (160 عضوا) أصليا دائم العضوية، و(40 عضوا) إضافيا.

انبثق عن اللجنة المركزية مكتب سياسي يتكون من (17 عضوا) والملفت للانتباه أن القيادة المركزية للحزب قد ضمّت في صفوفها كثيرًا من الأعضاء الذين ليسوا أعضاء في الهياكل الحزبية القاعدية، ولم يثبتوا انتماءهم فيما مضى بل ومنهم من كان على النقيض من الخط السياسي للحزب هذا الواقع انتج لدى المناضل حيرة وطرح أكثر من نقطة استفهام...

وبالنسبة لسيرورة الحزب التاريخية فإن المؤتمر يعتبر إيجابيا إذ أنه أعطى للحزب هياكل وقوانين كان يفتقر إليها فيما مضى كما تناولت

اللائحة التنظيمية للمؤتمر دور الحزب في الحياة الاقتصادية للبلاد، والتأكيد على قيادة الحزب ودوره في تجنيد مختلف القوى الاجتماعية لتحقيق التنمية السريعة وذلك بالتأكيد على أن: " عمل التنمية السريعة للبلاد والبناء الاشتراكي لا يمكن إنجازه إلا بالعمل الواعي والمنظم للجماهير بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعرف وحده كيف يجمع حوله القوى الاجتماعية المناصرة للثورة ويوجه الشعب في طريق الانتصار."

وبالنسبة لتكييف الهياكل الحزبية مع مقتضيات المرحلة التي حددها المؤتمر أوصت اللائحة التنظيمية بـ:" إن المؤتمر الرابع شعورا منه بمتطلبات المرحلة التاريخية يرى أنه آن الأوان لقيام الحزب بـ:

" مراجعة أنماط هياكله، وطرق عمله، ونظام حياته السياسية والتنظيمية قصد تكييفها مع طبيعة وأبعاد مهام التنمية السريعة للبلاد ومهمات البناء الاشتراكي.

"تحليل نقدي جرئ لتنظيمه، ودراسة نقاط ضعفه وأخطائه، والبحث عن أسبابها."

بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ 1979/02/07، بدأت اللجنة المركزية للحزب في ممارسة نشاطها بصورة منتظمة منذ ذلك الوقت إلى غاية تقرير التعددية الحزبية والسياسية، وانفصال الحزب على الدولة كما سيأتي ذكره...

لقد عرفت اللجنة المركزية في أول اجتماع لها في شهر مارس 1979 ظهور اتجاهين متعارضين:

الاتجاه الأول، يتزعمه عبد العزيز بوتفليقة ويتمثل في دعم مهام الدولة، وباختيار المسؤولين لها ضمن أعضاء المكتب السياسي.

الاتجاه الثاني، يتزعمه: محمد الصالح يحياوي، ويؤكد على فكرة قيام الحزب بمهامه بالإشراف على سياسة الحكومة، ويؤكد على فكرة أولوية الحزب وضرورة تفرغ جميع أعضاء المكتب السياسي للمهام الحزبية، على أن يضم الطاقم الحكومي عناصر من التيكنوقراطيين الأكفاء تكون مهمتهم الأساسية تطبيق السياسة التي يقررها الحزب، وأن يتم اختيار هذه العناصر ضمن أعضاء اللجنة المركزية للحزب وليس المكتب السياسي."

وعند تشكيل أول حكومة بعد المؤتمر والتي أعلن عليها في شهر مارس 1979 فلم تضم في صفوفها سوى أربعة أسماء لأعضاء المكتب السياسي وهم:

- رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
- وزير الشؤون الخارجية.
- وزيران لدى الرئاسة.

أما بقية أعضاء المكتب السياسي فتولوا رئاسة اللجان المركزية للحزب.

وقد تميزت هذه المرحلة بإشراك القاعدة الحزبية في مناقشة القضايا الوطنية التي لا يبت فيها دون العودة لأخذ رأي القاعدة الحزبية التي كانت تحتاج إلى التجربة والمستوى الفكري المناسب...

وقد لا يختلف اثنان بأن المرحلة الفاصلة بين المؤتمر الرابع، والمؤتمر الخامس قد تميزت بيأس ونوع من فقدان الثقة بين القاعدة والقمة التي يرى فيها المناضلون في الهياكل الحزبية بأن اغلبها لم يعرف النضال داخل الحزب قبل ترقيتهم إلى عضوية اللجنة المركزية، وبالتالي لا كلام على وجوب التشبع بإيديولوجية الحزب المحددة في الميثاق والتي تقوم على الإيمان بالاختيار الاشتراكي.. ومن تحصيل حاصل يختل توازن القادة

السياسية بدءا من تعدد التصورات للموضوع الواحد، والاختلاف في قرار حلوله كنتيجة منطقية.

كما تميزت هذه المرحلة بسدّ أضمن أداة اتصال مع الجماهير الشعبية الواسعة، وبدأت تجتمع الشروط اللازمة المؤدية لقطع الصلة بين الثورة والشعب، وطويت أوراق الميثاق الوطني، وتجاهل القائمون على الشأن الحزبي احترام ما ورد من توجيهات، وتوصيات، ومقاييس، فساد الإهمال وبانت مؤشرات الفوضى وبدأت الهوة تتسع يوما بعد يوم بين الشعب والتنظيم السياسي برمته الذي فشل في التحكم في المقود عند المنعطف، لقد انفردت الحكومة بإدارة دفّة شؤون البلاد وإدارة سبيل ومناهج التنمية بنظرة تيكنوقراطية بعيدة عن كل توجيه ومراقبة حزبية، وأقبرت المنطلقات الإيديولوجية في التنمية والبناء الاقتصادي، وبدأت يوما بعد يوم ملامح التنكر لمقومات مشروع المجتمع الذي ناقشه الشعب وصادق عليه بأغلبيته الساحقة.

إن أعضاء اللجنة المركزية الذين تمّت تزكيتهم بل اختيارهم كانوا يشعرون بأنهم لم يختاروا عن طريق المناضلين بل أنهم مفرضون عليهم وبأن أغلبهم من يعادي حتى الاختيار الاشتراكي، ولا يوجد أي التزام يربطه بالثورة وبشروط الانتماء والإيمان بمشروع المجتمع وفقا للميثاق الوطني، ونظرا لعدم وجود أي التزام بين المناضل وعضو قيادته تولّد بين الطرفين ضرب من ألوان عدم الثقة مما كانت له انعكاسات خطيرة على مستقبل الحزب..

خامســـــا

المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير

انعقد المؤتمر الخامس تحت شعار العمل والصرامة لضمان المستقبل من (19 إلى 22 ديسمبر 1983) على وقع روح التواصل والاستمرارية في ظل الميثاق الوطني، وديناميكية البناء والتشييد الثوري بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني حارس الاختيارات الأساسية، وقد انعكس ذلك في التقرير المركز والطويل للأمين العام للحزب رئيس الجمهورية عند افتتاح أشغال المؤتمر، فسلط الضوء على الكثير من النقاط الغامضة في الميثاق بقصد إزالة كل لبس أو غموض عند تطبيقه، وحتى يتمكن حزب جبهة التحرير الوطني من الاضطلاع بمهامه في المراقبة والتوجيه كما ورد ذلك في الباب الثاني تحت عنوان الحزب والدولة، ومن العهود التي تعهد بها الأمين العام أمام المؤتمر بأنه سيتخذ الاجراءات الملائمة " ليكون الحزب في الحكم لا للحكم." وكذلك إنشاء هيئة للرقابة السياسية...

وقد كان التحليل مركزا وصائبا بالنسبة لتقييم مسيرة الحزب كمرجعية لمواصلة رسالته، فذكر التقرير بوضوح بأن:" التجربة أثبتت أن محاولة تحقيق أيّ مشروع اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي ستظل ناقصة مهما خلصت النية وصحت الإرادة طالما غاب الإطار السياسي الذي يحكم توجيهها ويسهر على سلامة تنفيذها.

إن غياب الحزب أو تهميش دوره يجعل الإدارة تتحول إلى بيروقراطية تتعالى على المواطن بدل أن تخدمه، ويجعل المشاريع الاقتصادية

تتحول إلى تراكمات كمية ليس لها مردود إنساني يجدي. كما أثنى التقرير على صمود المناضلين الذين أحبطوا محاولات الذين ظلوا بصورة أو أخرى متشبثين بالتعددية الحزبية التي برهنت التجربة على أنها عديمة الفعالية في إطار مسعى الثورة الجزائرية الشعبية المنبع والطمح، وفي هذا التأكيد إشارة كافية لما كان يدور في الساحة السياسية، وما يحضر له الخفاء من طرف القوى المعادية للثورة والمندسة في مؤسسات الدولة.

وقد انتهت أشغال المؤتمر بلوائح وتوصيات عكست في مجموعها ما تناوله تقرير الأمين العام، فجاءت متكاملة ومستلهمة للصلاحيات والدور المنوط بحزب جبهة التحرير الوطني وهو الدور الذي لم يبرز جليا في الفترة ما بين المؤتمرين، غير ان هذه النيّة وهذا المسعى الواضح لم يترجما على أرض الواقع فما لبث أن زحزح الحزب من مصادر القرار، ولم يتحقق مشروع بناء مدارس التكوين السياسي والإيديولوجي لفائدة المناضلين، ووضعت وسائل الإعلام بين أيدي عناصر غير متشبعة بالفكر الحزبي والخط السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بل ومنعت الإطارات من الخوض في مجال الإيديولوجيات عن طريق المحاضرات، وتنظيم الملتقيات والندوات لما تكتسيه من أهمية فمن جهة تتحقق ضمانة القيام بالدور كاملا من طرف المناضلين، ومن جهة أخرى الإعداد النظري المستمر يزداد ثراء بالممارسة والتطبيق، كما يعمل العمل الإيديولوجي بتعميق الثورة الجزائرية، وتعزيز الوعي الاشتراكي ونشره...

كما أظهر الجانب التطبيقي المناقض لتوصيات المؤتمر في ميدان إسناد المسؤوليات من خلال التعينات بمناسبة تشكيل الحكومة عام 1984: فتمّ تعيين أمناء عامين للوزارات وعدد الولاة، والمسيرين الاقتصاديين، والإعلاميين، من غير المناضلين والعملية تذكر بعملية سبقتها قبل انعقاد

المؤتمر الرابع حيث كانت قد تمت بعض التعيينات على راس مناصب إدارية أساسية لعناصر لا وطنية، وقد قيل حينها بأن بعض مديري المؤسسات الوطنية كانوا من الإطارات المناهضة للحزب في السرّ والعلانية.

وقد رفعت الإدارة بعد المؤتمر الخامس شعار "العمل الميداني" واعتبرته المعيار الأساسي والمميز لتحفيز الإطارات والعمال على العمل من أجل تحقيق برامج التنمية، وقد تسببت الإدارة ربما بحسن نية فيعرقلة الحزب لإعتبار،وبأن النشاط السياسي هو الأساس الذي يحفّز الرجال ميدانيا ويعطي للعمل معنى ومحتوى وقد يكون هذا الاجتهاد الغير برئ محاولة أخرى للحد من تغلغل الحزب في مؤسسات الدولة ويدخل ضمن الاستراتيجية لتفويت الفرصة على الحزب ليكون حزبا في الحكم ذلك أن معارضي نظام الحزب وانفراده بالحكم قد بدأت منذ عام 1962 بدرجات مختلفة من الشدة والتنظيم، وبقي مؤيدوها وأنصارها مندسّين في مرافق الدولة ومؤسساتها يتربصون الفرص للظهور كلّما دب الوهن والضعف في صفوف حزب جبهة التحرير الوطن.ي وفي تقرير الأمين العام المقدم للمؤتمر إشارة لهذا الواقع الذي تدعم وظهر إلى الوجود بعد أحداث أكتوبر وسيجد الدعم له من الداخل بل ومن المقربين للأمين العام، ومن الخارج فذلك أمره لا يخفى على كلّ متبصّر وبصير من أنّ فرنسا الاستعمار لن تنسى مطلقا فلاحي جبهة التحرير الذين لقّنوها درسا في التضحية والبطولة والفدى والوطنية وعلوّ كرامة وعزّة الشعب الجزائري، ولن تنسى فرنسا الاستعمار مكانة الثورة الجزائرية عالميا كثورة إنسانية ذات مرجعية ثورية أساسها الحرية والعدالة وكرامة الإنسان، إن فرنسا الاستعمار تعرفنا أكثر من معرفتنا لأنفسنا وتعرف جيّدا بأن للجزائر

رصيدا إنسانيا لا يستهان به ولا يمكن حذفه من التاريخ أو تجاهله، فهو يضاهي ما تتبجح به الثورة الفرنسية (1789) من نظام جمهوري قائم على الأخوة، الحرية، المساواة في ضوء مصالحها الوطنية والاستراتيجية ومن منظور الثورة الجزائرية فإن تلك الشعارات صالحة للتصدير فقط وأن الشعب الجزائري الذي عانى القهر والعذاب يبقى دليل جريمة فرنسا على زيف إنسانية ثورتها، (1798) التي تتباها بها دوما وتبقى جبهة التحرير الوطني الشاهد على ألوان التعذيب وعلى المجازر وعلى الإبادة وعلى تنكر فرنسا الحضارة للشعب الجزائري وحقه في الحرية التي هي من مرتكزات الثورة الفرنسية، وأنها لم تعترف بهذا الحق إلا بعد تضحيات جسام خاضتها جبهة التحرير، لن تغفر فرنسا لحزب جبهة التحرير الذي أذلّها وأذاقها المهانة وكشف زيف شعارات ثورتها المقدسة وقبل انعقاد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني عرف العالم أحداثا غيرت من هيكلة العالم وكانت إيذانا بانتهاء الحرب الباردة وانتصار معسكر النظام الليبرالي الغربي والرأسمالي الجشع، وأنه من تحصيل حاصل ان الجزائر لا محالة متأثرة بذلك، كما عرفت الساحة الداخلية حدثين هامين الأولى يتمثل في إثراء وتعديل الميثاق الوطني، والحدث يتمثل في أحداث أكتوبر 1988 والتي يرجح الجميع وصفها بالمؤامرة.

1 - ميثـــــاق 1986:

لقد كانت مناقشة الميثاق الأولى، والثانية مناظرة قلما يجود بها التاريخ تذكرنا بعصور أثينا الذهبية أو عهد المدينة الفاضلة.

لقد عرض الشعب في جو من الحرية والمسؤولية انشغالا ته ومعاناته اليومية، وحملت جلّ التقارير والتي تعد بالآلاف كل هذه المطالب والمتمثلة أساسا في مطالب اجتماعية وأخرى سياسية، وأخرى

ثقافية شاهدا آخر لما وصل إليه المجتمع الجزائري من مستوى متقارب في الأفكار والطموح في هذه المرحلة، كما تعتبر شهادة حيّة لمدى تمسك الشعب الجزائري بنهج الثورة، والمطالبة بالعودة في مجملها إلى روح ثورة نوفمبر والتمسك بوحدة الوطن والمحافظة على مقوماته الروحية والثقافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تجمع هذه المطالب وبإلحاح وقد يكون الإنذار المبكر للتحذير من العواقب الوخيمة، للرشوة والمحسوبية، وضعف الرقابة، ونقائص القضاء الذي يحمي القوى مالا وجاها، ويتغافل عن حقوق الضعيف. كانت هذه المطالب العفوية صادرة عن الشعب وعن الجزائر العميقة تدعو إلى القطيعة مع الحقرة، والتعسف في استعمال السلطة إذا ما أردنا أن نحافظ على الديمقراطية الاجتماعية الوفية لروح ثورة نوفمبر المباركة، وتقاليد شعبنا المناهض دائما للقهر والتسلط كانت نداءات صادقة مركزة وبعفوية وتلقائية محذرة من (كولون الداخل وكولون الخارج) ومن تربصه بالثورة والاستعداد للوثب والإجهاز عليها متى توفرت شروط ذلك، وانّ أكبر علاج لتفويت فرصة الانتقام من الثورة ومن الخماسة الذين أصبحوا مسيرين لمزارعهم والعمال الذين انتقلوا من مركز الأجير إلى مركز الشريك في المؤسسة ومالكا لراس مالها وانتاجها في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات على الدولة أن تسارع باجتياز فجوة التخلف المتراكم قبل الاحتلال وبعده وفي هذا المطلب شطط، وبالخصوص ما آلت إليه الأوضاع الدولية في هذه المرحلة،وما تحقق من إنجازات واكتشافات مهولة بفضل طريق العلم والتكنولوجيا الذي تفتقره أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر.

لقد أقبرت نتائج المرافعات والمناظرات الشعبية التي استلهمتها وثيقتي الميثاق، ودستور 76 على وجه الخصوص، وباقي لوائح وتوصيات

حزب جبهة التحرير الوطني أما فيما عدا ذلك فكان مصيرها الأرشيف لقد بدأ زحف معارضي الثورة ونظام الحزب الواحد يكتسح الإدارة وفي أحسن الأحوال الأمل على توجيه مجراها بما يحقق ميول أصحاب المصالح، والناقمين على الثورة وإنجازاتها منذ عام 1962 لقد بدأت المؤامرات بتشويه الثورة الزراعية، وتحريفها بذكاء كبير وبدسائس لا تخطر على البال، حتى أصبحت مأساة وأضحوكة حتى لدى المستفيدين من تطبيقها ولدى أبسط العامة (عادت حليمة إلى سيرتها القديمة) انتقم الأعيان، والملاك القدماء ومَنْ خلفهم مِن "الخماسة" الفاشلين والعاجزين عن زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية فيما وضع بين أيديهم من مزارع وأراضي في إطار الثورة الزراعية، ونشرت الصحف قوائم المستفيدين الجدد من الفلاحين بالمراسلة داخل التراب الجزائري وخارجه...

هذا مصير الثورة الزراعية والفلاحين الذين كانوا طليعة جبهة التحرير وجيش التحرير ومعقل الثورة ومحصنها..

أما الصناعة أو المدينة التي تعانقت بالأمس مع الريف ضد الاستعمار فكانت المؤسسات محل تفجير داخلي باسم الهيكلة العمودية والأفقية، وباسم " المفتاح في اليد " والرجم المركز والتركيز على السلبيات والتهم الملفقة المبالغ فيها التي لم ترحم العمال ولا نقابتهم، فكانت أساليب التضييق على القطاع العام والبيروقراطية الخانقة كلها أوضاعا لم ترحم عالم الصناعة، وكان الحنين لا ينقطع لفضائل القطاع الخاص ونجاحه الواعد لو أصبح البديل وبدأت تتسرب الشعارات المغرضة الفتاكة التي كانت حتى لسان ذلك العامل ".. لم يتركوهم يخدم.." من هم المساكين الذين حرموا من العمل؟ إنّه القطاع الخاص أو الأثرياء الجدد الذين سيكونون رمز الليبرالية المتوحشة إن آلت إليهم دفة الحكم أو تمكنوا

من التأثير في السلطة الفعلية التي بيدها صياغة القرار والترويج له والعمل على ضمان فرضه في برنامج هذا الحزب أو ذاك مادامت جل الأحزاب تفتقد إلى برامج جدّية، وإلى تكوين موجه ومدعم، وهذا عكس المنطق والأسلوب الذي نشأت به الأحزاب عبر أنحاء الدنيا حيث التعددية الحزبية والسياسية، ولعل مكانة القطاع الخاص والأبواب التي فتحت له منذ ثلاثة عشر سنة تقريبا والتدعيم الذي تحصل عليه لكن بلا رقيب ولعل أطماعه وفضائحه التي انكشفت في كثير من القطاعات تطرح أكثر من سؤال؟.

إن الثورة الثقافية الركيزة الثالثة لمشروع المجتمع الجزائري كما ارتضاه حزب جبهة التحرير الوطني منذ نداء اول نوفمبر، ومؤتمر الصومام، وبرنامج طرابلس، وميثاق الجزائر، وبيان 19 جوان 1965، والميثاق الوطني وقرارات حزب جبهة التحرير في مختلف اجتماعاته فأصبحت تحت قذف مركز داخلي، وبتوجيه خارجي فتعالت الحملات المقنعة والمكشوفة ضد ديمقراطية التعليم، ولغته، ومضامينه المتخلفة، وباسم التقدمية، والحداثة، والتكنولوجيا، والعلم، برر الاتهام فلم تسلم المدرسة من التنديد، ولا الجامعة، ولا اللغة العربية بل لقد تمّ التنديد بالمجتمع برمته باعتبار أن هذه المرافق وسائل إنجاز لأهدافه المحددة في إطار الميثاق إنها فرصة الانتقام والتعطش إلى الهدم عن طريق المغالطات وتعميم النقائص والأخطار والتهويل فلم تسلم مقومات الهوية التاريخية، وتراث الثورة من النقد والتجريح... هل هذا انتقام لإنهزام الكولون، والفرانكوفونية على يد ثورة نوفمبر الخالدة؟ هذا القصف المتنوع والمدعم من القنوات الفضائية من وراء البحر المخصصة لأدبيات معينة يدعمها اليمين، واليسار على السواء تحت غطاء الدفاع عن القيم العالمية بدأت معالمه تتبلور منذ

بداية الثمانينات تحت عنوان "التاريخ في ...." والبقية تأكدت مع باقي الشهور والسنين ووصلت ذروتها سنوات التسعينات والشواهد لا تحتاج إلى حصر...

لقد وصل الاتهام إلى درجة تحميل المدرسة الجزائرية مسؤولية الإرهاب الذي عاث فسادا على امتداد ما يقارب العشرية لقد خافت الفرونكفونية على نفوذها، وخاف أذنابها على مصالحهم في مؤسسات ومرافق الدولة فكانت الحملة الشرسة على اللغة العربية من بعض الأوساط الداخلية وما تتمتع به من دعم معنوي وجسارة في الطرح وتنكر لكل موروث أو ثابت، أما أبواق ماوراء البحر فذلك كان يمثل نضالها المشروع الذي لا يثنيها عليه أي قاهر أو طارئ فلا مساومة مع إعلاء شأن اللغة الفرنسية وتمجيدها داخليا وإن أمكن خارجيّا... لكن في الجزائر فمن أجل تمكينها يهون كلّ ثمين لا يختلف في ذلك اليسار، واليمين...

لقد رأت السياسة الفرانكفونية أن تعريب المحيط وعودة اللغة العربية كلغة تعامل في الإدارة، والمؤسسة، وأماكن الإنتاج فيه تهديد لنفوذها، فلا مناص من تحريك الآلة للضغط والمساومة إن الصراع حول اللغة الأمازيغية وتراثها الثقافي والدور الذي قامت به الأكاديمية البربرية في باريس إن كان يؤكد على حقيقة واحدة ووحيدة، إنما خلق شروط العودة من الباب الكبير للغة الفرنسية، كلغة توحيد للشعب الجزائري..! وإلاّ بماذَا نُفَسِّرُ السياسة الكولونيالية الفرنسية منذ غزوها الجزائر حرمت هذا الشعب كله من هويته المتميزة (الإسلام، عروبة، أمازيغية)، ولماذا أنكرت عليه الحرية، والكرامة، وحق المواطنة ؟.

من يصدّق من كان بالأمس يضطهد الشعب، ويسفك دماءه، ويحرق ممتلكاته ويسلبها منه يتحول اليوم مسرعا إلى مرجعية للخير، والثقافة، والحرية والديمقراطية ....؟ إن اللغة العربية ليست لا الخصم ولا المقابل للأمازيغية فكلاهما عانى من الاضطهاد والتحقير الكولونيالي، فات على هؤلاء وأولئك أن الشعب الجزائري في الجزائر العميقة في البادية والجبل، وفي البدو، والحضر لا اعتراض له على مكونات هويته الثقافية، في إسلامه الرّاسخ بالتساوي بين الجزائريين منذ أربعة عشر قرنا وفي لغته العربية كمرجعية ثقافية لا علاقة لها بالعرق والجنس، كانت بالإسلام ومع الإسلام حصن المقاومة الوطنية العتيدة، وفي أمازيغية كجزء معبّر عن واقع انتماء لا غبار عليه، ولا مبالغة في إبرازِها كعنصر للتفريق والتمايز...

وهل يخفى على هؤلاء وأولئك بأن مساعي فرنسا الاستعمارية والإمبريالية هو أن بتحقق حلمها الضائع في ان تجعل من اللغة الفرنسية اللغة المشتركة الوحيدة التي تجمع بين فئات المجتمع الجزائري ونخبة وجهاته، أما فيما عدا ذلك فلا يمثل سوى وسائل ومسالك ظرفية، للتغطية من أجل الوصول، وما غاب بل ويغيب دوما على بال الاستعمار أنه ينسى دروس التارّيخ إذا لم تكن في صالحه ... فنسيّ أنه من أهداف ثورة نوفمبر بل ونضالات الحركة الوطنية من قبلها كانت بإجماع تناضل من أجل استرجاع هذه اللغة إلى ديارها والتي عزلها الاستعمار الكولونيالي بقرار من سلطته واختزلها في لهجات للتفرقة وعزل الجزائر عن محيطها المغربي، والعربي....

عرف عام 1985 ما يسمى بالإصلاحات الانفتاحية على المستوى الداخلي في إطار سلسلة القرارات العكسية تماما لقرارات المؤتملا الخامس وعلى المستوى الخارجي بدأ عهد الابتزاز والإغراء بانضمام الجزائر إلى

مجموعة " العقلاء " حسب الوصف الذي طرحه النظام الدولي الجديد المشغول في ذلك الوقت بتسيير أزمة الخليج الأولى، أي عندما اجتاح العراق دولة الكويت، ونجاح تفجير الاتحاد السّوفياتي من الداخل، وإضعافُ مراكز المقاومة في كثير من الدول ومن بينها الجزائر.

وفي هذا الخضم أقنع المقربون من الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية بوجوب إعادة النّظر في الميثاق وإدخال عليه التعديلات المناسبة حتى لا يبقى عائقا في الإسراع بمشروع تطبيع العلاقة مع النظام الرأسمالي وكانت المحاور المقصودة بالإلغاء حسب بعض المفكرين والكتاب ما يسمى بأسس المجتمع الاشتراكي، ومن إعادة النظر في المهام المسطرة " لحزب جبهة التحرير الوطني ".

أما مبررات الإثراء والتعديل والتي أفصح عنها الميثاق المعدّل عام 1986 فهي غير ما قيل وتتمثل على وجه الخصوص فيما يلي:

ـــ أن القيادة المنبثقة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني قد عمدت إلى تقديم التضحيات المطلوبة في إطار المبادئ التي أكدها الميثاق الوطني، وهكذا تمّت على امتداد سنوات سبع دراسة أهم المشاكل التي نجمت عن تطبيق المبادئ التي تحددت والمشاكل التي خططت أو تلك التي تولّدت عن التفاوت بين ما أنجزه من أهداف اقتصادية واجتماعية وما تحقق من أهداف ثقافية فقد تمّ بحث الملفُّ الثقافي ـــ سياسة التعليم والتكوين ـــ وقضايا الزراعة والري ـــ والشباب ومسائل التصنيع ـــ والتمويل ـــ وسياسة تنظيم الأسرة ـــ والتهيئة العمرانية ـــ وكل ما يتّصل بالتنمية من قريب أو بعيد.

ولا شك أن أهمية النتائج التي ترتبت عن دراسة كبريات القضايا والمشاريع والتدابير التي اتخذت لتطبيقها، قد أصبحت تشكّل تجربة عملية

تصلح أن تستخرج منها خلاصة نظرية ينبغي أن تضاف إلى الحصيلة التي تضمنها الميثاق الوطني التي تمت صياغته منذ عشر سنوات.

ومن هنا بدأت ضرورة إثراء الميثاق الوطني باعتباره تتويجا لمجهودات واستخلاصا للعبرة على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب إلى تحقيقه من أهداف، وما يتوفر لديه من إمكانيات.

فعملية أثراء الميثاق الوطني تتطلب إذن على تدارك جوانب النقص التي لوحظت في صياغة 1976، كما تعتمد على ترسيخ المكاسب التي تحققت خلال العشرية الماضية، وعلى ضرورة مواجهة الأعراض التي نتجت عن جدلية التطور من جهة والتي تربط من جهة أخرى بمخلفات الاستلاب الثقافي والتخلف الفكري..

كما تؤكد هذه العملية التمسك بالثوابت وتراجع المتغيرات، وقد تمت في إطار الحرص على تأمين بُعْدَيْن أساسيين لابدّ منهما لكل حركة تريد أن تصل إلى مداها دون انحراف ولا جمود وهما: بعد الاستمرارية وبعد التجديد والإبداع.

— وتلك هي السنة التي اعتمدتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها كما يتبيّن ذلك من استعراض نصوصها الأساسية، بدءا ببيان أو نوفمبر، إلى ميثاق الصومام، إلى برنامج طرابلس، إلى بيان 19 جوان 1965 إلى الميثاق الوطني في صياغته الأولى.

إن استقراء تاريخ الجزائر قريبه وبعيده، واستعراض المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، يجد خيوط تواصل ينتظم فيها الشعب الجزائري، ويبينان انسجاما في العمق لا تستطيع العوارض السطحية والمشاكل الطارئة أن تحجبه على الدارس المتمعن والمناضل المسؤول الحازم.

إنّ الاستمرارية مهددة بخطر الجمود والدوغماتية، إن هي لم تتعزز بالسهر على تأمين بُعْدَ التجديد والإبداع، وهو النهج الذي اعتمدته القيادة السياسية في عملية الإثراء، إيمانا منها بأن تحقيق الانسجام بين الاستمرارية والتجديد شرط ضروري لكي تواصل الثورة الجزائرية رسالتها التاريخية، وتتمكن من مجابهة التحديات التي تطرحها السنوات القادمة.

صادق المؤتمر الاستثنائي على مشروع " الميثاق الوطني" المعدل في بعض فقراته وأبقى على المحاور لبناء الاشتراكية، وبالتأكيد على الثوابت الوطنية والتشدد في مقاييس الانتماء الحزبي المتمثلة في (الكفاءة ــ النزاهة ــ الالتزام) وبتحديد الدور القيادي للحزب كتنظيم طلائعي تختار عناصره من بين صفوف الفلاحين، والعمال، والشباب، والمثقفين الثوريين، كما أكد الميثاق على أهمية التكامل بين الأجهزة السياسية، والتشريعية، والتنفيذية والتي تلتقي كلها في خدمة البرنامج المحدد، من خلال وحدة التصور من أجل تجسيد الاختيار الاشتراكي للثورة.

كان الطابع والظاهري لعملية إثراء الميثاق المراجعة وليس التراجع، غير أنه من النّاحية العملية عرفت الساحة السياسية حركة غير مسبوقة ولا معهودة، تمثلت في عزل بعض المحافظين، ونقل بعضهم في حين جُمّد بعضهم. وبدأ يشاع ما كان ينادي به المناضلون وأنّه قد حان أوانه والمتمثل في (تسليم المشغل)إلى الشباب الذين عين بعضهم القليل جدّا كمحافظين لأول مرة، وظهر شعار وجوب تطوير أساليب العمل السياسي، وبرزت ظاهرة تجميد وعزل بعض الإطارات وتقاعد بعضها قبل الأوان والتي انتقلت عدواها إلى صفوف (الجيش الوطني الشعبي) وبقي السؤال المطروح هل كانت العملية إحياء للعملية التي سبقتها منذ سنوات تحت شعار " الفرز والتطهير"؟ وأن أســـاس ذلك الفرز قائم على

(من مع الثورة ومن ضدها) غايتها إبعاد العناصر التي تؤمن ببرنامج الحزب واختياراته، لأن توفير جوّ التفاعل، والتلاحم بين مختلف الفئات الاجتماعية عملية استراتيجية من أجل تثمين وحدة التّصوّر ووحدة الهدف قد يكون ذلك مقيّدا بل ويمثل مطلبا نضاليا.

لكن أن يعاد المظهر بأسلوب تدليسي وكأنه عملية تصفية وفرز لفرض الانسجام والفاعلية من أجل تحقيق أهداف الثورة وتعزيز مسعى حزب جبهة التحرير الوطني فذلك سؤال يبقى قائما لعدم توفر المعطيات الكافية لتحديد هوية ونوعية الفرز والتصفية المتسترة تحت غطاء التّجميد، وفرض التقاعد، والإقالة إلى غير ذلك مما حصل ...؟

انتشرت الأنباء وصداها وأصبحت حديث المناضلين في الهياكل القاعدية واختلطت الحقيقة مع أضغاث الأحلام وما يفوق نسج الخيال، حتى قيل بأن ما تمت المصادقة عليه في بعض دورات اللجنة المركزية زوّر وظهر بمحتوى غير المتفق غليه، ونفس النصوص التي صادق عليها المجلس الوطني قد لقيت نفس المصير من تزييف وتلاعب بمضامينها، فتشنّج الوضع الحزبي الذي انعكس على باقي المؤسسات وزرع الرعب، والإرهاب في نفوس المناضلين والإطارات السامية مما يسمعون وفعلت الدعية فعلتها وتزعزعت ثقة المناضلين واقتنعوا بأن الحزب تعطلت نصوصه الأساسية والمواثيقه وبرنامجه، وأنّ ما يظهر من تطبيق يومي يطرح أكثر من تساؤ عن حسن النوايا والمقاصد ؟

2 - أحـــداث أكتوبـــر 1988:

كان عام 1988 عام انعقاد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انطلقت التّحضيرات له منذ السداسي الثاني على مستوى الهياكل القاعدية للحزب.

وكانت الجزائر أيضا على موعد خلال شهر سبتمبر لتجسيد الاتحاد مع الجماهيرية الليبية والذي أجهض في ساعة الاستعداد لعرضه على الاقتراع العام عليه عندما اندلعت ما أطلق عليه بأحداث 05 أكتوبر، والتي كانت في حقيقتها تمثيلية لمؤامرات قذرة متعددة الجوانب.

قد يقال أن التاريخ سيكشف كثيرا من التفاصيل بما وقع في شهر أكتوبر عام ثمان وثمانين وتسعمائة وألف، وخصوصا أن أعظم من عايشوها عن قرب مازالوا على قيد الحياة، وفي هذا المقام لا تعنينا تفاصيلها وأهدافها بقدر بعض خطوطها العريضة، ذلك أنه من الصعب العثور على أجوبة وافية ومقنعة من داخل التنظيم لعدم وجود تقاليد تعتني بدراسة مستقلة للحزب تبين ماله، وما عليه، ولا توجد أيضا تقاليد أخرى محايدة تقوم بنفس المهمة، وهي المهمة ذاتها أو ما يشابهها والتي تقدم بها حزب جبهة التحرير عن لسان أمينه العام "عبد الحميد مهري" في بداية التسعينات عندما طالب أمام الرأي العام بتكوين لجنة مستقلة يعهد لها بمهمة إحصاء وتقدير ما تم من إنجازات وما ارتكب من أخطاء من طرف حزب جبهة التحرير من سنة الاستقلال 1962 إلى غاية 1989، وللشعب بعد ذلك الحكم، وهو ما لم يتحقق وما حجمت إنجاح مسعاه حتى الأحزاب المناوئة لحزب جبهة التحرير الوطني بيمينها ويسارها الراجح في تلك المرحلة كانت الاحزاب تلك مكفلة بمهمة ومصرحًا لها بل ومشجعة معنويًا لتتجاسر وتنادي بالقطيعة وبحكم قطعيّ مقدّما وجاهزًا سلفا تحت الطلب فهي تدعي أن حصيلة الثلاثين سنة الماضية بكل ما فيها من إنجازات وأخطاء هي لاشيء أو على الأصح هي في دعواها ركام من "الخردة" على حد تعبير بعض المفكرين والسياسيين والتي ينبغي إتلافها والبحث عن نقطة الصفر والانطلاق من الفراغ نحو المجهول،

باختصار المناداة بالجمهورية " اللقيطة" أهل في ذلك تنفيذ لوصية ؟ أم انتقاما لقضية أو حنينا وانتقاما لمرحلة تاريخية ؟

وحتى تحديد الخطوط العريضة لهذه المؤامرة التي كان بالتأكيد ضحيتها حزب جبهة التحرير الوطني فإن معطياتها جاءت من خارج التنظيم ومن أشخاص كانوا في الجهاز الحاكم ثم أبعدوا لسبب أو آخر وقد ظهرت بعد ذلك التاريخ المشؤوم كتاباتهم وتحاليلهم المتقاربة في تشريح هذه المؤامرة على حد تعبير بعضهم...

لقد جرّب الاخوة الأعداء اللعب بالنار، فلقوا بخلافاتهم إلى الشارع ورموا بسلطة الدولة في نفس الاتجاه ولتكون المعركة الفاصلة للتطبيع مع النظام الليبيرالي... وتقبل بموجبها الجبهة التوجه الجديد، وإما أن تتنحى من الطريق وتدخل إلى المتحف... لقد كان الإعداد لتاريخ هذه المبارزة معروفا مسبقا لدى العام والخاص منذ شهر جوان 1968 تحديدا وقد ذكر أحد المحللين والمفكرين السياسيين بأن بعض المسؤولين في هرم النظـــام يذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون أن رئيس الدولة كان يعلم علم اليقين أن الجزائر مقدمة على كارثة، وأنه أخبر جميع مساعديه المقربين في شهر جوان، وأمرهم بالاستعداد للمواجهة والتصدي..".

كـــيفما كانـــت حقيقة الأمر فالذي لا شك فيه أن أمر تحريك الشارع لا يختلف فيه اثنان وأن الشباب قرر به وقد وجد في ذلك الفرصة المناســـبة للتعبير بالغضب عما تراكم لديه من يأس، وكره للذات لما كان يعيشـــه ويـــراه من مفاسد ورشوة وتكتلات لاحتكار السلطة لا مكانة لمقايـــيس الجهد، والكفاءة، يضاف إليها بذخ فئة قليلة من ذوي الحقوق ومـــا امتلكته من ثروة بدون مجهود أصبح بمثابة استفزاز للأغلبية المحرومة

فعـــم السخط وطال رموز الوطنية وهياكلها من مجاهدين وأبناء شهداء وكل من هو متواجد في هياكل الدولة ومؤسساتها .

وأيّا كانت الأسباب ، المباشرة، وغير المباشرة، لأحداث أكتوبر وما صاحبها من تحريك ومناورات وما ساهمت به هذه الأجهزة أو تلك، فإن الجزائر كانت منذ السبعينات مستهدفة باعتبارها دولة ذات ثورة تحررية فلتت من قبضة الدول أو القطبية (الاتحاد السوفياتي) و(الولايات المتحدة الأمريكية) فلم تخضع لأي وصاية، ولم تنحاز لأي طرف في الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بل أصبحت قطبا وِقبلة للثورات والثوار تساند قولا وعملا حركات التحرير أينما كان موقعها النضالي، دافعت على حق الشعوب المستضعفة في التحكم في مواردها فكانت من الدول الفاعلة والمؤثرة في حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، أسندت لها مهمة الدفاع عن دول الجنوب بل ومحاميا مدافعا لحقوق ثلاثة أرباع البشرية في محفل الأمم المتحدة من أجل نظام دولي جديد عادل...

لقد غضبت من ذلك بلا شك الإمبريالية والرأسمالية الدولية بل وأزعجتها في الحد من هيمنتها المطلقة لتحقيق مصالح الغرب واستراتيجيته الدولية، وكما أصبح متعارفا عليه أن كل الدول الفاعلة التي تمثل قاطرة دول عدم الانحياز كلها قد عرفت هزات داخلية عنيفة أدت ببعضها إلى التوبة والرجوع إلى الصف أو إلى بيت الطاعة. في حين عرف البعض الآخر التفكك والاندثار والتشرذم، وقد تمت هذه الهيكلة الجديدة المفروضة في الوقت الذي اختفى نظام القطبية بتفكك الاتحاد السوفياتي نفسه الذي انهار وانهارت معه دول أوروبا الشرقية كلها، واستيقظ العالم

على أحادية قطبية لا جدال فيها تشرف على كامل المؤسسات الدولية ، وتدويل الاقتصاد لفرض الليبرالية...

ولخلط الأوراق نشط مروجو الدعايات، وتنوعت أحكامهم وقراءاهم فمن قائل بأنها انتفاضة شعبية، ومن قائل بأنه تمرد وثورة على النظام ومن قال أن القيادة صاحبة الأمر والنهي في خلاف خطير فيما بينها ...الخ

إن أبطال هذه الأحداث كانوا من تلاميذ المدارس والثانويات الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين سنة، أما المحرضون فهم من جيل الاستقلال بالتأكيد وهم من مارسوا أيضا السرقة والنهب، والتخريب وأعمال الشغب كانت في بدايتها مقتصرة على المؤسسات العمومية، والمرافق العامة وأملاك الدولة، ثم شملَ السطو المحلات التجارية الخاصة وأن الكثير منهم ألقي عليه القبض متلبسا بهذه الجريمة أو تلك مما ذكر أعلاه وكلهم أخرجوا من السجن بأمر دون محاكمة فلم يكن فيهم من مثقف أو معارض للنظام معروف أو من الذين كانوا في تشكيلات سياسية معروفة تنشط في السرية الخ... ولو كانت المعارضة المعروفة بلونها وأشخاصها هي التي حركت الشارع لكان المنطق أن يطلب منها إخماد الاضطرابات والدخول في مصالحة لتخطي الأزمة والمشاركة في حل مشكلات البلاد المطروحة، لكن الأمر لا هذا ، ولا ذاك ...

لقد رُفعت شعارات في أغلب تجمعات الشباب في بعض أحياء العاصمة مشابهة لتلك التي رفعت في بعض المدن التي عرفت نفس الأحداث وقد ركزت على شخصيتين هما: رئيس الجمهورية: "الشاذلي سفاح" ومساعدية "سرّاق المالية" مع صور كاريكاتورية ضد رئيس الجمهورية، وبسقوط النظام، وكل النعوت الغير أخلاقية ... مع العلم أن

مساعدية مسؤول أمانة الحزب التنفيذية، لا علاقة له مطلقا بالمسائل الاقتصادية والمالية......

وعلى مر أيام الأحداث وبعد أن انتشر الجيش في الأماكن الاستراتيجية، تسربت إشاعات مفادها أن " الاتجاه الإسلامي سينظم مسيرة " بعد صلاة الظهر، وقيل وقتها بأنه قد أوحي للجماعة الإسلامية للقيام بهذه التظاهرة السلمية التي اتصفت بالتنظيم المحكم واستقطبت فئات شعبية معتبرة وأنها ولأول مرة على مرور أيام الأحداث ترفع شعارات سياسية واضحة للنظام بأنه قد أفلس سياسيا، واقتصاديا وثقافية، لقد انتهت هذه المظاهرة بالعنف وانتهت بسقوط ضحايا نتيجة استفزاز مبرمج على ما قيل آنذاك. لقد عرفت بعض المدن الكبيرة نفس الأحداث غير أنها كانت أقل عنفا، ولم يسقط فيها ضحايا على نحو ما حدث بالعاصمة والتي وصل عدد ضحاياها إلى مقتل ست وثلاثين شخصا حسب البيان الرسمي ، ومع ذلك فلم تبلغ هذه الأحداث درجة الانتفاضة الشعبية، ولم تصل إلى درجة التنظيم الذي تتحكم فيه قوى معارضة لها مطالب معينة إن أغلب السكان بقوا في موقف المتفرج المذهول مما يحدث ، رغم ما قامت به الصحافة الفرنسية المكتوبة والمرئية من ترويج وتحريض بيّن بل وتحولت إلى مرجعية للصحافة العربية والدولية لما يجري في الجزائر، فنقلت في بداية الأحداث أن الأجواء توحي بانقلاب عسكري يستهدف سدّ الطريق أمام رئيس الدولة للترشح لعهدة ثالثة، وفي اليوم الموالي جزمت بأن الانقلاب قد حصل فكانت وكأنها السباقة لحمل هذه البشرى الجميلة، وتوالت الأنباء والنشرات المفبركة محمّلة بالضغينة والسموم، والتصعيد وتأزيم الوضع، فمرة جاءها خبر عاجل بأن رموز البلاد لاذوا بالفرار إلى الدول المجاورة، ومرة قد أدخل الجنرال الفلاني إلى

أحد مستشفيات باريس في حالة خطيرة ومرات تهلل بأن الجماهير الشعبية قد التحقت بالشارع وهلمّ جرّ...

إن تهييج الرأي العام الذي قادت جوقه أغلب وسائل الإعلام الفرنسية على وجه التحديد وبعض الأبواق والإذاعات المجاورة لدَين لها مع ثورة الجزائر تريد أن تستوفيه، وما صاحب ذلك من خيال في افتعال الوقائع والأحداث لخلق الجو الملائم لإرساء قواعد الفتنة وجعلها تتسع وتستمر حتى: " يسهل التخلص من المناضلين الحقيقيين، وحتى يوضع حد لثورة نوفمبر الخالدة التي سيظل التاريخ يسجل أن انتصارها كان نقطة سوداء في تاريخ فرنسا الحضارة، نقطة تحول إيجابي بالنسبة لتاريخ العالم الثالث والإنسانية جمعاء...".

لقد انقشعت الغمامة، وبات من المؤكد دوليا أن أحداث الجزائر تدخل في إطار الزعزعة العامة لبعض الدول الثورية والتقدمية، التي شرع فيها النظام الدولي الصاعد لضرب كل الدول المحورية في حركة عدم الانحياز ...... أما على المستوى الداخلي فقوى الانفتاح المؤيدة معنويا من الخارج والتي كانت متواجدة في هياكل الدولة وعلى جوانبها، منذ أن أمرت الجبهة الأحزاب بالالتحاق بصفة فردية لا حزبية غداة انطلاق الثورة المسلحة ومن حينها دخل الجميع في تآلف على مضض طيلة مدة الكفاح المسلح بل ومن مناضلي وزعماء تلك الأحزاب من شرفته الثورة واحتل مناصب قيادية بعد مؤتمر الصومام، وبمناسبة تشكيل الحكومة المؤقتة، لكن الثابت أنه لم يجسر أحدهم بعد الاستقلال إلى الرجوع وإحياء تشكيلته السياسية المخالفة لتوجه حزب جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر وبرنامج طرابلس غير أن ذلك لا يعني الرضى كل الرضى على هيمنة حزب جبهة التحرير على الحياة السياسية، بل بقي الحنين

جارفا والنية متوفرة في انتظار الظروف المناسبة وبالموازاة ظهرت تشكيلتان سياسيتان معارضتان بعد الخلاف الذي دب بين قيادة جبهة التحرير... وبعد الاستقلال وفي شهوره الأولى..

إن جذور التعددية بقت تغذي بعض الإطارات التي أصبحت في أماكن استراتيجية في دواليب وأجهزة الدولة إلى غاية عام 1989 وأن كثيرا من الانحرافات التي حلت بمسيرة الثورة ترجع في الأصل إلى هذا النوع من الإطارات التي لاحقتهم الثورة بحملات عديدة تمثلت في الفرز، والتطهير مرة، وفي تطبيق نص المادة 120 مرة ...... ومع ذلك لم تقض على الجذور والمندسين، وبقيت فروعها على الدوام في الصف الثاني المناقض لحزب جبهة التحرير الوطني وللجيش الوطني الشعبي ..

لقد كسبت الأجهزة ومن يغذيها داخليا وخارجيا جولة معركة الشارع أثناء هذه الأحداث وتمكنت من توجيه السخط الأكبر إلى الحزب الذي يرون فيه المعارض على الدوام لإيديولوجية الإمبريالية والمتحفظ على الانفتاح والانبطاح من منظور إيديولوجي واضح وخط سياسي ثوري متماسك، واستفادت السلطة من الإفراج المؤقت فنالت رضا شركاء الخارج : " الأوروبيون، والأمريكيون " .

أما المؤسسة العسكرية فقد وجدت نفسها مقحمة في دوامة الاضطرابات السياسية وما تبعها من انفراط اجتماعي عل كل الجبهات، فدورها الدستوري لا يتمثل في فض التراعات بين الفصائل، والأحزاب والتيارات المتناحرة على السلطة، وقد زاد من متاعب مؤسسة الجيش أزمة الإرهاب التي كشرت عن أنيابها منذ بداية التسعينات والتي تحمّل ثقل قساوتها وشراستها على البلاد والعباد، بشجاعة ومسؤولية ..

والخلاصة:

أن التحريك من الخارج والنفخ في الصور لم يتوقف وهذا أمر دولي لا تسلم منه دولة، غير أن الأغلاط والتدبير، والتسيّر والعمالة من الداخل مهدوا لكل ذلك، ولا لوما على الخارج لو لم تكن ذيول الشر والفتنة في الداخل، ولا معنى من أن ذلك اقترفته أيدي مجهولة، وأخرى معلومة وبحسن نية...

لقد فات الأوان وسبق الفعل النية، لقد أضعفت هذه الأحداث الحصانة المعنوية لجزائر الثورة، وأهدرت الكثير من إمكانياتها المعتبرة، متاجر، مؤسسات عمومية، أحرقت مبانيها ومخازنها وسائر محتوياتها المالية والمادية، شاحنات، حافلات، سيارات تابعة للدولة ومؤسساتها... ، حرق مرافق إدارية بوثائقها وأرشيفها... كما عطلت هذه الأحداث الكثير من المؤهلات التي تميزت بها الدولة الجزائرية والتي تجعلها تبقى واقفة على رجليها أمام زحف النظام الدولي الإمبريالي الجديد الذي تكمن قوته وفعاليته في اصطياد الهفوات من الداخل ليجهز وينقض على دولة مثل الجزائر كانت في السبعينيات تحلق كالصقر ترهب الذئاب والثعالب الجائعة، تناضل باستماتة عن السيادة وحقوق الشعوب، وتدعو إلى إعادة التوازن الدولي في العلاقات وإلى إقامة نظام دولي جديد يوقف نهب خيرات وموارد شعوب العالم الثالث ...

الفصـــــل الخامـــس

جبهة التحرير خُلقت لتبقى

الفصل الخامس
جبهة التحرير الوطني خُلقت لتبقى

إن الجماهير الشعبية لم تشارك فيما سمي بأحداث أكتوبر، لكنها لازمت الحياد مستحسنة ما يجري أحيانا وساخطة مرات أخرى على ما يقوم به الأطفال من نهب وتخريب، لقد كان غلاء المعيشة وتدني مستواها، وتفشي الأمراض الاجتماعية التي لم تقهر رغم حملات التحسيس والمعالجة الفاشلة لها، واستفحال ظاهرة البيروقراطية، والتناقض بين القول والفعل لجل المؤسسات والمصالح الإدارية التي اصبح الشعب يناصبها العداء مضافا إلى كل هذه العوامل انهيار الأسس الثابتة للدولة بغياب المثل العليا التي جاءت بها ثورة نوفمبر وكرستها مواثيق الثورة المتلاحقة والتي جعلت منها معيار الفرز بين المناضل الثوري، والمواطن العادي، لقد تعطل الوازع الأخلاقي والديني فأفرغ المسؤولية من محتواها وانعكس ذلك على المؤسسات ففقدت هيبتها ومصداقيتها، وبقي المواطن يبحث عن علاج لهذه الأمراض ما ظهر منها وما بطن، فتطلع إلى أول خطاب للرئيس يوم 1988/10/10 وبعد السكوت المطبق الذي التزمت به السلطة والذي قارب الأسبوع ... حمل الخطاب وعدا بالشروع في إدخال مجموعة من الإصلاحات التي ستكون متضمنة لمطالب المتظاهرين، وبيوم قبل هذا الخطاب شهدت أغلب المدن الداخلية مظاهرات مضادة

نظمها مناضلو " حزب جبهة التحرير الوطني " وشارك فيها مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات ... غير أن تعليمات قد صدرت من الرئاسة تدعو إلى التأكيد على طابعها العفوي، وبتجاهل دعوة الحزب إلى ذلك والسكوت على المشرفين والمنظمين وتحاشي تصوير شعارات الحزب المرفوعة، التي مع ذلك استطاع المشاهدون أن يروا بعضها، إن قراءة إعطاء الأمر بتهميش دور الحزب في التجنيد عن طريق حجب الصورة والعبارات المؤيدة له يتضمن قراءتين:

الأولى: توفير ظروف جو التهدئة والمشاحنة لربح الشارع والذي يمثل عين الصواب.

الثانية: إقناع الرئيس بأن الحزب عاجز على تحريك الشعب ناهيك أن يكون قادرًا على القيادة والتوجيه ، وفي ذلك دسًا وسوء نية، ورغبة الإقصاء للطرف الآخر في إطار حرب المواقع والتموقع من جديد وهو الأقرب إلى الاحتمال.

أولا
انعقاد المؤتمر السادس

كانت اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني قد أرسلت في شهر جويلية من عام 1988 إلى القواعد الحزبية من أجل المناقشة والإثراء مشروعين:

المشروع الأول: مشروع تمهيدي خاص بالقضايا النظامية والتنظيمية .

المشروع الثاني: مشروع تمهيدي خاص بسياسة التنمية.

أولا: تركزت محاور القضايا النظامية والتنظيمية على مايلي :

حول تقييم المجالس الشعبية والملاحظات والاقتراحات الخاصة بها.

وكان أهم موضوع مطروحا في هذا الشأن بعد تقييم تجربة انتخاب المجالس الشعبية وسيرها، باعتبار أن المجالس المنتخبة في الجزائر وسيلة عملية لتجسيد مشاركة الشعب في التخطيط والتسيير والتنفيذ كما ورد في الميثاق الوطني......وأنه من أجل خلق جو ملائم يمكّن المنتخبين من العمل الجاد على حل مشاكل المواطنين والسهر على تلبية حاجياتهم والبحث عن موارد جديدة ووسائل متطورة تخدم مصلحة المواطن سواء كان على مستوى البلدية أو الولاية، ولتثمين هذا المسعى الاجتماعي الهام بما يزيد من الإيجابيات أبرزت الوثيقة بعض السلبيات والتي يجب معالجتها والتخلص منها والتي حصرتها في ظهور بعض

الأمراض الاجتماعية مثل التكتلات العشائرية ، والمحسوبية وغيرها من الظواهر التي لا تمت بصلة لإيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني... هذه السلبيات قد انعكست على مستوى المجالس الشعبية ، وعلى مستوى القاعدة النضالية، من قلة استيعاب للأبعاد الحقيقية لمتطلبات الديمقراطية، وضعف التقدير لثقة الحزب للمترشحين، أما الانعكاسات على مستوى المجالس الشعبية نفسها فإنه يغلب عليها طابع التفكك مما يحرمها من القيام بدورها كاملا بذلك طرحت الوثيقة تصورا بقصد إصلاح النظام الانتخابي وفقا لروح الميثاق الوطني.

وعلى العموم كانت التوجهات المستقبلية للمجالس الشعبية تكمن في بعض العناصر منها:

1 ـ ضرورة تكييف التنظيم السياسي والإداري للمجموعة المحلية مع المحيط الجديد، والتطلع لآفاق ما بعد سنة (2000) عن طريق تكييف النصوص التشريعية.

2 ـ تعزيز الديمقراطية واللامركزية.

3 ـ إبراز مكانة المجالس الشعبية الولائية قانونيا وسياسيا .

4 ـ وضع نظام للمراقبة اللاحقة عوض المراقبة الفورية أو المسبقة.

كما ألحّ مشروع الوثيقة التمهيدية بأن تدعيم المجالس الشعبية البلدية والولائية لا يكمن فقط في اختيار الرجال وإنما يستدعي أيضا التقييـــم المستمر من طرف الحزب وتحت إشرافه والتدعيم اللازم بالإطارات التقنية، والاعتناء المستمر بالتكوين السياسي والإيديولوجي للمنتخبين ...الخ...

وتناول نفس الملف ، المشروع التمهيدي دور الجزائر على الصعيد الخارجي.

وبعد تحليل الأوضاع السياسية للمؤسسات الدولية الجهوية والعالمية ، وتصور الجزائر لعلاقتها مع هذا المحيط، على المدى المتوسط والبعيد، وعملا بمبدأ سياسة الجزائر الخارجية هي انعكاس وامتداد لسياستها الداخلية، وتهدف أساسا إلى الدفاع عن المصالح العليا للبلاد جاء تأكيدا لأهداف على المحاور الرئيسية الآتية:

1 - المغرب العربي:

السعي إلى تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، وتعزيز أسس التشاور والحوار السياسي حول الاهتمامات المشتركة...

2 ـ الوطن العربي:

ـ الحفاظ على النتائج التي أسفر عنها آنذاك مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد بالجزائر.

ـ العمل على تجسيد قرارات القمة العربية المتعلقة بانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

ـ السعي من أجل عقد مؤتمر دولي مسؤول تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وكافة أطراف الصراع في المنطقة.

ـ مواصلة المسعى الهادف إلى إنهاء الحرب الدائرة بين الأشقاء في العراق وإيران...الخ

3 ـ إفـــريقيـــا:

ـ تدعيم دور الوحدة الإفريقية في فض النزاعات الجهوية وتصفية الاستعمار، والتصدي للتحديات الاقتصادية.

لسد فراغ قانوني لقضايا طرحت نفسها على الساحة النضالية بفعل الحركية والتفاعل التي تعرفها مسيرة المجتمع..الخ

من خلال الاقتراحات التي ساهمت بها القاعدة الحزبية في بعض محاور القانون الأساسي للحزب ظهر بعض التشدد والصرامة لما يجب أن يكون عليه الحزب على مختلف الأصعدة كقائد للجماهير الشعبية ومعبرا عن طموحاتها من جهة، وبثقل الأمانة الملقاة على عاتق مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني، في تأمين المسيرة والذين كان لهم شرف تحملها عبر مختلف المراحل في استقطاب وتعبئة كل الطاقات الحية في المجتمع..، ونظرا لما لأهمية الجانب النظامي للحزب ومن أجل الارتقاء به وإعطائه بعده الحضاري والابتعاد عن الممارسات الروتينية والأساليب العقيمة وإشراك القوى الاجتماعية، فإن الوثيقة قد حصرت ما يعترض من سلبيات وعوائق في سبيل هذه المشاركة، واقترحت لها الحلول الجذرية، والأساليب الناجعة التي يجب أن تتبعها لتبلغ غايتها المنشودة وتحقق أهدافها المرجوة...

كما أولى المشروع اهتمام القاعدة النضالية فيما يتعلق بالتنسيق والتكامل بين الأجهزة السياسية والأجهزة الإدارية، والذي يحتاج إلى بلورة وتوضيح أكثر من الناحية العملية ، ومن ثمة جاء التأكيد على ضرورة وضع نصوص تشريعية تكون كفيلة بوضع أسس تضمن التكامل والانسجام، وتجسد قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بهذا الجانب.

أما بالنسبة لمكانة الجمعيات كواقع ما لبث يفرض نفسه ودورها في معركة البناء والتشييد ونشر الوعي الاجتماعي داخل أوساط المجتمع، وتمكين بعض الشرائح من التعبير عن انشغالاتهم في إطار قانوني منظم، فإن القاعدة قد أظهرت نوعا من التحفظ والفتور في استقطاب إمكانيات

هذه الجمعيات لعدم وضوح الرؤية من جهة، ولعدم قيام القيادة السياسية بدراسة وتحليل وشرح مسبق تشارك فيه القاعدة من أجل إنضاج القرار أو الرأي بهذا الشأن، وتبقى أحكام القانون تمثل حجر الزاوية في أي تنظيم، فكثيرا ما تكون الفاعلية والمردودية النضالية مرهونتين بمدى تسلح المناضلين بالقانون الأساسي الذي يجب أن يستوعب بكامله بل وأن تترجم بنوده ميدانيا..

ومن أهم الأحكام التي تعطي أكثر من تفسير لما حدث بعد أحداث أكتوبر بشأن المشاريع الأولى التي أعدمت وحل محلها مشاريع أخرى مخالفة من حيث المحتوى والتوجه، والمحافظة على استمرارية الثورة، وهو ما يؤكد أن المؤتمر السادس أصبح عبارة عن مؤتمر تمهيدي في شكله ومحتواه مما استوجب إعادة انعقاده خلال السنة الموالية له...الخ.

ثانيا: تركزت محاور سياسة التنمية فيما يلي:

التوازنات العامة وتنظيم الاقتصاد

1 ـ بالنسبة للحصيلة عرض المشروع التمهيدي، الحصيلة ما بين عام 1980 إلى 1987، وميز بين الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 1984 والفترة الممتدة من عام 1984 إلى 1987.

فعكست الحصيلة ما تم إنجازه من مشاريع ومخططات، وما تم تسجيله من نمو، وما تم اتخاذه من قرارات، ومشاريع قانونية فيما يخص قانون الصفقات، ومراجعة قوائم المواد الخاصة لاحتكار الدولة ومراجعة سياسة الأسعار، وتحديد سياسة المداخيل، وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات ...الخ

أما خلال الفترة الثانية فإن التقرير عكس الآثار السلبية على المخطط الخماسي الثاني، ونمو الاستثمارات وتراجع الاستهلاك الإجمالي للأسر، بصفة عامة بسبب الانخفاض المفاجئ للمداخيل البترولية عام 1986، فسجل عجز الميزانية رغم تدابير تقشفية، وتقليص مصاريف التجهيز العمومية...الخ

كما أدى التدهور المفاجئ لأسعار المحروقات إلى انخفاض مداخيل التصدير بنسبة 43% عام 1986، إن مسألة الديون الخارجية التي تم اقتراضها كان لسببين:

ـــ لشراء المصانع، والتجهيزات، والتكنولوجيا.

ـــ لشراء المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة الضرورية لتشغيل الوحدات الاقتصادية ابتداء من عام 1986، وقد تم اقتراض هذه الديون من طرف المؤسسات والبنوك في إطار الأهداف التي أسندت إليها ...الخ.

وما يذكر بهذا الشأن أن الوثيقة كانت واضحة بالنسبة لموضوع الديون الخارجية، أو بما يسمى بعبء الديون على الاقتصاد أي (الديون الخارجية بالمقارنة مع الإنتاج الداخلي الإجمالي) الذي بلغ 30% وهو مستوى معقول نوعا ما، ويمثل الضغط المفروض من طرف الديون على التوازنات الخارجية الناجم عن خدمة الديون (تسديد الديون بالمقارنة مع الصادرات)، والذي كان يقدر بحوالي 25% قبل عام 1985، وقد ازدادت الخطورة من جراء تدهور مداخيل البترول ابتداء من عام 1986، ويضاف إليها تدهور قيمة الدولار بالمقارنة مع العملات الدولية الأخرى: فعمل بدوره على التضخم الظاهري لمستوى الديون بالدولار وأثقل خدمة الديون بهذه العملة وقد تلاحقت آثار هذه الأزمة، وتفاقمت أخطارها

على امتداد سبع سنوات تقريبا على الاقتصاد الوطني وعلى ميزان المدفوعات، والتوازنات الهيكلية فلم يكن من حلّ جدّي سوى اتباع طريقة جدولة الديون وما عرفه بعد ذلك الاقتصاد الوطني والصحة المالية للدولة من تذبذب وعجز أرهق البلاد والعباد، خرجت بعده الدولة معافة فزالت الغمة وعمت النعمة بفضل انتعاش أسعار البترول...

2 ــ بالنسبة للآفاق :

راعت الوثيقة التوازنات العامة للاقتصاد، ودراسة كل الإمكانيات المحتملة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على هشاشة الاقتصـــاد الجزائري، وكذلك المراهنة على الزيادة في النمو، ودور التراكم في مجال السعي لتحقيق الأهداف المسطرة للعشرية المقبلة حتى عام (2000) ووسائل التمويل المتنوعة لضمان الإنجاز، بالاعتماد على منظومة التخطـــيط وما تراعيـــه من أدوات لتأطير النشاط الاقتصادي، بما في ذلك القطاع الخاص الوطني الذي أدرج في عملية التخطيط بشكل ملموس...

كما احتوت الوثيقة على محاور أساسية في إطار التنمية الشاملة والتي تنبثق من توجيهات الميثاق الوطني في حركيته واستجابته للتحولات وفي اجتهاد القيادة السياسية لما تراه من حلول في إطار المبادئ، والأهداف.

أ ــ بالنسبة لتنمية قطاعات الزراعة والري والغابات والصيد البحري:

أوردت الوثيقة النتائج والآفاق بالأرقام وانعكاسات ذلك على المواطن من فتح مناصب شغل، وتوسيع في دائرة التنمية وتحسين المستوى المعـــاشي، وما يصاحب ذلك من ضغوطات وعراقيل ...الخ.

ب ـــ تنمية قطاع الصناعة:

تتمثل مهمة الصناعة في خدمة السكان والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى خلاصة التجربة المتحصل عليها كحصيلة من المؤتمر الخامس للحزب ،حدد المشروع التمهيدي آفاق القطاع والمتمثل في :

ـــ استراتيجية التنمية الصناعية ، بقيودها ورهاناتها.

ـــ استراتيجيـــة التنمية والاختيارات الصناعية ، بالاعتماد على الجهاز الإنتاجي وتوسيع التكامل الوطني، وتطوير سياسة تنويع التصدير.

كما حددت سياسة الاختيارات في مجال الصناعة، في سياسة الاستثمارات وسياسة المحافظة والرسكلة والاسترداد، وسياسة التصدير، وتثمين الموارد البشرية، والتعاون في مجال الصناعة.

ـــ تطوير البحث واستغلال المناجم.

ـــ تطوير صناعة التكامل ووسائل التجهيز.

ـــ تطوير القدرات الكيماوية والبتروكيماوية الوطنية.

ـــ تنمية الصناعات الجديدة والتكنولوجيات.

ـــ تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة، والصناعة التقليدية لانتاج المواد الخام.

ج ـــ تنمية التهيئة العمرانية والهياكل الأساسية وقطاع الخدمات :

تدخل التهيئة العمرانية والتنمية المحلية وعملية التوجيه في إطار سياسية الاستثمار بصفة عامة، فعملت على تنظيم عملية مكافحة الاختلالات الجهوية والقطاعية والتي أعدت من خلال لوائح مؤتمر حزب جبهـــة التحرير الوطني، ودورات اللجنة المركزية بدءا من المخطط الخماسي الأول.

1ـ وتشمل سياسة التهيئة العمرانية:

ـ الفلاحة والري.

ـ الصناعة.

ـ الهياكل الأساسية للنقل.

ـ التعمير والإسكان، والبيئة الحضارية.

2 ـ أما سياسة الهياكل الأساسية فتتمثل في :

ـ الإسكان ، والتعمير.

ـ الهياكل الأساسية للري.

ـ توزيع الكهرباء والغاز.

ـ الهياكل الأساسية للنقل.

ـ الهياكل الأساسية للسياحة.

ـ الصناعات التقليدية.

3 ـ الخدمات وحماية البيئة:

ويتمثل نشاط القطاع على وجه الخصوص فيما يلي :

ـ النقل (البري- البحري- الجوي).

ـ البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

ـ الإعـــــلام.

ـ التخزين والتوزيع.

ـ وسائل الإنجاز(البناء والأشغال العمومية).

ـ حماية البيئة.

د ـ تنمية القطاع الاجتماعي – التربوي:

تهدف الثورة إلى تغيير أوضاع المواطنين الاجتماعية والثقافية، وما لبثت أن تكفلت الدولة في إطار برنامج الحزب بالقضايا الاجتماعية

والتربوية والتكوين والثقافة بقصد ترقية ورفاهية المواطن باعتباره الهدف والغاية من وراء عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...

فتناولت الوثيقة بالتحليل والتعليل الحصيلة وما تمّ من إنجازات بأرقام ناطقة معتبرة، وكذا رسم آفاق التنمية في هذا القطاع أو ذاك، مع مقارنة بين المخططين الخماسي الأول والثاني في كل من:

1ـ منظومة التربية والتكوين.

2ـ التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.

3ـ الثقافـــــة.

4 ـ السياسة الاجتماعية وما تحتويه من قطاعات في :

ـ التحكم في النمو الديمغرافي.

ـ قطاع الصحة.

ـ الحماية الاجتماعية .

ـ السكــــــن.

ـ التشغيل.

ـ المجاهدون وذوي الحقوق.

5 ـ الجالية الجزائرية في أوروبا.

لقد ألقت أحداث أكتوبر بظلالها على تحضير المؤتمر السادس الذي انطلقت المناقشات والإثراءات لمشاريعه منذ فصل الصيف التي جاءت متطابقة تماما بمحاورها ومواضعها، ومحتوياتها مع الميثاق ومع لوائح المؤتمر الخامس المنصرم الذي كانت حصيلته محل عناية بالدراسة والتحليل والتعليل في جميع جوانب النشاط الحزبي والمؤسساتي، وإذ بالمكتب الجديد الذي عيّن آنذاك لتسيير اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر السادس قد أعدّ وأرسل على عجل محاور أخرى واستغنى عما تم إنجازه منذ شهور

وجاءت الوثيقة الثانية مضطربة في محاورها وفي تناولها للقضايا النظامية والتنظيمية وسياسة التنمية، فغاب التحليل، والتعليل والأرقام، والمقارنات، وتحديد الآفاق المستقبلية واقتصرت على ذكر العناصر دون تحديد الكيفيات والأساليب في التمويل والإنجاز والإشراف ، وجاءت المعالجة أشبه بتقرير إعلامي يحمل من الغموض والتعميم ما يدفع إلى الدهشة والحيرة ، وبدون عناء يقول المناضل أن أحداث أكتوبر جاءت لتعيد النظر في دور حزب جبهة التحرير الوطني كقائد وموجه وملهم للثورة كما حددت ذلك مواثيقه منذ المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس تطبيقا لتوجيهات الميثاق الوطني...

انعقد المؤتمر بتاريخ :27-28 نوفمبر 1988 تحت شعار: التزام- واقعية- عمل، فكان عاديا في شكله واستثنائيا في جوهره، وأعطت النتائج المتمخض عنها لوائح لا علاقة لها بالوثائق المصادق عنها من طرف المناضلين في القاعدة بل كانت من تصور ما أصبح معروفا بلجنة الإصلاحات المتواجدة بمحيط الرئاسة التي حلت محل الحزب وأصبحت مرجعية لكثير من القرارا التي عرفتها الجزائر عامي (1990-1991) فكانت منافية للفكر الحزبي مشبعة بآراء بيروقراطية وجمعوية كانت في الظل... وفي ميدان التنظيم الحزبي تم إدخال تعديلات جوهرية: تمثلت: في العدول على الإيديولوجية المسطرة في الميثاق الوطني وذلك واضح بمقارنة الجانب المتعلق بأسس ومبادئ الحزب في القانون الأساسي للمؤتمر السادس، والواردة في القانون الأساسي للمؤتمر الخامس، والرابع.

فالمادة الأولى من القانون الأساسي المصادق عليها في المؤتمر السادس تنص في موضوع التعريف:

"جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي يستقطب مختلف الطاقات السياسية المؤمنة بالوحدة الوطنية، والمتمسكة بمصالح الشعب، والعاملة لتجسيد مبادئ وأهداف ثورة نوفمبر وتحقيق الاشتراكية."

أما ما يقابلها في القانون الأساسي المصادق عليه في المؤتمر الرابع والخامس وفي موضوع التعريف نصها كالتالي:

"حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي لقيادة الشعب وتنظيمه لتجسيد مثل ثورة أول نوفمبر الخالدة وتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية وهو الحزب الواحد للبلاد".

وهي نفس الصياغة التي كانت موجودة بمشروع المحور النظامي المطروح للقاعدة للمناقشة والإثراء قبل أحداث أكتوبر 1988.

كما صادق المؤتمر السادس على تحويل الحزب إلى جبهة جامعة...

كما ألغـــي المؤتمر السادس صفة الطلائعية لحزب جبهة التحرير الوطني التي طرحت كما هو معلوم منذ الشروع في تنظيم الحزب في صائفة عام 1962.

وقد حذفت نصوص أساسية جاءت في الباب الأول من القانون الأساسي متعلقة بالأسس، والمبادئ العامة للحزب كالمادة (3) التي تنص على مرجعية الميثاق.

المادة 4: التي تنص على مكانة الحزب ودوره كقاعدة ودليل للثورة في مجالات التخطيط، والتوجيه، والتنشيط، والرقابة.

المادة 5: والتي تنص على العناصر التي يتكون منها الحزب والتي تسعى إلى تحقيق غاية واحدة تتمثل في الاشتراكية.

المادة 6: التي تنص على دور الحزب في الرقابة المنصوص عليها في الميثاق الوطني بواسطة هيئاته وعن طريق المجالس المنتخبة.

المادة 7: التي تنص على اضطلاع الحزب على المستوى الداخلي بتشييــد الاشتراكيــة في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية بهدف تحقيق:

ـ دعم الاستقلال الوطني.

ـ إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنساس للإنسان.

ـ ترقية المواطن وتوفير أسباب تفتح شخصيته العربية الإسلامية وازدهارها.

ومما يذكر أن القانون الأساسي المقترح من اللجنة التي تشكلت بعد أحـــداث أكتوبر لم يعرض على القاعدة النضالية للمناقشة وإبداء الرأي فيه! إن الكثير من النقاط تبقى عالقة وتحتاج إلى توضيح بالنسبة لما عاشه الحزب خلال هذه المرحلة الممتدة من شهر جوان 1988 إلى غاية انعقاد المؤتمر ، كما أن جانبا من الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب آنذاك قد تكون نتيجة من النتائج التي غيرت مجرى تحضير المؤتمر ، وألغت بظلالها بوضوح في الجانب المتعلق بالأسس والمبادئ العامة للحزب غداة انعقاد المؤتمر الشبيه بالمؤتمر الاستثنائي والذي انتهى إلى نتيجتين :

الأولى: ترشيح الرئيس لعهدة ثالثة كمرشح وحيد.

الثانية: تحويل الحزب إلى جبهة لتستقبل كل الحساسيات ولعل النقص الملحوظ في تحضير المؤتمر السادس أعطى الحجة والدليل بوجوب عقد مؤتمر عادي في موضوعه وجوهره واستثنائي في شكله والذي حددت له اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية أيام :28-29-30 نوفمبر 1989 استجابة لرغبة المناضلين في مناقشة المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري.

ومما يجب ذكره في شأن تعديل الدستور أنه قد ألغى سلسلة من المراجع الإيديولوجية والمواثيق التنظيمية وترك باب التساؤل مفتوحا، هل ينجح انفتاح اقتصادي بدون ديمقراطية سياسية؟ وهل من ديمقراطية سياسية مفيدة بدون عدالة اجتماعية؟ وهل البدائل العملية القائمة على اقتصاد السوق ثم التحضير لها؟

ثانـــيــــا
انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب

انعقد المؤتمر الاستثنائي بتاريخ: 28-29-30 نوفمبر 1989 أي بمرور عام عن المؤتمر السادس، فكان مؤتمرا استثنائيا من حيث المظهر وعاديا من حيث الجوهر.

ومن الدواعي والخلفيات التي استندت إليها اللجنة المركزية في عقد مؤتمر استثنائي للجبهة هو لتمكين القاعدة النضالية من مناقشة المتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والمتمثلة في الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، وانعكاساتها على برنامج الجبهة وتتمثل هذه الإصلاحات على وجه الخصوص في:

1 ـ انتخاب رئيس الجمهورية مرشح جبهة التحرير الوطني والذي يضطلع برئاسة الجبهة أيضا طبقا لنص المادة (50) من القانون الأساسي.

وطبقا لنص المادة (70) من القانون الأساسي يكون للجبهة أمينا عاما، وأمناء تنفيذيون مسؤولون أمام اللجنة المركزية.

2 ـ تعديل الدستور والمصادقة عليه بتاريخ :1989/02/23، تحت شعار محاربة احتكار السلطة والعمل من أجل توفير الشروط اللازمة لممارسة الديمقراطية، فحذفت منه مرجعية الميثاق ، وإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وفتح باب التعددية الحزبية والسياسية التي كان يُرمز إليها في أسابيع من قبل بالحساسيات...

وما هو جدير بالذكر أن التعديل الأول للدستور قد وقع بتاريخ: 1988/11/03 مسّ الوظيفة التنفيذية لرئيس الجمهورية، قيل في حينها بأن التعديل يستهدف تقليص صلاحيات الرئيس وقد شمل المواد (147-148-154-155-156-157) من الباب الثالث من الدستور محل التعديل.

لقد كان تعديل الدستور الذي اعتبره البعض بأنه وضع لدستور جديد قد أسرع بمراحل كان يجب أن تتبع ، وقد يتم فيها الانتقال بطريقة مدروسة ومتأنية هادئة، فكان مفاجأة للجميع بما فيها الرأي العام وقد أصيبت القاعدة النضالية بخيبة أمل واستقبلت الوضع بيأس فكان يمثل هزة عنيفة لها لعدم التحضير النفسي الذي قد يتطلب بعض الوقت، ولو من الناحية المبدئية والنظرية قد عبّر المؤتمر السادس في القسم الثالث من لائحة السياسة العامة بأن (جبهة التحرير ´لا ترفض أية تعددية حزبية) وهي تراهن على حيويتها وقدرتها على التكيف والاستجابة لمطالب الشعب، وكان هاجس الوفاء لاختيارات جبهة التحرير الوطني من أجل الجماهير الشعبية وآمالها في الرقي، والتقدم العدالة الاجتماعية في كنف الوحدة الوطنـــية عبؤه ثقيلا، ومسؤولية عظمى، فتجند المناضلون كل في موقعه من أجـــل إنـــجاح أشغال المؤتمر الاستثنائي الذي أراده المناضلون أن يكون فرصة لتقويم ما اعوج في المؤتمر السابق، والنضال من أجل حماية المكاسب التي تحققت للشعب طيلة الثلاثين عاما مضت، والعمل على ترقيتها وتدعيمها بمجهودات أخرى في ظل المستجدات الداخلية والخارجية ..

لقد ألقى الوضع الدولي الجديد في تلك الحقبة بظلاله على تحليل الأوضاع التي تسارعت في الجزائر شاركت في بلورتها عوامل داخلية مباشرة وأخرى خارجية شبه مباشرة.

إن ميل الكفة لصالح الدول المتحكمة في ناصية العلم والتكنولوجيا أصبح حقيقة لا جدال فيها، تجلت مظاهره في مختلف مجالات الحياة للدول والأمم من صناعة، وزراعة، ونقل، وصحة، ورفاهية وقوة اقتصادية وعسكرية، وازدادت الهوة اتساعا وتعقدا بالنسبة للدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو، وازدادت أعباء المديونية مشقة وضغطا على أغلب الدول التي كانت تسعى في السابق إلى الالتحاق بركب هذه الدول ومن بينها الجزائر.

كما كان لاختفاء الاتحاد السوفياتي من الموازنة الدولية أثره على الدول الاشتراكية والدول السائرة في طريق النمو بصفة عامة كما أكدت التحليلات التي وقع بشأنها تداول خلال انعقاد المؤتمر إلى وجود نظريتين مختلفتين على مستوى القيادة السياسية منذ الشروع في تحضير المؤتمر السادس، وأن كل نظرية كان أصحابها متمسكين بدفوعهم وقناعاتهم، والذي في نظري يعتبر أحد الأسباب لتحريك الشارع، ولإلغاء نتائج أعمال اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر قبل أحداث أكتوبر، وهي الفرصة التي كانت تخطط وتعد لها أطرافا داخلية معادية للثورة وأخرى خارجية ، ترى بأن مصالحها مهددة إذا ما استمر زحف الثورة وصححت أخطاءها واستفادت من تجارب من سبقها في ظل المتغيرات الجديدة وتحكمت في تسيير الأزمة في إطار وحدة القيادة ، وهو الأمل الذي لم يتحقق فأدى التصلب في الرأي إلى تضييع مثل هذه الفرصة التي لم يكن من تداعياتها على مستوى الشارع سوى من تحميل القدر الأكبر من السخط على الوجه الثاني، بالعبارات التي تداولت في الشارع والملفقة والمتمثلة في شعار" مساعدية سراق المالية "

لقد اعتمد التحليل السياسي المراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال فأشار بتركيز وموضوعية إلى مثالبها كأحد الأسباب الداخلية في تولد الأزمة والتي ليست نتيجة لأحداث ما يسمى بخمسة أكتوبر ، فقد تعرضت المرافعات التي تقدمت من اللجنة المركزية إلى قلة التجربة التي واكبت مسيرة الثلاثين سنة من البناء والتشييد وإلى الأخطاء التي أفرزتها أنظمة في التسيير السياسي والاقتصادي التي لم تساير تطور المجتمع، ولا تطور الفكر السياسي والاقتصادي، وهي حتمية موضوعية لا مفر من حدوثها وتأثيرها على المؤسسات والمسؤولين، كما أن الإرث الرهيب من المشاكل: من الفقر، والتخلف، والتشرد، ومخلفات الثورة كلها أثارا لا تختفي بين عشية وضحاها، وأن بناء مظاهر السلطة والدولة الجزائرية عبر أنحاء الوطن ليس بالأمر الهين ولا يتحقق نتيجة قرار إداري أو سياسي، وأنه بالرجوع إلى المرافق التعليمية والصحية، والإدارية وعدد المكونين من خلال الإحصائيات الرسمية ومقارنتها بما أصبح عليه وضع هذه المرافق وما زاد عليها إلى غاية عام 1989 يوفر العناء الكثير في الحكم على مسيرة الثورة الإيجابية، وإذا كانت أخطاء فذلك من باب المعقول، إن النية كانت حسنة في خدمة الشعب وأنها قد اقترنت بالأفعال التي ما زالت تشهد على عظمة الثورة، وإذا كانت من مساءلة وتحميل مسؤولية فإنها لا تسقط على جيل معين بل يتقاسمها المناضلون الأوفياء إلى غاية 1989 قسمة فيها متضامنين ومتضامين بدون استثناء وإذا كانت ثمة مساءلة فإنها يجب أن تؤسس على الوقائع والأفعال، ما تحقق، وما لم يتحقق، ولماذا وقع الخطأ هذا أو ذاك...إن الجزافية في تحميل المسؤولية لا تنمو إلا على بدائية في الفكر وخيانة للوطن والمواطن..

وقد تنبه المؤتمر من وجوب رفع الرأس والنظر إلى المستقبل للخروج من الأزمة الاقتصادية باختيار طريق التنمية، وبتجنيد جميع طاقات العمل والإنتاج، وبالحزم في إدارة شؤون الدولة، بإعطاء المثالية في الانضباط، والتسيير والتقشف، وبالخلق الحسن، والتفاني في خدمة الشعب كما أوصى المؤتمر بوجوب مواصلة العمل لتحقيق أهداف الاختيار الاشتراكي كما حددها الميثاق الوطني، والمتمثلة في:

- دعم الاستقلال.
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان .
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها .

وقد كانت لوائح المؤتمر الاستثنائي المصادق عليها أقرب إلى مواثيق الحزب منذ نداء أول نوفمبر، ميثاق الصومام، برنامج طرابلس مؤتمر الجزائر، بيان 19 جـوان 1965، والميثاق الوطني 76-86 وباقي قرارات اللجنة المركزية ، مضافا إليها ما تم اعتماده من إصلاحات اقتصادية في إطار مداولات الحزب.

وفي الميدان النظامي:

عدل المؤتمر المواد المتعلقة بالأسس والمبادئ العامة في القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وألغى عليها صفة التعميم والتجريد، فربطها بالحركية التاريخية لحزب جبهة التحرير الـوطنـي، وإلـى مرجعـيـتـه، وثوابـتـه وتمثل التعـديـل فـي المـواد مـن (1)،(2)،(3)،(4)،(5)،(6)،(7)،(8)،(9).. والذي استمرت أحكامه إلى غاية انعقاد المؤتمر السابع لحزب جبه التحرير الوطني بتاريخ 1،2،3، مارس 1998.

ثالثـــا

ما أمست عليه جزائر التسعينات

لقد كانت الجماهير الشعبية ترى في مصادقتها على الدستور وعلى أي رئيس بأنها ستجد الحلول للمشاكل التي تعترضها يوميا ، من بطالة ، وأزمة في السكن، وغلاء في المعيشة والقضاء على سائر الأمراض الاجتماعية.

كما أن التيارات السياسية كانت في نشوتها وغارقة في ضعف تحليلها للأوضاع وطمعها وجشعها للوثوب على السلطة بأن المصادقة على الدستور سيمكنها من "مفتاح الديمقراطية في اليد" وكان حلمها القديم الجديد أخفى عليها الحقيقة وجعلها تقتنع بأن مجرد رفع الشعار يكفي لتحقيق المعجزة وفشلها في الساحة أحسن دليل سوء تقديرها لمجريات الأمور....

لقد ساد الشارع كلمات غريبة روّج لها البعض من وسائل الإعلام فزادت مـــن ظهور الكراهية، وتأجيج الأحقاد، لا علاقة لها بالدور الإعلامي النـــزيه وبنية التثقيف السياسي، والترشيد، والتبليغ وتمكين المواطن من الحق الإعلامي، وتنبيهه إلى المشاكل الحقيقية التي تواجهها الجزائر الخ...

إن هذه المصطلحات التي غذت الثقافة السياسية كانت تزداد مع مرور الأيام والأسابيع، وتأزم الوضع إلى غاية نهاية التسعينات ومنها على وجه الخصوص: " الديمقراطية – الشعب – المجتمع المدني- الإسلام –

الأمازيغية –العروبة- الجمهورية- الحداثة – الريع – الغرب- الشرق – الاقتصاد – الظلامية – الشفافية – التزوير – قواعد اللعبة – انتخابات نزيهة ونظيفة – لا ميثاق ولا دستور – المتحف- الشورى ، الإرهاب ...الخ " كما عرفت هذه المرحلة حملات التشويه المتبادلة، تصفية الحسابات الشخصية ، خنق الأصوات في بعض الأحيان وتهديدها بالمصير المجهول، والاستعانة بالمنابر الخارجية لإركاع السلطة وإضعافها، وقد وجدت بعض هذه الدول في ذلك الفرصة المواتية لمحاولة إشعال النار وخلق تعفنات لإلهاء الشعب وإبعاده عن جادة الصواب في حل مشاكل حاضره ومستقبله تاركا المجال لصالح الإمبريالية والنظام الدولي الجديد الساعي إلى توطين استراتيجيته وإيديولوجيته والى المزيد من الابتزاز، لقد وجدت السلطة نفسها تتخبط في متاهات لا تسمن ولا تغني من جوع وشل حركتها في حل مشاكل المجتمع بما أصبح لها من تقلص في استقلالية القرار.

إن التعددية السياسية والحزبية ومرجعياتها المتنوعة التي تغذيها والتي أصبحت تمثل واقعا بل أصبحت تكوّن مدارس واتجاهات متباينة في نظريتها وتصورها إلى النظام الجمهوري في الجزائر بين جمهورية متفتحة وفية لمنابعها الشعبية وأصولها الحضارية ، في إطار نداء الفاتح نوفمبر وبين نظرة جزئية غير قارة على مبدأ فهي تارة، جمهورية العصرنة، وتارة جمهوريـــة ديكتاتورية وهي مرة جمهورية ضد الرداءة والهمجية والظلامية...الخ

قد يكون الاختلاف الحاصل في التصور علامات ثراء ونضج سياسي ونعمة إذا ما اقتصر الاختلاف على الأفكار التي يؤمن بها هذا

الفريق أو ذاك، أما أن تتحول إلى تصفية جسدية بقوة السيف والبندقية فالاختلاف يصبح نغمة وفتنـــة...

إن المجتمعات المتحضرة تعتمد على مبدأ أو الفكرة وأسلوب الرأي المعارض في بناء مجتمعاها، وفي المحافظة على ثرواها من التبذير والتبديد والاختلاس، وفي إطار التداول على السلطة بواسطة صندوق الانتخاب الذي يعرض على الشعب السيد صاحب السلطة والحكم، وعلى كل حزب أن يخضع لامتحان الشعب، ويختبر مصداقية أفكاره ووزنه الشعبي، أو الحكم على أدائه الجيد أو السيئ إذا كان في السلطة، هذه هي منهجية الديمقراطية التي تؤسس للجمهورية وللشرعية والازدهار والتمدن..

إن مهمة الأحزاب وإطاراها و مبررات وجودها يكمن في هذيب الحياة السياسية ، وفي استكشاف آمال، وآلام الشعب ، انشغالاته وطموحاته لتكون عينات للدراسة والبرمجة والاستجابة في برنامج الأحزاب التي تتقدم بها بمناسبة الاستحقاقات .

وبالنسبة للتعددية الحزبية والسياسية على غرار ما هو عليه الوضع في أغلب دول العالم الثالث فإنه يتطلب توضيح المعادلة التالية:

1 ـ أنه ليس كل حزب في المعارضة بعيد بصفة مطلقة من أروقة الحكم وأدواته فهناك بعض من المعارضة هنا وهناك قائمة تحت الطلب ، وهناك المعارضة في الظل ، والمعارضة المتواطئة.

2 ـ أنه لـــيس كل من في الحكم لا يعارض، ولا يعترض جزئيا أو كليا، وقد يتعاطف مع فكرة أو تيار أو حتى مع عشيرة أو كتلة مصلحية...

كما عرفت هذه المرحلة المْتدة بين المؤتمر السادس والمؤتمر السابع انصراف أغلب الأحزاب إلى مسايرة الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد

وأدخلتها في دوامة شبه حرب أهلية أتت على الأخضر واليابس أريقت فيها الكثير من الدماء ووصلت البغضاء والضغينة إلى درجة التنكيل بالجثث، لم يسلم الرضيع، ولم يرحم الكبير ولا الورع، أزمة حصدت البنات والأمهات ، طالت الضيف والصديق الأجنبي... فتنه لم تترك ولم تذر لم تبدأ بوادر انفراج غمتها إلا مع مطلع عام 2000...

وفي الجانب المادي دمرت وخربت كثير من الهياكل الأساسية التي ضحى من أجل إنجازها الشعب الجزائري فحرم نفسه من كماليات الحياة والتزم سياسة التقشف ، وإذ بألسنة النيران تلتهم أفخرها وأرقاها، والتخريب والتفجير لم يرحم كل مؤسسة جاءت في الطريق، قدرت الخسارة بعشرات المليارات من الدولار، وتصاب الدولة في عمودها الفقري فتقعد على مواكبة الدول ومزاحمتها في تطوير البلاد وترقية العباد فتفوت فرصة من عمر الدولة الجزائرية و في ظرف دولي حرج تميز بالمساومة والابتزاز السياسي والاقتصادي الدولي، والضغط بكل أنواع الجمعيات والمنظمات الدولية وكادت الدولة تستكين لولا الموروث النضالي وحبّ الوطن الذي ورثه الشعب الجزائري على نضالات آبائه وأجداده لكان على الدولة الجزائرية السلام.

وقد كان للجيش الوطني الشعبي ، وأسلاك الأمن على اختلافها القول والفصل في التصدي لسعير سنوات الجمر والجحيم فالرحمة على شهداء الواجب، وضحايا الغدر، العزة والمجد للشعب الجزائري أبا عن جدّ لا يجب أن تضيع فرصة سياسة الأمن والوئام والمصالحة الوطنية ليخلف الشعب ما ضاع، ويتدارك فرص التنمية والترقية ليلتحق بركب الدول المتمدنة، وليكن الدرس مفيدا ولينقش على الصخر والحجر، ولا يكفي في ذلك التوثيق في الكتاب والمجلدات وفي السمعي والبصري..

كما عرفت هذه الفترة أحداثا سياسية هامة تجلت في :

ـ الانتخابات الرئاسية التعددية ولأول مرة في تاريخ الجزائر بتاريخ 16نوفمبر 1995.

ـ انعقاد ندوة الوفاق بتاريخ 14-1996/09/15 وتوقيع وثيقتها.

ـ استفتاء حول مراجعة الدستور عام 1996.

ـ الانتخابات التشريعية بتاريخ 05 جوان 1997 والمحلية في شهر أكتوبر 1997.

لقد كانت ندوة الوفاق الوطني التي شارك فيها حزب جبهة التحرير الوطني بفاعلية وباقتراحات ملموسة كتشكيلة من أهم التشكيلات السياسية والاجتماعية التي شاركت في الندوة ووقعت وثيقتها تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية " لامين زروال ".

لقد التزم المشاركون بدعم أسس النظام السياسي التعددي الجديد واستكمال بناء الصرح المؤسساتي ، ويلتزمون بإنجاز هذه الأهداف في ظل احترام:

1 ـ المكونات الأساسية للهوية الوطنية المتمثلة في :

ـ الإسلام .

ـ العروبة .

ـ الأمازيغية .

2 ـ مبادئ وأطر التعددية السياسية وتتمثل في :

ـ احترام وتجسيد مبادئ أول نوفمبر 1954 .

ـ احترام الدستور وقوانين الجمهورية والالتزام بها.

ـ نبذ العنف كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي أو للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها ، وعدم السكوت عنه.

- احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان .
- توطيد الوحدة الوطنية .
- المحافظة على السيادة الوطنية .
- التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.
- تبني التعددية السياسية.
- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

3 ـ الديمقراطية كاختيار سيد للشعب الجزائري:

- الديمقراطية التعددية اختيار سيد للشعب تكفله الدولة ومؤسساتها.
- الديمقراطية التعددية في ظل احترام القيم الوطنية.

وأخيرا تشكل أرضية الوفاق الوطني قاعدة من أجل انطلاقة جديدة لأمة متصالحة مع ذاتها، وسائرة بكل عزم وثقة على درب تقويمها الوطني.

رابعا

المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني

لم ينعقد المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني أيام: 18-19-20 أكتوبر 1995 ولا قبله كما دعت إلى ذلك اللجنة المركزية في اجتماعها المؤرخ في 22-23 ديسمبر 1994 كان ذلك في خضم إيقاف الحوار الوطني الذي تعثر و لم يصل غايته، بعد المعركة الإجرائية في تحديد جدول الأعمال والتي كانت تتم دوما عن طريق المراسلة وبعد أخذ ورد حدد المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير عن طريق مراسلة بتاريخ 5 جانفي 1994 موقفه النهائي من الحوار بما يلي :

" .. نظرا للفروق الجوهرية بين اقتراحات حزب جبهة التحرير الوطني ، والمحاور الأساسية التي بني عليها " مشروع الأرضية " فإن المكتب السياسي يرى أن المساهمة في مناقشة تفاصيل المشروع واللجنة تستعد لوضع اللمسات الأخيرة عليه يضع هذه المساهمة خارج الإطار الذي حددته اللجنة المركزية في موضوع الحوار الوطني..." فمعارضة المشروع واضحة.

وقرار المكتب السياسي الصريح بعدم المشاركة واضح ومؤكد أيضا بتاريخ 31 جويلية 1995 كرد لدعوة رئيس الدولة لابتداء النقاش من يوم 12 أوت 1995.

وقد انتهت الرسالة التي تحمل رقم 94/01 بتاريخ 1994/01/04 والتي تحمل رد جبهة التحرير الوطني على مشروع الأرضية المقترح من طرف لجنة الحوار الوطني، بالفقرة التالية:

".. وبالرغم من أن مقترحات حزب جبهة التحرير الوطني، جميعها لم تؤخذ بعين الاعتبار، بالرغم من أن الأرضية المقترحة لا تشكل مخرجا للأزمة فإن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني يؤكد بأن الحوار الوطني الشامل والمعمق يبقى هو الحل الوحيد لإخراج البلاد من أزمتها .." .

لقد تميزت عهدة السيد عبد الحميد مهري لأمانة مهام الأمين العام للحزب بإدارة أزمة السلطة وأزمة آثار استقالة رئيس الجمهورية، وتوقيف المسار الانتخابي وتأسيس المجلس الأعلى للدولة، هذه الأزمة المتعددة الجوانب ألقت بظلالها على النشاط السياسي ولكل الأحزاب بصفة عامة، وكان الشغل الشاغل هو البحث عن الحل لإخراج البلاد من أزمتها ، ووقف إراقة الدماء والتدمير الذاتي وتعفن الوضع السياسي العام بسبب الانشطار الذي حصل عام 1988 وعشرات الحزبيات التي ظهرت في الجزائر بعضها لا يحمل من البرنامج إلا وصفه، وتصوره ، وبعضها الآخر لا هو بديل (معارض) ولا هو له وجهة نظر متكاملة فهو مع الرأي وضده، من النقيض إلى النقيض .

لقد وجدوا في التحلق حول فناجين القهوة في الصالونات المكيفة والمحميات وفي الجلسات المغلقة ، واللقاءات الطقوسية للتحدث عن الأزمة وما أدراك من الأزمة فأوجدُوا لها التبرير والتنظير وهي الثابت الوحيد الذي يجمعهم، وصدّروها إلى ما وراء البحر، فأصبح اسم الجزائر مقترنا في المحافل الدولية وفي الصحافة العالمية برمز الأزمة، ومشاهد البشاعة والمجازر اليومية، والخناق الذي يضيق على شعب عظيم يوما بعد يوم ليفتك منه سيادته ومجده...الخ

لقد انتقلت أمانة الحزب إلى السيد بوعلام بن حمودة بعد انتهاء انتخاب ديمقراطي فصل فيه الصندوق بين مترشحين اثنين لخلافة الأمين العام السابق في اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 16 جانفي 1996 وتزامنت هذه العهدة مع جوّ الأزمة الحادة الذي أخذ يتجه نحو الانفراج شيئا فشيئا،بفضل الانتخابات الرئاسية التعددية بتاريخ 16 نوفمبر 1995، كمرحلة أساسية للمسعى الشامل للخروج من الأزمة ، للشعب الجزائري و بالتعبير عن خياره بكل ديمقراطية وحرية وسيادة، ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وقد زوّد هذا الاختيار المعبر عنه بكل سيادة من قبل الشعب البلاد بأولى مؤسساتها الشرعية وهكذا ومن خلال الرسالة البليغة فـــي: 16 نوفمبر 1995 فإن الشعب الجزائري أبى إلا أن يؤكد من جديد وبقوة تمسكه الصارم بوحدة الأمة ومصيرها، كما برهن عن إرادته الراسخة في تشييد دولة قوية وديمقراطية دولة متجذرة بقيمها الوطنية المتشبعة بالتسامح والحوار والوفاق ...

وبتاريخ: 5 جوان 1997 شارك حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية من أجل تمكين البلاد من ثاني مؤسسة لها وهي الهيأة التشريعية. لقد أكرم الشعب الجزائري حزب جبهة التحرير الوطني وأعاد ثقته في برنامجه ومناضليه فتمكن من الناحية الفعلية من أن يتصدر المكانة الأولى على المستوى الوطني وأبطل تكهنات المحللين، والخصوم، والحاقدين في الداخل والخارج على حزب جبهة الحرير الوطني، ورغم تحيز الإدارة المكشوف والحقد الإعلامي البغيض لبعض الصحف، كما لم يسلم الحزب العتيد من تنكر حتى بعض مناضليه له عن طريق التشكيك في قدرته على المنافسة بل ومن الجسارة والوقاحة أن يذهب بعضهم إلى شن حملة

مكشوفة ضد مرشحي الحزب في استحقاق مصيري للحزب وللدولة ومع ذلك كان الحزب المنتصر...

لقد استهدف حزب جبهة التحرير مرة أخرى بعد أن دبرت مكيدة أحداث أكتوبر 1988 لإخراجه من الحكم تعسفا وتحكما، فصودرت هذه المرة الأصوات التي تحصل عليها بفضل الجماهير الشعبية ، وفرض التزوير جهارا نهارا على نتائج الاقتراع للسطو على الأصوات التي منحها الشعب للحزب ومرشحيه لتحويلها إلى وعاء حزب معين نشأ لينجح فاعتبر التزوير حلالا بل وواجبا وكأن التاريخ يعيد نفسه إذ قام من قبل أحد المسؤولين السياسيين بتشجيع الأحرار على حساب حزب جبهة التحرير الوطني أيضا... ا

وتجنبا لخلق أزمة سياسية أخرى يذهب ضحيتها المواطن والوطن وإدراكا منها وللمسؤولية العظيمة الملقاة على حزب جبهة التحرير فضلت القيادة آنذاك الاستماع إلى العقل وتفويت الفرصة على المغامرين السياسيين الذين يريدون إبقاء وضع البلاد على المؤقت من المؤسسات والانتقال من مرحلة انتقالية إلى أخرى.

فقدمت الاحتجاجات والطعون على عدم حياد الإدارة، وعلى التزوير ونتائجه، وفي هذا الصياغ. قد تكونت لجنة برلمانية للتحقيق في موضوع التزوير وهو أضعف الإيمان لكن دون الخروج إلى الشارع.

لقد شارك حزب جبهة التحرير الوطني في جميع مؤسسات الدولة وفضل أن يعمل داخلها لتحسين سيرها على مستوى لجان المجلس الوطني الشعبي، وعلى مستوى مجلس الأمة، وفي المجالس الولائية والبلدية، كما قرر الحزب المشاركة في الحكومة الإئتلافية خدمة للدولة الجزائرية .

وفي الانتخابات المحلية شارك الحزب في جل البلديات والولايات وتقدم بـــ(20.000) مترشحا للانتخابات، ورغم التزوير الذي ساد عملية الاقتراع فإن الحزب وخلال شهر أكتوبر قد تحصل على (500.000) خمسمائة ألف صوتا زيادة على نتائج جوان ، متواجدا ومغطيا معظم البلديات كالبرنوس رمز الأصالة والوطنية يفيض على الجسم فيزيده أناقة وكبريـــاء، في الوقـــت الـــذي لم تستطـــع أحزاب أن تتجاوز نصف عدد البلديات أو حتى العشر بالنسبة إلى بعضها، وذهب بعضها إلى المتـــحف في الوقـــت الذي كان يطالب بإدخال حزب جبهة التحرير إلى المتحف ..

لقد شجب حزب جبهة التحرير منذ عهدة بوعلام بن حمودة سياسة الكرسي الشاغر وفي نفس الوقت تحديد معالم الخط الأحمر التي تكون الفاصل بين سياسة واستقلال الحزب في شؤونه الداخلية، وبين مساهمة الحزب في الحياة السياسية ومؤسسات الدولة بإيجابية والإبقاء على حرية الحزب في المعارضة أو التحفظ عندما تتطلب مصلحة الحزب ذلك وتكون مخالفة لقناعاته وتوجهاته...

لقد شارك الحزب في هذه الفترة في الحوار الذي دعا إليه رئيس الجمهورية فتقدم بأفكار واقتراحات وتصورات من شأنها تعزيز سلطة الشعب وحقه في اختيار ممثليه ديمقراطيا في المجالس المنتخبة، إن الجدية والموضوعية التي أبداها الحزب في مجمل مشاركاته حملت معها بوادر الرجوع إلى الساحة السياسية بقوة، فنال ثقة أغلبية الأحزاب، محافظا على شعاره الذي حاول البعض تجريده منه وبأغلبية موافقة الأحزاب المشاركة في الندوة فصل الرئيس نهائيا بالإبقاء عليه بل وبحق المناضلين في اسم حزبهم " حزب جبهة التحرير الوطني "

كما مكنت ندوة الوفاق الوطني من تدعيم مركز الحزب في الساحة السياسية وعلى مستوى الرأي العام بما له من صدق النوايا في تعزيز وتثمين التعددية الحزبية والسياسية القائمة على الاختلاف في البرامج والحلول والقائمة على فضيلة الرأي والرأي المخالف، والتداول على السلطة...

وقد كانت الندوة الاقتصادية الوطنية التي دعا إليها رئيس الجمهورية الفرصة المواتية لاطلاع النخب السياسية والإطارات على مسيرة الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1990 فتقدم الخبراء بتقارير شاملة وجامعة مدعمة بالأرقام والإحصائيات ، فأثبتت كلها عظمة الإنجازات التي تحققت على مدار ثلاثين سنة ، وذكرت العهد الذهبي للدولة الجزائرية في عهد المرحوم هواري بومدين وما تحقق من إنجازات مست كل مجالات الحياة واستفادت منها كل جهات الوطن، وما اكتسبته الدولة الجزائرية في المجال الدولي من مكانة متميزة وسمعة طيبة ...الخ ومهما خلص عمل المرء وحرص على الأداء النـــزيه فالأخطاء لا محالة واقعة فذلك أمره طبيعي ولا ينكره إلا مختلا أو متعصبا......

لقد إلتأم شمل المناضلين بقصر الأمم بتاريخ1-2-3 مارس 1998 تحت شعار " جبهة التحرير أعطيناك عهدا ".

عكف المؤتمرون طيلة الثلاثة أيام على جدول أعمال المؤتمر المتمثل في مناقشة وإثراء:

- لائحة المنطلقات الفكرية والسياسية.
- لائحة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- لائحة سياسة الثقافة والتربية والتكوين والبحث العلمي .
- لائحة السياسة الخارجية.

ـ لائحة السياسة العامة.

ـ القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني.

1ـ بالنسبة للمنطلقات الفكرية والسياسية:

أبرزت وثيقة المؤتمر في هذا الجانب خصائص الجزائري منذ فجر التاريخ والمتمثلة في محبة الحرية، الكرامة، وروح التضامن والتآزر، وقد تشكلت هذه الملامح واندمجت في بوتقة واحدة منذ ظهور الدولة النوميدية، وتعززت لاحقا برسالة الإسلام القائمة على وحدانية الله، والعدل والمساواة، والتحرر من الوثنية والعبودية ، لقد كان الإسلام ذلك الوعاء الذي انصهرت فيه العبقرية الجزائرية بكل ما تحمله طبيعة المجتمع من قيم الشهامة والأنفة، وعزة النفس وتحددت من خلاله ملامح الشخصية الوطنية التي تغذت بقيم الجهاد، وارتوت من معين المثل الإسلامية ، فاتخذت من اللغة العربية لغة القرآن لسانا لها عبرت به عن إبداعها الثقافي ، وعن مساهمتها الفكرية، واندماجها كلية في الحضارة العربية الإسلامية.

إن غزو الإستعمال الفرنسي لبلادنا أجج الانتفاضات والثورات الشعبية، وكان آخرها ميلا جبهة التحرير الوطني التي فجرت الطاقة الثورية الكامنة لدى الشعب الجزائري، والذي توج جهادها وحربها الطويلة بالاستقلال وبإعادة بعث الدولة الجزائرية على أسس عصرية متينة راسخة تجمع بين الماضي العريض وكل ثوابته، وحلقاته، وبين قيم العصر ومتطلبات الحداثة.

ومن هذا المنظور، وهذه المرجعية يبقى حزب جبهة التحرير الوطني وارثا ومحافظا على الموروث العظيم آملا ومؤمنا بوجوب ترسيخ

أسس ودعائم الدولة الوطنية الحديثة بتعبئة فئات وشرائح المجتمع هذه الدولة كما تؤكد على ذلك الوثيقة التي تعد من أهم مكاسب المقاومة الشعبية ونضالات الحركة الوطنية...

أما بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني ، فقد ركزت الوثيقة بأنه أهم وأعظم الحركات التي أنجبتها الحركة الوطنية وتوجت بها كفاحها الطويل والمرير ضد الاستعمار... بتوالي الحقبات والنضال تحددت مناهل ومرجعيات حزب جبهة التحرير بدءا من نداء نوفمبر، ميثاق الصومام، برنامج طرابلس، ميثاق الجزائر، نداء 19 جوان 1965، وميثاق 1976-1986.

لقد تحولت الجبهة إلى حزب منذ الاستقلال ، وتكيفت بعد ذلك مع المراحل التي تلاحقت فبقت محافظة على المبادئ ، والأسس والأهداف الثورية المعبرة عن طموحات وتطلعات الجماهير الشعبية إلى غاية صدور دستور 1989 الذي غير الخارطة السياسية للبلاد بإقراره للتعددية، تلك التعددية التي اتسمت بالارتجال والتي اتخذت كمطية لتحقيق أغراض ومآرب شخصية لا تمت بأي صلة إلى روح الديمقراطية الحقّة المعبرة عن تطلعات الجماهير الشعبية وحقها في المشاركة الفعلية في تسيير شؤون البلاد... لقد كانت أحداث أكتوبر مؤامرة بكل الأبعاد فجاءت مستهدفة ضرب مصالح الجماهير الشعبية وبإجهاض مشروعها الاجتماعي الطموح المعبر عنه في وثيقة الميثاق كمرجعية أساسية، وجاءت هذه المؤامرة لنسف المكتسبات التي تحققت في ظل توجهات حزب جبهة التحرير الوطني وإيقاف مسيرته الوطنية والثورية... وهكذا أُخرج بشعار " القطيعة " لتدمير مكتسبات الشعب المتمثلة في الإنجازات الكبرى، وفي الرصيد الفكري والمعنوي الذي تراكم عبر عشرات السنين ليحل محله

مشروع " الجمهورية اللقيطة " المقطوعة الأصل، والنسب لقد ركزت الوثيقة على مفهوم القطيعة من المنظور المنطقي والصحيح والذي يقتضيه منطق الحياة وتتطلبه طبيعة التطور الشامل في مسيرة المجتمعات بدافع البحث عن الأرقى والأفضل، إنها في المظهر والجوهر قطيعة مع السلبيات ومع الممارسات الخاطئة ومع الذهنيات المتحجرة وأنماط السلوك التي تتنافى ومطامح التقدم والرقي وسيادة الأمن والعدالة ...

وخلصت الوثيقة إلى مستقبل حزب جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي فاعل وقوة نضال في المجتمع تملك رصيدا فكريا ضخما، ومخزونا نضاليا كبيرا بطابعه الشعبي العميق يجعل منه اليوم واحد من أقدر التنظيمات السياسية في البلاد على القيام بدور رائد في إرساء قواعد جديدة للممارسة السياسية في ساحة تعددية بهدف بناء دولة ديمقراطية حقيقة وأن كل ذلك مرتبطا بمدى فعالية مناضليه الأوفياء لمبادئه وبرنامجه السياسي لاسيما في مثل هذه الظروف التي تتعرض فيها القيم الوطنية للمساومة والمزايدة والتشكيك والطمس المبرمج، وما ينجم عن ذلك من سلبيات مستقبلا...

أما بالنسبة للهوية الوطنية والمتمثلة في بعدها:-الإسلامي- العربي- الأمازيغي- فهي ذات واحدة قد انصهرت من المستحيل فصل بعضها عن بعض رغم مخططات الاستعمار الفرنسي، إن الطرح السياساوي المحرك والمدعم في جناح الليل قد أضر بالقضية وبالمطلب الحيوي للثقافة الجزائرية وتنوعها وغناها، إن الطرح الثقافي والحضاري للبعد الأمازيغي هو الذي ينبغي ان يشكل الرأي العام في الجزائر وتشكل في منظورها الواسع مصلحة عليا للأمة وللمصير المشترك لكل أفرادها.

فالجزائر أرض سلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها.

وفي منظور حزب جبهة التحرير الوطني تبقى الدولة قائمة ومؤسسة على النظام الجمهوري وعلى مبادئ الديمقراطية التعددية مهمتها الأساسية صيانة وحدة الشعب والوطن، وسلامة التراب الوطني وحفظ مقومات الهوية الجماعية للأمة، والصهر على مجمل مصالحها المعنوية والمادية، وإحقاق الحق والعدل بين أفرادها والشعب فيها مصدر لكل سلطة ...

أما مفهـــوم الديمقراطية، في منظور الحزب فهي تجسيد لمبدأ سلطة الشعب، وتتميز بطابعها التعددي الذي يعطي للفرد الجزائري حرية الاختيار، والتفكير، والتعبير، والإعلام، وإنشاء الجمعيات والاجتماع...الخ

وبالنسبة للعدالة الاجتماعية كمنطلق من المنطلقات الفكرية والسياسية فهو امتداد للتقاليد العريقة في المجتمع الجزائري، وبعد أساسي لثورة نوفمبر وهدف جليل من أهدافها يتعين على الدولة أن تضطلع بمهام تجسيده في الواقع ويعبر حزب جبهة التحرير الوطني على ذلك بلفظ " الاشتراكية " وتكييفها مع المستجدات الفكرية الانسانية والعالمية ...

2 ـ بالنسبة لموضوع السياسة الاقتصادية والاجتماعية:

إن السياسة الاقتصادية من منظور حزب جبهة التحرير كما أوردته الوثيقة لا يعارض اقتصاد السوق بآلياته الاقتصادية المتعارف عليها دوليا، وفي نفس الوقت يستوجب تدخل الدولة حسب ما تستدعيه تنمية الاقتصاد الوطني وترشيده، حسب ما تتطلبه الأوضاع الاجتماعية بتوفير المحيط الملائم للتنمية والاستثمار من أجل خلق الثروة القائمة على النشاطات القطاعية في كل من: الفلاحة، الصناعة، البناء، التهيئة العمرانية، السياحة، والمواصلات، والتجارة الخ...

أما السياسة الاجتماعية: فالوثيقة لم تتجاهل آثار الإصلاحات الاقتصادية أو ما يسمى بالانتقال إلى النظام الليبرالي وكذا آثار الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد على طول عشرية كاملة تقريبا، كل ذلك وغيره قد أدى إلى تفاقم البطالة، وتدهور الدخل القومي، وتدني مستوى المعيشة، وتفاقم أزمة السكن، وفقدان مجانية العلاج والحماية الاجتماعية، وما ترتب على ذلك من تفكك اجتماعي خطير، كل ذلك يستلزم من حزب جبهة التحرير الوطني اعتماد سياسة اجتماعية ترتكز على ترقية الشغل وتحسين الدخل ومستوى المعيشة وترقية السكن، والصحة والحماية الاجتماعية...الخ

3 ـ بالنسبة إلى سياسة الثقافة والتربية والتكوين والبحث العلمي:

أولى المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني، للثقافة بمرتكزاتها الأساسية وابعادها الإنسانية أهمية خاصة وعناية متميزة بما يجعلها تساهم في تنمية البلاد واستيعاب الفكر العالمي...

وألحّ المؤتمر في مضمار التربية والتكوين والبحث العلمي على أهمية السعي إلى تحقيق منظومة تربوية عربية اللسان إسلامية الروح عصرية التوجه، جزائرية المنبع ...

4 ـ بالنسبة للسياسة الخارجية:

حدد الحزب ثوابت السياسة الخارجية وأكد على مواصلة دورها النشيط في الساحة الدولية، وبما اكتسبته من خصوصية وتجربة رائدة باعتمادها على معالم تتمثل في:

المغرب العربي: و العمل على تشييد صرحه كاختيار استراتيجي لشعوب المنطقة.

العالم العربـــي: يؤكد المؤتمر على تمسكه بالانتماء وبالتضامن العربي، والعمل على وحدة الصف العربي بما يخدم مصالحه ويحافظ على تواجده واستمراريته...

القارة الإفريقية: يجدد المؤتمر على تمسكه بميثاق الوحدة الإفريقية آنذاك، رافضا كل عوامل التفرقة والفتنة بين أبناء القارة، ويؤكد على وجوب مواصلة تصفية الاستعمار بما فيها الصحراء الغربية، وبتطبيق مخطط التسوية في إطار الأمم المتحدة.

بالنسبة للعالم الإسلامي: انطلاقا من حتمية التضامن بين المسلمين يرى المؤتمر وجوب تكثيف الجهود من أجل إعطاء الصورة الحقيقية للإسلام كعقيدة ونظام حياة رباني، ومَحْو ما ألصق به من تشويه وإرهاب، وتزوير.

عدم الانحياز: يرى المؤتمر وجوب اعتماد استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على الساحة الدولية والتي غيرت على الخصوص موازين القوى في العالم...

5 - لائحة السياسة العامة:

جاءت اللائحة السياسية بصرد شامل لظروف انعقاد المؤتمر، والمشاريع التي حضرها وشارك في إنجازها المناضلون، فعبّر على ارتياحه عن الاجراءات التي اتخذت من اجل تعميق هذه المناقشة، وأشاد في نفس الوقت بالمجهودات التي بذلها المناضلون على ضوء ما يتمتعون به من تجربة ومن التزام في مواصلة الدفاع عن المكاسب الشعبية والحفاظ على مقومات الاستقلال الوطني، مذكرا بحرص الحزب على مثل ثورة نوفمبر ومبادئها، وبخوض طريق النضال داخليا، وخارجيا من اجل تحرير الأرض

وتحرير الإنسان، وفي سبيل انتصار القضايا العادلة في العالم وهو التفسير الواضح الذي أكد انزعاج الرأسمالية و الامبريالية وأذنابها في إجهاض ثورة البناء والتشييد بافتعال أحداث ما يسمى بأكتوبر 1988، فاعتبر المؤتمر تلك الأحداث جاءت تتويجا لسلسلة المؤامرات التي ظلت تستهدف جبهة التحرير الوطني قصد تحييدها عن مسارها الثوري وإفراغها من محتواها الجماهيري، وان هذه المؤامرة ما كانت لتنجح لولا وجود منفذين أوفياء لها من بعض الجهات والمغالطين داخل النظام الجزائري نفسه.

يؤكد المؤتمر في هذا الشأن بأن قوة الحزب إنما تكمن في مدى قدرته على التصدي لمثل هذه الانتكاسات ومنفذيها، وذلك بتنشيط قوى الجماهير الشعبية وتكوينها وتعبئتها، ومن هنا يبرز الاهتمام بالمنهج النضالي السليم وبمنطلقاته الإيديولوجية.

كما عبر الحزب عن تمسكه بالدفاع عن مؤسسات الدولة الجزائرية ويسعى لحمايتها من كل أنواع الانهيار والتفكك مستعملا في ذلك النقد الإيجابي والفرز بين نقد المؤسسات ونقد سلوكات وتصرفات بعض الإطارات التي تتنافى مع طموحات الجماهير، كما أوصى المؤتمر بضرورة استرجاع الممتلكات التي أخذت بالقوة وخارج القانون .

وفي المجال الخارجي، أكد المؤتمر على تصميم الحزب على العمل من أجل تجسيد اتحاد المغرب العربي، والعمل على تصفية الأجواء من أجل تطبيق مشروع التسوية طبقا لقرارات الأمم المتحدة المتحدة في الشأن الصحراوي، وبالنسبة للعام العربي السعي لإزالة عوامل التوتر والتفرقة والعمل على مد جسور التضامن والتعاون بين بلدان الدول العربية لحشد إمكانياتها ضد التواجد الصهيوني في المنطقة وأطماعه في تكريس سياسة الأمر الواقع وفي المجال الإفريقي يدعو المؤتمر إلى تدعيم روح الأخوة

والتضامن لكي تتمكن الشعوب الإفريقية من حماية ثرواها، وفيما يتعلق بحوض البحر الأبيض المتوسط يرى حزب جبهة التحرير الوطني ضرورة تحويله إلى بحيرة سلام وتعاون بين شعوب المنطقة، وفي الأخير دعا المؤتمر إلى وجوب التكفل بانشغالات الجالية في المهجر، وحيا بصفة خاصة الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن الوطني على الدور الفعال الذي يقومون به للدفاع عن بقاء الجزائر واقفة شامخة...

1 - مؤتمر بأقل الأضرار:

انتهت أشغال المؤتمر السابع بانتخاب اللجنة المركزية، التي بدورها انتخبت أمينها العام طبقا للقانون الأساسي للحزب المصادق عليه أثناء المؤتمر ومن المنتظر بعد الانتهاء من عملية مثل هذه، وكما جرت عليه العادة أن يفقد الحزب بعض كوادره وأطره لسبب أو آخر إنّه موروث يحتاج إلى دراسة وتحليل لاقتراح العلاج السياسي الملائم له.

كان منتظرا أيضا أن لا يتحقق التحكم الكلي في تسيير الأشغال وسيرها وان يقع التسرب والتسلل بسبب تَقَلّصِ وازع روح المسؤولية والمحافظة على الأمانة لدى من كان يدعى في النضال والتحزب الباع الكبير والرشد السديد......

وكان منتظرا أن يفقد الحزب بعضا من مناضليه الأوفياء والذين لم يتغير اتجاههم، ولم يهتز إيماهم، بل بقوا مناضلين بلا مسؤولية أو عضوية في اللجنة المركزية وما بدّلوا تبدلا...

لقد كانت التراكمات والممارسات منذ المؤتمر السادس، ومرحلة مسايرة الأزمة الأمنية، والتعامل مع السلطة الفعلية، وما أفرزته من تداعيات على الحياة السياسية بصفة عامة، وعلى حزب جبهة التحرير

بصفة خاصة، كما كان للإقبال الشعبي المنقطع النظير على الانتخابات الرئاسية بتاريخ 16 نوفمبر 1995، ومشاركة مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني تحديدا في لجان المساندة آنذاك أن دخل في المعادلة الحزبية رقما حسابيا آخر، وتطورا آخر قد انعكس بطريقة أو أخرى على مناقشات المؤتمر وفي انتخاب قيادته، وفي العلاقة مع مؤسسة الرئاسة بصفة عامة..

وعلى أرض الواقع وخلال الشهور التي تلت المؤتمر عرفت الساحة السياسية عملية هيكلية الحزب على مستوى القاعدة لتكييف هياكله وانتخاب هيئاته من القسمة إلى المحافظة على ضوء أحكام القانون الأساسي الجديد، الذي عرف مع الأسف عدة خرقات وجد المكتب السياسي نفسه عاجزا على صدها، بعد أن ثبت تورط بعضهم بحسن نية أو سوء نية في تشجيع هذا الخرق الخطير المنافي لنصوص القانون الأساسي، وتوصيه لائحة السياسة العامة التي صادق عليها المؤتمر.

وهكذا بدأت المرحلة بإفلات الجانب النظامي والأساسي لحياة الحزب فأصبح الإبقاء على الجمع بين المسؤوليات (الحزبية والتشريعية) مسألة واقع، وأصبح الحزب يسير عن بعد بواسطة الهاتف في أحسن الأحوال، وهكذا بدا واضحا انعدام الانضباط الحزبي والذي انتقلت صورته المشابهة وتمثلت في الجمع بين هيئتين تنفيذيتين على مستوى مكتب القسمة ومكتب المحافظة.

لقد دبّ الوهن في معالجة الوضعية النظامية يوما بعد يوم، وأصبح من السابق لأوانه معرفة الحالة النظامية للحزب التي تمثل العمود الفقري للتنظيم السياسي بصفة شاملة، وبدونها لا يمكن نقل رسالة الحزب إلى المحيط الاجتماعي، الجمعوي، والمهني..

كان التطور الفلسفي والنظري للمسعى واضحا إلا أن نقله إلى الواقع لم يجد الكفاءات والإرادات المناسبة التي تعطي لهذا المشروع ترجمته الحقيقية، وأصبحت المهادنة، والمداهنة سيدة الموقف لربح السمعة ولعدم الإزعاج ولربح الأنصار غدا، كان ذلك سائدا في الوقت الذي كان الحزب في أشد الحاجة إلى هذه النقلة وهذا الانفتاح الجميل، للتحكم وإلى الأبد في الجانب النظامي، وربط الصلة القوية مع المحيط والجمعيات وعن طريقها مع الجماهير الشعبية، وهكذا بقي الحزب في اتصال مع هذه الجماهير بواسطة جسور ويد ممدودة حققها مناضلون في مراحل سابقة من حياة الحزب تحتاج إلى بعث جديد وحيوية تأخذ في الاعتبار ما وصل إليه المجتمع الجزائري من تطور في جميع مجالات الحياة....

2 - انعكاسات الانتخابات الرئاسية لعام 1999 على الحزب:

لقد تدعم حزب جبهة التحرير معنويا في بداية الأمر بانتخاب المناضل والمجاهد عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ: 1999/04/16 ذلك أن الغالبية من الشباب والذين يمثلون النسبة الكبيرة في الوعاء الانتخابي لا يعرفون الرجل ولا مناقبه مقارنة بالمترشحين الآخرين، وقد كان لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني عبر القسمات في كل بلدية والمحافظات عبر كل ولاية من ولايات الجمهورية وبما يتمتعون به من تجربة ثمينة في تسيير الحملة الانتخابية الدور البارز إذْ ترك أثره الحميد والفعال في وسط الجماهير الشعبية التي كان شبابها يتطلع لمعرفة الكثير عن شخصية هذا المترشح الذي يدعمه حزب جبهة التحرير الوطني بكل ما يملك من قوة، أما كهولها فكان الجواب عندهم حاضرا شافيا وكافيا " عبد العزيز بوتفليقة مناضل حزب جبهة التحرير، ومجاهد جيش التحرير" أبو النظام

وابنه، فهو من نشطاء أعضاء مجلس الثورة الذين قاموا بالتصحيح الثوري عندما لزم الأمر ذلك، وهو وزير خارجية الجزائر عندما كانت في عزها وعنفوان ثورها، وهو مناضل في حزب جبهة التحرير أولا وأخيرا... لقد زال اللبس وتحددت معالم الطريق وعرف الحسب والنسب، أما فيما عدا ذلك ومازاد عليه فهو من باب النافلة...

إن من خصوصيات وأدبيات جبهة التحرير الوطني لَمّ الشمل وكانت المرحلة آنذاك في أشد الحاجة إلى تكريس مثل هذا المسعى، وأن أحسن مخرج لإرضاء الائتلاف الحكومي القائم آنذاك والممثل في الأربعة أحزاب هو صيغة (المرشح الحر).

إنه تطبيق لمبدأ من مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني " مشاركة الجميع ضمان للنجاح "، لقد وجد الجميع في الصيغة التوفيقية الحل الأمثل من حيث الإخراج، وفي حقيقة الأمر لا الأحزاب ولا طاقمها يجهل انتماء وتوجه المرشح الحر "إن الغاية تبرر الوسيلة"، وهل كانت الوسيلة مسيئة للغاية ؟.

لقد اجتمع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني على شرف المترشح المناضل عبد العزيز بوتفليقة قبل الإعلام الرسمي، فزوده ببرنامجه، وتصوراته لحلول قضايا المجتمع، وإدارة دفة شؤون الدولة...

لقد تحقق الفوز، وانتصرت الجزائر، وبانتصارها انتصر حزب جبهة التحرير، رغم كيد الكائدين وعرقلة المعرقلين، ومن حينها لم يراود أي مناضل في حزب جبهة التحرير الشك ولا مواطن واع بأن الرئاسة هي بين أيدي أمينة بين أيدي حزب جبهة التحرير الوطني وما أدراك من حزب جبهة التحرير الوطني، فارتفعت " الأسهم" بطريقة غير مباشرة

وعادت الجبهة مرفوعة الرأس في أعلى مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى ولو جحد الجاحدون، وتجاهلها المتجاهلون وحسدها الحاسدون ...

لقد استبشر الناس خيرا واطمأنوا برجوع المياه إلى مجاريها وبدأت الدولة تسترجع عافيتها والأمن والأمان يعود إلى النفوس الحائرة، فكان الوئام أمنية وأملا فأصبح حقيقة وفرجا، استقبلته الجماهير الشعبية كاختيار لا بديل عليه لطيّ صفحة الفتنة وآثارها. وطل فجر جديد حمل إلى الجزائريين والجزائريات بشائر الحياة من جديد والحقّ في الحياة من جديد... والحق في الحلم، ومشاركة شعوب الدول المتمدنة أسلوب الإثراء والتفاعل الحضاري أخذا وعطاء، وعدلت دول العالم على الصورة السوداء التي ابتليت بها الدولة الجزائرية في المحافل الدولية من صور للإرهاب في ابشع مناظره، ومن أزمة سلطة وحكم في أعلى الهرم، لقد كانت للمجهودات الجبارة التي بذلها رئيس الجمهورية لتغيير هذه الصورة القول الفصل لإخراج الجزائر نهائيا من دائرة المذلة والسخرية الدولية، وبدأت الجروح ما ظهر منها وما بطن تلتئم شيئا فشيئا فكان ذلك هو العهد والوفاء للإلتزام الذي تعهد به المترشح للجماهير الشعبية بمناسبة الحملة الانتخابية....

ويأتي استحقاق الانتخابات التشريعية بتاريخ 30 ماي 2003 فيمنح الشعب الجزائري ثقته باطمئنان في مترشحي حزب جبهة التحرير الوطني فيحصل على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس الشعبي الوطني وهو مدرك جيّدا للإنجازات التي تحققت في ظرف قصير من مناضل جبهوي أصيل يوجد على رأس الهرم في الدولة الجزائرية بل ومن مشارك في أمجاد الحزب والدولة منذ عام 1962 عندما كان البعض ما يزال يراجع دروس القراءة والكتابة، وبين عشية وضحاها يتشدّق و ينسب إلى نفسه مجدا لم

يتسبب فيه ونصرا لا فضل له فيه إن للجبهة رب يحميها ومنذ متى كانت السنونوة تأذن للربيع بالحلول ومنذ متى كان صياح الديك يأمرا الشمس بالشروق...؟ لقد طقت النرجسية وحب الذات وغذتها الدراسات المخبرية، وألهمتها الجلسات والطقوس الحميمية حول فناجين القهوة وكؤوس.... لابتداع واختراع مصطلح (استقلالية الحزب) وأي استقلالية؟، وعن من الاستقلالية؟.

إنها فصل من مسرحية سيعطيها التاريخ ما تستحق من تعرية وحينها يتأكد أمر الانحراف والنرجسية، والمغامرة...

خامســـــا

في طريق المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني

انعقد المؤتمر المرحلي لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 22،23 جانفي 2003 في إطار التحضير للمؤتمر الجامع تصحيحا، وإصلاحا للنقائص التي شابت تحضير المؤتمر الذي أشرف عليه ابن فليس والذي دبر في غفلة وغياب الرشد السياسي، والحنكة السياسية والتجربة الحزبية فانعقد ما يشبه المؤتمر ذات ربيع أيام 18-19-20 مارس 2003 فقيل بأنه مؤتمر في حينه بل هو اجتماع مغلق تحت غطاء مؤتمر هيئت له الظروف على جناح السرعة ليكون في تلك الأيام، والمؤكد أن قراراته ونتائجها كانت طبختها قد أعدت سلفا وأما الباقي من الإخراج ليس إلا تلميعا للصورة، وذرّ الغبار في العيون، وبقدرة قادر، وبنفخ في الصور، وبالمقاييس الاقصائية مرّة والمغيبة مرة أخرى التي اعتمدت آنذاك " من ليس معي فهو ضدي " تم اختيار ما يسمى باللجنة المركزية، فتغيّب لأول مرة معايير الدراسة الحزبية المألوفة والتي على أساسها يتم الفصل عندما كان الحزب حزبا و لم ينقض عليه دخلاء متسللون....

أما التمويه بتكوين لجنة للترشيح ووضع على رأسها من يفتقدون الى الحنكـــة والمصداقيـــة فكانت اللجنة للتسلية والفرجة وللضحك على ذقن المـــناضلين فذلك من إخراج وإرشادات المجتمعين من الذين يعملون من وراء الستار، فاعلي خير، ومتطوعين، ومعجبين بالحكم الراشد للحزب الذي تشبب حسب المزاج وعلى المقاس وتبشبشت أطرافه،

لقد اصبح الموروث الفكري والسياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في مهب الريح، وكان الارتماء في أحضان التغريب والاستئصال عربون العصرنة والولاء من أجل الغنيمة وأن تصدّع القاعدة الحزبية والانشطار المنجز من القمة إلى القاعدة ليكن هو، الغرم فلا يهم مادامت الوعود بالتتويج واعتلاء العرش المجيد هي على مرمى حجر، فالعطب يُصلّح بالترويض واستعمال السلطة....

لقد طويت حلقة المغامرة بحكم قضائي مسبب ومعلل منشور على الملأ بحيثياته، ووقائعه ونصوصه، ولم يصدر في جناح الظلام كما تمنى ذلك صيادو المياه العكرة، وانتهت المهزلة بحكم شعبي قلما يجود الزمان بنظير له يوم 2004/04/08 بانتصار الجبهوي الحقيقي ومن ورائه كل المناضلين والمناضلات.

واندحر المتسلل المنتهز للفرص المتعطش للتسلط وكسب المجد بدون سبب، واندثرت البطانة ورموز التغريب والانبطاح، والمجتمع المفيد بترسانتها الإعلامية المستقورة وأخواتها المستعربة ومزّقت صفحة غريبة عن صفحات تاريخ حزب جبهة التحرير العتيد المجيد.

لقد انعقد المؤتمر المرحلي تتويجا لنشاط عشرة أشهر من النضال نشّطه وحركه نسور الحركة التصحيحية للحزب عبر هياكل القسمات، والمحافظات، ملتزمين بوجوب التصحيح كخطوة أولى مستعجلة، وبالإصلاح في القريب العاجل كحتمية تمليها مراحل التطور، وما تراكم من إفـــرازات باتت مضرة وقاتلة للحزب وكذلك ما أضافه الوافدون الجدد من مفاسد: سطوا وتسلطا وانحرافا بمجراه، وكادوا أن يترلوا به وبالجزائـــر كارثـــة لا تحمد عقباها، ولا توازيها أزمات السنوات العجاف الخالية...

لقد كان نزل " الأوراسي" رمز الانتصار على موعد مع المناضلين والمناضــلات بالمئــات ليملؤوا المقام بالأهازيج، والأناشيد والتكبير لغسل (القاعة التي احتضنت المؤتمر المفبرك) وما لحقها ذات يوم من فضيحــة وعار من احتضانها لمؤتمر مغشوش أساء إلى مسيرة جبهة التحرير وطعنها غدرًا، فكان محل طعن واستنكار جهر به هنا وهناك الأصلاء الأحرار.

فصدح طيف الجمع الجميل، وتعالت الزغاريد وما توقفت الأصوات الصادحة إلا بعد التأكد من إحقاق الحق وإرجاع الاعتبار إلى فارس طعنه من كان معه في الدار.. ياله من قبح وعار، لقد وسوس له الشيطان، والشياطين ليكون هو ربّ الدار..

إن محاولات التلفيق، والدعاية المغرضة والرجوع بالحياة الديمقراطية إلى الوراء للإبقاء على الاستمرارية في الغموض، والتمزيق والتخفي الإنقاذي وراء المؤسسة العسكرية، لا أعرف إن كان المغامر يبتغي من ذلك التأثير على الرأي وانتزاع أصوات الجماهير عن طريق الغش بمناسبة الانتخابات الرئاسية، وإما بنية إقحام المؤسسة العسكرية للتخويف والردع، أي باستعمال جزء من الأمة ضد الأمة، مع العلم وبحكم الدستور أن دوره غير ذلك، إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني هو الانتصار للشعب ولصوته العميق الذي خرج منه، وليس للتحزّب والإنخراط تحت لواء مغامر أو فريق أو اتجاه، مهما كانت إغراءاته...

لقد شرف المؤتمرون المناضل والمجاهد (عبد العزيز بوتفليقة) المدعو عبد القادر المالي بالترشح باسم حزب جبهة التحرير الوطني إلى رئاسة الجمهورية لعهدة ثانية...فصدق القول وصدق الفعل، ورجع الحق إلى

صاحبه كانت تلك خطوة أولى من تصحيح المفسدة وتليها باقي الخطوات مع الانتهاء من تحضير المؤتمر الثامن الذي سينعقد قبل نهاية عام 2004.

ومن الإصلاحات الكبرى التي يجب أن يتبناها حزب جبهة التحرير الوطني كتتويج لأشغاله بعد طول المخاض الذي فرضه عليه مراهقو السياسة، وبعد المحنة التي نزلت بالحزب ولم يعرف لها مثيلا منذ 1954 والمتمثلة في نقل الاختلاف إلى القاعدة الحزبية التي كانت دوما في منأى من الصراعات في القمة والتي يحركها في الغالب الطموح الشخصي، وحبّ التسلط لدى بعض المناضلين والتي تنتهي بانتهاء المسعى ثم لا تلبث أن تعود الأمور إلى مجاريها، أما أن ينتقل حب التسلط والطموح ليكون قاسما مشتركا للمساندين والتّبّع دون غيرهم وفي سبيل ذلك تجنّد القواعد، وتحشد الأموال ضد كلّ معارض من المناضلين فتلك الفتنة بعينيها والتي تتطلب محاكمة حزبية خاصة لرموزها ونشطائها. إن الحزب سيبقى يعاني من هذه الإفرازات وهذا الواقع الهجين مادامت لم تجدد المجالس المنتخبة التي في كثير من الأحيان بعض أعضائها مازالوا متضامنين فيما بينهم في إطار مصلحي وتموقع اجتماعي واضح كما بغي حبل الولاء لذوي الفضل عليهم قائما في أغلب الأحيان ويمثل برصة لاختيار هذا التوجه أو ذلك هذا الشخص أو ذاك...

ومن هنا تظهر أهمية التكوين الإيديولوجي التي ناضلت من أجل تكريسها أجيال من الإطارات والكوادر الحزبية منذ الاستقلال إلى عام 1989 لتكون الأداة الحازمة في الفرز وفي الترقية ولتكون دواعي النضال ومقاصده واضحة وعلى أساسها يتم التقييم والتقويم أما النضال من أجل المحافظة على مكاسب العضوية هنا أوهناك الشبيه بعملية الغصب والسطو فإن فلسفتها وتغذية استمرارها نوع من الرعاعية...

إن حزب جبهة التحرير لم يولد ليكون مطية للوصول إلى قضاء المآرب والطموحات والأطماع الشخصية، ولم يولد ليكون ملكية خاصة تدر المنافع بحكم احتكار المسؤولية والتأقلم وقابلية السجود مادام النبع لن ينقطع، إن الحزب مدعو لإحياء مُثل وقيم ثورة نوفمبر ومرجعيات مراحل الثورة القائمة على التضحية والفداء من أجل مصلحة الوطن والمواطن وتقديس المصلحة العامة، والتضامن والعدالة الاجتماعية... هل بالإمكـــان وقف نضـــال التنافس على ريوع المسؤولية ومزاياها وتحويلهـــا إلى خزينة الحزب كأضعف الإيمان ويكتفي كل مناضل منتخـــب براتبـــه الأصلي؟ مع العلم ان هذه الصيغة مطبقة عالميا لدى كثير من الأحزاب التي تؤمن حقيقة بقيمة النضال من أجل رسالة اجتماعية معينة...!

إن نظرة إلى الوراء وإلى المراحل التي عاشتها الثورة منذ ميلادها وإلى التضحيات الجسام التي قدّمتها قوافل المناضلين والمناضلات وإلى إيمان الشعب في ربوع الجزائر العميقة برسالة الجبهة ومشروعها النضالي الذي يفيض بالقيم الإنسانية في أسمى معانيها تنافس للتضحية من اجلها شهداء أبرار عند ربهم يرزقون، وأفنى من أجلها مناضلون أصلاء العمر الجميل زاهدين في متاع الدنيا مقتنعين بأن نضالاتهم من اجل الخير وحب الوطن إلى درجة العبادة... هذه الجبهة لا يجب أن يصبح فيها النضال مأجورا وامتيازا، وريعا يُنَـــزّل من الخزينة العامة... النضال في الجبهة قيمة معنوية وأدبية يضيفها المناضل إلى رصيد الجبهة وجهادا في النفس الأمارة بالسوء، ومجهـــودا نزيها يقدمه لصالح الوطن والمواطن... النضال في الجبهة أمانة لا تضاهيهـــا إلا أمانة الحكم التي وضعها الإله تبارك وتعالى في يد الإنسان ليبلونه...

لقد حان الوقت وفي إطار إصلاح الجبهة المرتغب أن يطرح كل مناضل على نفسه سؤالا واحدا مفاده: من أجل ماذا يناضل؟ والقيادة السياسية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بوضع ميثاق جامع لوحدة المناضلين في التصور لأهم المحاور الأساسية في الاقتصاد والاجتماع، والتربية و السياسة الخارجية، تكون قاسما مشتركا بين نضالات المناضلين عبر ربوح الوطن، وتكون محل تكييف، وتقييم دوري وتوجيه سنوي في إطار التكوين السياسي.

وتمثل هذه الاختيارات ما يطلق عليه بإيديولوجية الحزب ومن الغفلة والجهل أن نقول أن عهد الإيديولوجيات قد انتهى ونبشر بها ذات خريف من يوم 2001/09/20 إن الشكل الاقتصادي لأيّ دولة ليس عملية محايدة ولا علاقة لها بالسياسة والإيديولوجية إن ذريعة البراقماتية عندما يلوّح بها في مثل هذه الأحوال إنما المغالطة بعينيها والإفلاس الفكري والذهني في صميمه لمن آلت إليهم أمور الحزب ذات يوم من أيام الخريف....

لقد أثبتت التطورات الأخيرة التي عاشها حزب جبهة التحرير الوطني وفي غمرة الخلط لإبعاد الأصلاء من الحزب وبعض الوجوه وإعلاء شعار (استقلالية الحزب) للتخلص من فحوله ورموزه تحضيرا للمغامرة وليسهل السطو على منصب رئاسة الجمهورية فيما بعد تنفيذا لهندسة محكمة تستهدف إفقار الحزب وإضعافه في مرحلة أولى، والاستغناء عنه نهائيا في الشوط الثاني بعد ترتيب الأمور.

إنّه العداء القديم الجديد الذي لم يخلو منه زمان منذ اندلاع ثورة نوفمبر تحت قيادة جبهة وجيش التحريرالوطني، تتغير الأساليب ومنفّذي التآمر بحسب الظروف والعوامل لكن الهدف واحد لا يتغير.

شواهد التاريخ تدلنا أنه كان دوما بالمرصاد لهذه الدسائس مناضلون أصلاء يتصدون لهذه المؤامرات إما بتفهيهها وتسفيفها أو بالقضاء على طلوعها.

إنه صراع حتمي بين الخير والشر، بين الإستبداد والحرية بين الحق والباطل بين الأمس واليوم..

إنه الأمس الذي يريد إضعاف الجزائر أرض الثورة، ويريد استنـــزاف قواها، وتشتيت نخبها، وتصغير مكانتها إقليميا ودوليا، إنه المشروع الجاهز الداخل في فلسفة الرأسمالية والإمبريالية، أما ذيولها فليسوا سوى وسيلة للتنفيذ شعروا أم لم يشعروا...

فهـــم جزء من الهيكلة وإعادة الهيكلة، لتفتيت القوى الحيّة في البـــلاد وضربـــها بعضها ببعض وبالتشويش الإعلامي والإيديولوجي وهلم جر..

إن حزب جبهة التحرير كان يمثل للدولة الجزائرية رمز مجد، وعنوان عزة وكرامة وأصالة قلما يجود الزمان بنظير له..

لقد مرت فترة ذهبية كانت الجزائر وكان حزب جبهة التحرير الوطني الوجهين المتلازمين المختلفين المعبرين والدالين لعملة واحدة نادرة الوجود ترمز إلى تقديس الوطن والفداء، والحرية والكرامة...

وسيبقى حزب جبهة التحرير الوطني محل احترام وإعجاب لدى الغير بتجربته في بناء الدولة وإرساء مبادئ العدالة، وبمساهمته في بناء الديمقراطية الحقيقية، والتعددية الحزبية بكل روح مسؤولية بما يملكه من رصيد فكري وصفاء ووفاء وطني، يمكّن الدولة الجزائرية من أن تستيقظ وتجمع قواها لخوض معركتها المصيرية بين الدول من أجل جزائر أكبر من جزائر اليوم.

الخاتمـــــــــــــة

إن الكيان الجزائري كشعب أو جزء من أمة، أو كأمة متمثلة في دولة، قد توفر لها عامل أساســـي جعلها تصمد أمام حرب ضروس طيلة (130 سنة) أو ما يزيد من الكفاح، أمام دولة إمبريالية قوية ، فترغمها على الرجوع للحق، وتهزمها هزيمة نكراء لن تنساها عبر الأجيال، ولن تنسى جبهة التحرير الوطني صانعة آلامها وأوجاعها والتي أضاعت عليها الفردوس المنشود وستبقى الشاهد على مجازرها وتاريخها القذر، أمامالرأي العام ومؤسساته...

لقد كان الشعب الجزائري وبحكم الفطرة يؤلف كيانا قوميا اشتد وثاقه بأواصر كثيرة: كالآلام ،والآمال المشتركة، والأرض ذات الحدود الواضحة، يعيش في حالة استنفار لمواجهة الخطر الداّهم من أوروبا، فكانت مدن وقرى الدولة الجزائرية منهمكة في النشاط اليومي وضروب من العمل ، وفي الريف حيث يعيش ثلاثة أرباع السكان بثقافتهم وقيمهم الإنسانية ، وصناعتهم التقليدية في بحبوحة من العيش، ومع ذلك فلا يكاد ناقوس الخطر يدقّ حتى يهرع سكان المناطق النائية في الداخل لنجدة المنطقة أو المدن الساحلية المهددة تحديدا...

إن سكان الريف أو المجتمع الريفي الذي كان في بداية الأمر مدفوعا بغريزة المحافظة على البقاء، قد تحرك حركة منسجمة متزنة رغم فقره وجهله ، فشكّلَ جيشَ الأمير عبد القادر، واستبسل في المعارك فساهم في صيانة الأساس الاقتصادي للبلاد وأرسى بنيانها، وخلق الشروط

الملائمة للكفاح المسلح من حيث التجارب والتعاون وتوفير الرجال، فانطلق في الجهاد والكفاح، فضحى بالغالي والنفيس، من أجل استعادة أرضه،ووطنه فكانت ثورة نوفمبر المثل الرائع وثمار التجربة الخصبة، فتوفرت عوامل تحرير البلاد وكان النصر المبين.

لقد كانت المدن الجزائرية ورغم تخلفها ومساهمتها الحضارية الـــمحدودة علـــى ضفاف المتوسط، كانت على الدوام مهد الفكر ونواة الـــثورات ومنبعهـــا، وواجهة البلاد في التعامل مع باقي مدن ودول الضفة الشمالية للبحر المتوسط، قد حلت بها نكبة الدمار و دُكّت حصونها.

وخاصة منذ الغزو الفرنسي فاخرج السكان الآمنين العزل من ديارهم، وسلبت أرزاقهم وممتلكاتهم، فانتقل بعضهم إلى الأرياف، والبعض الآخر هاجر إلى الدول العربية في المشرق والمغرب أين واصل هناك نضاله وكفاحه..

إن حرب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي ما بين (1830-1870) قد أدت إلى هلاك عدة ملايين من سكان الأرياف الذين أهلكتهم المجاعات وأعمال التخريب ، والمعارك الطاحنة والتشريد، لقد كانت دولة الأمير عبد القادر أوّل دولة عربية،وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تنبعث في العصر الحديث عن إرادة الشعب... فقاد المقاومة المنظمة لعدة سنوات، ثم أعقبتها انتفاضات ، وثورات واسعة النطاق في مناطق عديدة من البلاد، حتى بداية القرن العشرين، ليظهر بعدها شكل آخر من المقاومة والنضال ضد الاستعمار الغاشم في شكل كفاح سياسي منظم معتمدا على مقوّمات الشخصية الجزائرية التي صهرها التاريخ في إطار جغرافي محدد بلغة القرآن، وأرض الأجداد وروح الإسلام.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تعززت وسيلة النضال كأداة للكفاح في شكل حرب سياسية تحت مبدأ حق الجزائر في استرجاع الاستقلال، فرفض الشعب محاولات الإدماج في الأمة الفرنسية التي وجدت لها بعض العناصر من (النخبة) المؤيدة ، فآمنت باللغة الفرنسية ، وتشبعت بالمبادئ الاستعمارية التي تم إحباطها ، ورفض الحلول الوسطى التي كانت تطالب بالترقية الاجتماعية لفائدة الطبقات المحظوظة ، وظل الشعب يقاوم بإصرار من أجل الاعتراف بالشخصية الجزائرية والاستقلال الوطني، وفي المهجر حيث المحيط كان أنسب،تكفلت حركة نجم شمال إفريقيا التي يري فيها البعض بأنها خليط من الاتجاهات(قشور الماركسية — الوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة والمتميزة بالحنين إلى البلاد، والاتجاه الإسلامي السطحي)، التي نادت في البداية بطرح فكرة الاستقلال على مستوى المغرب العربي كله، ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة، خلفها حزب الشعب الجزائري الذي كان يبشّر بفكرة الاستقلال عبر تنظيم شعبي واسع فشمل جميع أرجاء الوطن... وظهرت فيما بعد حركات وهيئات سياسية وثقافية ساهمت في إنماء الوعي الوطني...

لقد حدت من فاعلية التيار الوطني عدة عوامل ومثبطات، منها الجهاز الاستعماري، والمنادين بالمساواة بين الجزائريين والأوروبيين في إطار فرنسي والخطاب الديني لبعض الزوايا القائم على:" اعتقد ولا تنتقد" فراحوا يشيعون بضلالة ويدفعون الجماهير في طريق الجمود والتدهور الثقافي وانتشار الإنحرافات التي كانت خير حليف للاستعمار، فكانت الساحة في حاجة إلى خطاب ديني جديد يقوم على الإصلاح، يحارب الشعوذة ، ويحرر العقول من الخرافات...

لقد تولى حزب الشعب، ثم انتصار للحريات الديمقراطية بلورة الخطاب السياسي الصارم، ونشر فكرة الاستقلال في أوساط الجماهير الشعبية بالمدن والأرياف، وتولت جمعية علماء المسلمين التعريف بالدين الصحيح وبتعليم اللغة العربية في مدارسها...الخ

لقد عبرت جبهة التحرير الوطني في بدايتها عن كل خصائص الشعب الجزائري فهي وارثة، وحاملة رسالة روح الكفاح المعادي للاستعمار، من عهد الأمير عبد القدر إلى نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب الجزائري الذي فتح مناضلوه، بإخلاصهم، وتضحياهم طريق ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إيذانا بميلاد ثورة مؤلفة من ثلاث كلمات (جبهة التحرير الوطني) وثلاثة أحرف (FLN)، فتركت بصماها العميقة في التاريخ المعاصر،وتبشر بطلوع فجر جديد يحمل معه استعادة الحرية المسلوبة والمكانة المتميزة للشعب الثائر والعدالة، والقيم الإنسانية..

وهكذا إلتفّ حول جبهة التحرير الوطني المؤمنون بحتمية انتصار الثورة وعدالة النضال من أجل الحرية وما لبثت فكرة الكفاح المسلح أن تمكنت من النفوس وعلى ضوئها تحدد الفرز بين الوطنيين وغيرهم على أساس الانخراط في صفوف جيش التحرير والعمل في هياكل جبهة التحرير الوطني من جهة، أو البقاء خارج ذلك كله كالمتفرج من جهة أخرى....

لقد شقت الثورة طريقها في ظروف عسيرة، فتمكنت من عقد مؤتمر الصومام عام 1956، وتشكيل أول حكومة مؤقتة، ومجلس تأسيسي وتم إعداد وتحضير برنامج طرابلس كوثيقة عمل للجزائر المستقلة وصدر ميثاق 1976 المعدل عام 1986، وانعقدت باقي المؤتمرات.

كانت وتيرة بناء الدولة في جزائر الحرية والاستقلال على قدم وساق، وظهر نظام المجالس الشعبية المنتخبة إلى الوجود لتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية المحلية بصفة عامة، من قطاعات اقتصادية واجتماعية، وثقافية، والمساهمة في التشييد الاشتراكي، ثم انطلقت الثورة في إنشاء المؤسسات تلو المؤسسات في إطار التشييد والتجسيد المادي للاختيار الاشتراكي، فكان التعمير والتنمية والازدهار، فتزودت البلاد بمنشآت قاعدية قائمة على التخطيط المحكم في إطار سياسة التوازن الجهوي...

وبالموازاة كان العمل السياسي يقطع نفس المسافة من خلال نفس المراحل، فكانت هيكلة الحزب وتنظيمه، وتأطيره، ليمس كل أرجاء الدولة، ليتمكن المناضلون من القيام بالمهمة المنوطة بهم والمحددة في مواثيق الثورة، إن ترجمة هذه القرارات إلى العالم المحسوس والملموس لم يخلو من التعقيد، والحواجز، منها ما هو طبيعي وحتمي، ومنها ما هو مفتعل بخلفية، وفي جميع الأحوال لم يتمكن الحزب من أن يتبوأ مكانته كاملة غير منقوصة حسب النصوص، كما لم يفلح في تحصين الثورة بالتكوين الايديولوجي أو العقائدي الذي بقي اهتماما نظريا مشروعا أكثر منه اهتمام تطبيقي وعملي إلا أن صدر دستور 1989 القائم على التعددية السياسية والحزبية.

انتقلت البلاد إلى عهد التعددية السياسية والحزبية، والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي، تحت عنوان عهد الإصلاحات، وواكب ذلك انزلاقات خطيرة في الممارسة الديمقراطية وبما أصبح معروفا بوقف المسار الانتخابي، وما كان يحمله من تهديد، وما نتج عن ذلك من أزمة حادة تعددت جوانبها وعروضها، وأصبح الوضع شبيها بالحرب الأهلية، فكانت جحيما على الشعب، ووبالا على سمعة الجزائر ومكانتها

الدولية وثورتها العظيمة، فعرف اقتصاد البلاد خرابا ونزيفا على امتداد العشرية الكاملة، فانكعس وضع البلاد المفروض والجديد على المجتمع، فازدادت البطالة.. وعم الفقر، وغلاء المعيشة، والنـــزوح الريفي، وتوقف شبه كلي لوتيرة التنمية ... وما رجع الأمل إلى الجماهير الشعبية وعاد الأمن والاستقرار إلى النفوس إلا بعد مجهودات جبارة بذلها الأبناء المخلصون لهذا الوطن، وبالاحتكام إلى الشرعية الشعبية عن طريق الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والمحلية، كخطوة بغض النظر عن سلبياتها، فكانت المسعى الوحيد لافتكاك سند القوة الخفية والفعلية التي أمسكت بمصير الشعب والدولة الجزائرية في ظل غياب المؤسسات المنتخبة، وقد كانت العودة إلى المسار الانتخابي في بدايته على حساب المركز الحقيقي لحزب جبهة التحرير الوطني وتجذره الثابت في الأوساط الشعبية فتمت زحزحته في إطار هيكلة جديدة للحياة السياسية،وفي إطار انتخابات مزورة ممارستها موروثة عن العهد الاستعماري البائد، وكان مرشد هذه الهيكلة ما توصلت إليه السلطة الفعلية من خلاصات ودراسات مغشوشة ومبالغ فيها، لا تمت بأيّ صلة للواقع ولطبيعة المجتمع الجزائري وتطلعاته وهو مثال واضح لتزييف الديمقراطية وتحويرها.

ومع ذلك كانت الحكمة سيّدة الموقف، وأقبرت أي فرصة أو سبب للإطالة من عمر الأزمة السياسية.

ومع بداية الألفية الثانية أصبحت الجزائر على حظ وفير من التسيير النظيف للانتخابات في إطار الديمقراطية الصحيحة، فغابت المبررات الواهية والمخاوف المفتعلة، ووصلت العملية في الانتخابات الرئاسية بتاريخ : 2004/04/08 إلى أعلى ما وصلت إليه الانتخابات في ديمقراطيات الدول المتقدمة ،وبما هو متعارف عليه في هذا الشأن من مقاييس الشفافية،

والديمقراطية أصبحت روحا وأسلوبا ومكسبا للمواطن في الاختيار الحر، إنه مكسب أضفى في رصيد الشعب الجزائري وفي رصيد سمعة الدولة الجزائرية سمعة طيبة ومستقبلا واعدا، وتجربة في الحياة السياسية والديمقراطية محلّ تقدير وإكبار، وقدوة للدول التي مازالت تبحث عن الطريق.

هذه هي خصوصيات الشعب الجزائري عندما تتهيّأ له ظروف المشاركة والعمل السياسي النظيف، وذلك هو حزب جبهة التحرير الوطني عندما يجعل المواطن محور اهتماماته وعنوان وجوده من أجل الرقي والازدهار، والتقدم.

الدكتور فاضلي إدريس

المراجع المعتمدة

ـ دساتير الجزائر — مديرية الوثائق للمجلس الدستوري.
ـ المسيرة — من مطبوعات قسم النشر والتوثيق بالحزب.
ـ ملفات وثائقية (24) — وزارة الإعلام والثقافة جانفي 1976
ـ كيف تحررت الجزائر — بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لثورة نوفمبر 1964.
ـ ميثاق الجزائر
ـ الميثاق الوطن — لعام (1976) وعام (1986)
ـ النصوص السياسية المصادق عليها في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.
ـ تقرير الأمين العام المقدم للمؤتمر الخامس للحزب.
ـ مشروع التقرير التمهيدي للمؤتمر السادس (القضايا النظامية + التنمية)
ـ ملخص إثراء القاعدة للمؤتمر السادس.
ـ الثورة الزراعية — منشورات الحزب.
ـ التسيير الاشتراكي للمؤسسات — منشورات الحزب.
ـ أرضية الوفاق الوطني.
ـ وثائق المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني+ وثائق المؤتمر المرحلي لحزب جبهة التحرير.
ـ تاريخ الحركة الوطنية — د.أبو القاسم سعد الله

ـ المرآة	حمدان بن عثمان خوجة.
ـ المؤامرة الكبرى	د.محمد العربي الزبيري.
ـ التناقضات الطبقية، وضمن الجماهير	أحمد قايد.
ـ عن الثورة بالثورة وبالثورة	لطفي الخوُلي
ـ الأزمة المفروضة على الجزائر	د.محمد العربي ولد خليفة.
ـ الثورة الجزائرية	محمد حربي.
ـ شخصيات ومواقف تاريخية	إحدادن زهير.
ـ فرحات عباس	حميد عبد القادر
ـ الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج، واللجنة المركزية	د.يحي بوعزيز
ـ ثورة الجزائر في القرنين (19و20)	د.يحي بوعزيز
ـ مع الفكر السياسي الحديث	د.عبد الله شريط
ـ معالم في طريق الحركة التصحيحة لجبهة التحرير الوطني	د.فاضلي إدريس

الفهـــــرس

مقدمـــــة.. 5

الفصل الأول

الجـــذور.. 11
أولا: المقاومة بقيادة الأميرالقادر.. 15
ثانيا: مقاومة محمد المقراني.. 23
ثالثا: ثورة الشيخ بوعمامة.. 25

الفصل الثاني

الظل الممتد عن الزمان والمكان.. 31
أولا: لجنة المغاربية.. 33
ثانيا: لجنة المحافظين وجماعة النخبة.. 37
ثالثا: الأمير خالد والحزب الاصلاحي.. 39
رابعا: حزب نجم شمال افريقيا.. 41
خامسا: حزب الشعب.. 43
سادسا: حوادث 8 ماي 1945.. 47
سابعا: حركة انتصار الحربات.. 53
ثامنا: الأزمة السياسية لحركة انتصار الحريات.. 61
تاسعا: المخاض.. 65

الفصل الثالث

فجر الجزائر أو (ميلاد جبهة التحرير) 71
أولا: بيان أول نوفمبر 1954 73
ثانيا: المحتوى الاجتماعي والعقائدي لجبهة التحرير.. 85
ثالثا: ردود فعل الانفجار الجميل.. 95
رابعا: مؤتمر الصومام 1956.. 115

خامسا: برنامج طرابلس 1962 129

الفصل الرابع

شمس الحريّة 149
أولا: المؤتمر الثالث لحزب جبهة التحرير 159
ثانيا: موقع الحزب بعدالتصحيح الثوري 19 جوان 65 181
ثالثا: مكانة الحزب خلال الفترة (1971-1979) 193
رابعا: المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني 211
خامسا: المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير 217

الفصل الخامس

جبهة التحرير خلقت لتبقى 241
أولا: انعقاد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير 243
ثانيا: انعقاد المؤتمر الاستثنائي 259
ثالثا: ما أمست عليه جزائر التّسعينات 265
رابعا: المؤتمر السابع لحزب جهة التحرير 271
خامسا: في طريق المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحري الوطني 291
الخاتمة 299
المراجع المعتمدة 307
الفهرس 309

انجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر